



وزارة التربية والتعليم
MINISTRY OF EDUCATION

كلية العلمين في جازان

منشورات مركز البحوث

سلسلة الإصدارات العلمية المحكمة

(٤)

الشاهد الشعري

بين

سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن

(دراسة نحوية وصفية)

الدكتور يحيى بن محمد الحكيم

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

ح وظيفة التربية والتعليم، كلية المعلمين في جازان، ١٤٢٦هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حكمي، يحيى محمد

الشاهد الشعري بين سببويه في كتاب والقراء في معاني القرآن

(دراسة نحوية وصفية). / يحيى محمد حكمي. - الرياض، ١٤٢٦هـ

١٧٢ ص: ٢٤×١٧ سم. - (سلسلة الإصدارات العلمية المحكمة: ٢)

ردمك: ٩٩٦٠ - ٤٨ - ١٢١ - ٢

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - النشر العربي أ - العنوان

١٤٢٦/٢٣٨٠

ديوبي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٢٣٨٠

ردمك: ٩٩٦٠ - ٤٨ - ١٢١ - ٢

حقوق الطبع محفوظة لـ كلية المعلمين في جازان

تصميم الغلاف، الأستاذ/ ناصر أحمد رفاعي

رئيس قسم التربية الفنية

عنوان الكتاب: الشاهد الشعري بين سببويه في كتابه

والقراء في معاني القرآن دراسة نحوية وصفية

المؤلف : د. يحيى بن محمد حكمي

الناشر: كلية المعلمين في جازان - مركز البحوث

الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



مَكْتَبَةُ
لِسَانُ الْعَرْبِ

www.lisanarb.com

الشاهد الشعري

بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن

(دراسة نحوية وصفية)



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



المقدمة

يحتل الشعر مرتبة الصدارة في الكلام العربي المستشهد به في بناء قواعد النحو العربي، لذا فقد حظى الشاهد باهتمام القدماء، فجابوا الديار بحثاً عنه، وشرقوا وغربوا بغية مشافهة الأعراب الخالص في بواديهم حيث صفاء اللغة وسلامة السليقة، ونتج عن تلك الرحلة الشاقة كمٌ كبير من الشواهد، بيد أن تلك الحصيلة الشعرية لم تصل إلينا وافرة، فمنها ما فقد بالجملة، ومنها ما جُهل قائله، فتعددت روایة بعض الآيات تبعاً لذلك، واضطرب العلماء في نسبة هذه الشواهد إلى قائلها.

وإذا كان النحويون قد اعتمدوا على الشعر في الاستشهاد لقواعدهم أكثر من غيره من كلام العرب^(١) فإن هناك أسباباً كانت تحدوهم إلى ذلك الاختيار من أهمها:

١- المكانة العالية التي احتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، فليس شيء من أصناف المنظمات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر، فيه تعرف أنساب العرب وتواريختها وأيامها وواقعها، فالشعر ديوان العرب، وخزانة عواطفها ومستبط آدابها، ومستودع علومها كما قال أبو هلال العسكري^(٢).

(١) ينظر في أصول النحو ص: ٥٩ .

(٢) الصناعتين : ١٤٣ - ١٤٤ .

٢- يسر لفظ الشعر عند العرب، وسهولة تذكره، فهو أعلم وأثبت، وإن كان ما تكلمت به العرب من جيد المنشور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون كما قال الجاحظ^(١).

٣- أن الشعر يتميز بالوزن والقافية، الأمر الذي يجعله معنّى - إلى حد كبير - عن التصرف فيه والعبث به.

ولعل من أبرز المصنفات النحوية التي اهتم العلماء بشواهدها "كتاب سيبويه"، فقد احتل مكانة كبيرة في نفوس العلماء قديماً ومتّاخرين، فعُكفَ جمع منهم على شرح شواهد الشعرية، عرف منها ثمانية عشر مصنفاً^(٢)، يضاف إليها شروح الكتاب وتعليقات العلماء وحواشيهم عليه.

ومن أبرز هذه المصنفات شرح أبيات سيبويه للنحاس، وشرح أبيات سيبويه لابن للسراي، وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري.

ثم تتابعت جهود العلماء حول الشواهد النحوية حتى عصر البغدادي الذي تخصص في هذا الفن، فشرح شواهد الرضي في الكافية، وأبيات المغني، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي، وشرح مقصورة ابن دريد، وله حاشية على بانت سعاد وتحتل خزانته مكانة كبيرة لدى الدارسين والباحثين، فقد أودع فيها كثيراً من النصوص النادرة التي يعزُّ وجودها في غيرها^(٣).

ثم توالت دراسة العلماء للشاهد الشعري في النحو، وتنوعت طرقها، فمنها ما ارتبط بالشاهد النحوي، فشرح ألفاظه ومعانيه، وعرف بقائه وبين روایاته،

(١) الحيوان : ٣ / ٤٦٤ . .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار : ١ / ١٠ - ١٩ .

(٣) المعاير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية : ص : ٣ .

وحدّد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به. ومنها ما تخصّص في الشواهد النحوية في شعر شاعر معين، وهناك دراسات اهتمت بمكانة الشاهد الشعري وقيمه، ومنهج المدارس النحوية في الاستدلال به^(١).

وقد غلبتَ كلمة الشواهد في استخدامها على الشواهد الشعرية، حتى أصبحت ذات معنى عري في يقصد به الشعر.

ولأنَ النحو علم قائم على الشاهد ومادته الأصلية هي الشواهد، فقد تعددت تخريجات النحويين للشاهد الواحد، وانختلف تناولهم، فقد يستشهد بالبيت الواحد على أكثر من قضية، وقد يختلف موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به تبعاً لاختلاف روایته، والغرض المسوق من أجله.

ولعل من اللافت اختلاف الشواهد النحوية في مصنفات النحويين، من حيث نسبة الشاهد لصاحبِه، ورواية، والبيت وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به. ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك الاختلاف فيما يلي^(٢):

- ١ - اعتماد الأعراب والرواة على المشافهة في النقل غالباً .
- ٢ - إنشاد الشاعر شعره أكثر من مرة .
- ٣ - ورود الشاهد مفرداً من غير مراعاة ما قبله أو ما بعده .
- ٤ - إنشاد العرب شعر بعضهم، وكل يتكلم بمقتضى سجنته التي فطر عليها .
- ٥ - التحرير والتصحيف الذي نال بعض الأبيات .
- ٦ - تغيير الرواذي بعض ألفاظ الشاهد تحرجاً من ذكرها .
- ٧ - ذكر التحاة الاحتمالات الممكنة في الشاهد.

(١) السابق : ص: ٣.

(٢) المعاير النقدية : ص : ٤٦ فما بعدها .

٨ - تغيير الرواية الشاهد لأسباب إصلاحية، أو تعصبية فقد يضيّفون للشاعر ما ليس له.

٩ - الخلاف بين النحاة، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى اصطناع الشواهد اصطناعاً حتى برب في كتب النحو ما يعرف بالشاهد المصنوع.

وقد حاولت من خلال هذا البحث المتواضع أن أقوم بدراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين مصنفين من المصنفات التي اهتمت كثيراً بالشاهد الشعري في تعريف القواعد، وها كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، فحضرت الشواهد المشتركة بين الكتابين وتناولتها من حيث نسبة الشاهد واختلاف الرواية وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به ... وجعلت بحثي هذا قسمين:

الأول: الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء .

الثاني: الشواهد المختلف على موضع الشاهد فيها بينهما .

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التالي :

١- وضعت عناواناً لكل مسألة يرد فيها الشاهد في ضوء القضية النحوية المساق من أجلها الشاهد ، بحيث يتناسب ذلك العنوان والشاهد ووجه الاستشهاد به.

٢- قدمت للمسألة قيد الاستشهاد مستعيناً بكتب النحو التي تناولت الموضوع نفسه .

٣- أوردت النص الذي ورد فيه الشاهد في كتاب سيبويه .

٤- حددت الشاهد ووجه الاستشهاد به عند سيبويه .

٥- خرجت الشاهد ونسبت ما لم ينسب من الأبيات قدر الإمكان، وذلك في الحاشية .

- ٦- أوردت نص الفراء الذي ورد فيه الشاهد، ثم بينت الشاهد ووجه الاستشهاد به عنده.
- ٧- قارنت بين روایتي سیبویه والفراء للشاهد مشيراً إلى أكثر الروايتين شیوعاً في كتب النحاة، وأسباب ذلك ، وبيّنت ما اتفق عليه سیبویه والفراء، وما اختلفا فيه .
- ٨- علقت على المسألة حسب مقتضى الحال مرجحاً قدر الإمكان ما أراه راجحاً.

والله الموفق

المؤلف

الفصل الأول

**ما اتفق فيه سيبويه والفراء
على موضع الشاهد**



الرفع على القطع والاستئناف بعد الفاء

اختلف النحاة في الفعل المنصوب بعد الفاء، فذهب البصريون^(١) إلى أن الفعل منصوب بأن مضمراً وجوباً بعد الفاء، قال سيبويه^(٢): "واعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن".

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن الفعل ينتصب بها، فهي عاملة عندهم وليس مهملاً.

وقد أجاز النحاة في فاء السبيبية عندما ينصب الفعل بعدها أن تكون للاستئناف، قال سيبويه^(٤): "واعلم أنك إن شئت قلت: ائتي فأحدثك، ترفع، وزعم الخليل أنك لم تُرِد أن تجعل الإitan سبباً للحديث، ولكنك قلت: ائتي فأنا من يحدثك البنة ، جئت أو لم تجيء ...، ولو نصب هذا البيت - قال الخليل بجاز، ولكننا قبلناه رفعاً :

أَلْمَ تَسْأَلِ الرَّبِيعَ الْقَوَاءِ فَيُنْطِقُ * * وَهَلْ تَخْبِرُنِكَ الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمْلَقٍ^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل: ١٩/٧، وشرح الرضى على الكافية: ٢/٢٣٣ ، والمغني : ص: ٢١٣ . ٢١٣

(٢) الكتاب: ١ / ٢٨ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٧/١٩ ، والمغني : ص: ٢١٣ .

(٤) الكتاب : ٣٦ - ٣٧ .

(٥) من الطويل لجميل بشينة في ديوانه ص: ١٣٧ و شرح أبيات سيبويه : ٢/٢٠١ ، و شرح التصريح: ٢٤٠/٢ ، و شرح المفصل: ٧/٣٦ - ٣٧ ، وبلا نسبة في أوضاع المسالك: ٤/١٨٥ ، ١٨٥/٤ . ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، و شرح شذور الذهب ص: ٣٨٨ ، والمغني ص: ٢٢٢ ، والهمع: ٢/١١١، ١٣١ .

لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطوي على كل حال، كأنه قال: فهو ما ينطق كما قال، ائتي فأحدثك، فجعل نفسه من يحدثه على كل حال".

أما الفراء فقد ناقش قضية الرفع على الاستئناف عند تعرضه لقوله تعالى: **﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا .. الْآيَةُ﴾**^(١) .. فقال^(٢): "إن شئت جعلت" فتكونوا "جواباً نصباً، وإن شئت عطفته على أول الكلام جزماً. ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أن تريده الاستئناف، بخلاف المعنين كقولك للرجل ألا تركب إلى فلان، فيركب إليك، تريده: تركب إليه فإنه سيركب إليك، فهذا مخالف للمعنين لأنه استئناف، وقد قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبِيعَ الْقَدِيمَ فَيُنْطِقُ * *** وَهُلْ تَخْبِرُنِكَ الْيَوْمَ بِيَدِهِ سَمْلُقُ**

أراد : "ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن أهله". والشاهد في البيت عند كل من سيبويه والفراء في كلمة "ينطق" ، حيث رفع الفعل على الاستئناف والقطع، أي: فهو ينطق ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن^(٣). ولم ينسب سيبويه ولا الفراء البيت لأحد من الشعراء .

أما روایة البيت ففيها خلاف بينهما في الكلمة الواقعة نعتاً للربع ، فهي عند سيبويه "القواء" ، وعند الفراء "القديم" ، والمعنى يؤول إلى شيء واحد، ولا أثر لها في وزن البيت.

(١) سورة البقرة : آية : ٣٥ .

(٢) معان القرآن : ١ / ٢٧ .

(٣) الشنتمري : ص : ٣٩٦ .

وقد خالف ابن هشام ما ذهب إليه النحويون فقال في المغني^(١) :
"والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا
ال فعل .. وإنما يقدر النحويون كلمة "هو" ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد
بالعطف".

(١) ص : ٢٢٣ .

تنكير اسم كان وتعريف خبرها

إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة، فإن مذهب الجمهور أنَّ المعرفة هي الاسم، والنكرة هي الخبر.. وعلة ذلك أن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والمحكم عليه ينبغي أن يكون معلوماً حتى تحصل الإفادة التي وضعت من أجلها اللغات، أما الخبر فمحكم به، والأصل فيه أن يكون غير معلوم لدى المخاطب، ولا يجيز جمهور النحاة عكس ذلك إلا في الشعر، أو ضعيف الكلام^(١). قال سيبويه^(٢) : "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة، ومعرفة، فالذى تشغل به "كان" المعرفة ؛ لأنَّه حَدَّ الكلام" إلخ.

ومذهب سيبويه لا يجيز البدء بالنكرة والإخبار عنها بالمعرفة إلا في الشعر، وفي ضعف من الكلام، قال^(٣) : "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو: كان رجل منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنه لا يستتر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يدعوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس".

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمثابة "ضرب" وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ... وقال حسان بن ثابت :

(١) ينظر الكتاب: ٤٧ / ١ ، والمقتضب: ٤ / ٨٨ - ٨٩ ، والمقرب: ص: ١٠٦ ، والارشاف: ٢ / ٩٢ ، والمغني والممعن: ٢ / ٩٦ .

(٢) الكتاب: ١ / ٤٧

(٣) السابق: ١ / ٤٨ - ٤٩ .

كأنَّ سبيئَةً من بيتِ رأسٍ * يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ^(١)
والشاهد عند سيبويه نصب "المزاج" وهو معرفة، ورفع "عسل وماء"،
وهما نكران، وذلك لأنَّ كان فعل بمثابة "ضرب" في التصرف .. وضرب قد
يرفع النكرة، وينصب المعرفة، فشبّهت بها عند الضرورة^(٢).

وقال الفراء^(٣) معلقاً على قوله تعالى: ﴿يَسْرِبُونَ مِنْ كَأسٍ كَانَ مَزاجُهَا
كَافُوراً﴾^(٤) ... يقال: إنما عين تسمى الكافور، وقد تكون كأنَّ مزاجها
كالكافور الطيب ريحه، فلاتكون حينئذ اسمًا، والعرب تجعل النصب في أي
هذين الحرفين أحبوها قال حسان:

كأنَّ خبيئَةً من بيتِ رأسٍ * يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ
وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكلُّ صواب
تقول: كان سيدَهم أبوك ، وكان سيدُهم أباك .. والوجه أن تقول: "كان سيدَهم
أبوك؛ لأنَّ الأب اسم ثابت، والسيد صفة من الصفات".

والبيت منسوب لحسان عند سيبويه والفراء، فهما متفقان في ذلك.. أما
رواية البيت فعند سيبويه: "سبيئَة" .. وعند الفراء "خبيئَة" ولعل رواية سيبويه
هي الأصوب وقد فتشت عن هذه الكلمة في كتب اللغة فلم أجده ما يشير إلى أن

(١) البيت في ديوان حسان ص: ٧١.

(٢) الشتمري: ص: ٧٨ .

(٣) معانٰ القرآن: ٣ / ٢١٥ .

(٤) سورة الإنسان: آية : ٥ .

"خبيئة" تدل على الخمر أما "النبيئة" فهي الخمر، سميت بذلك لأنها تُستبأ أي تشرب لتشرب ولا يقال ذلك إلا في الخمر^(١).

ومع أن الجمهر لا يحيزون جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة إلا في الشعر كما سبق ، إلا أن بعض النحوين قد أجاز ذلك، مثل الزجاج^(٢) عند تعرضه لإعراب قوله تعالى : «أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٣)، حيث قال^(٤): "وَمِنْ قَرَا : (أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً)، بِالْتَّاءِ، جَعَلَ "آيَةً" هِيَ الْاسْمُ وَ"أَنْ يَعْلَمَهُ" خَبَرًا "تَكُنْ". وَإِلَى الرَّأْيِ نَفْسَهُ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ^(٥) مشترطاً شرطين:

١ – أن توجد الفائدة.

٢ – أن تكون النكرة غير صفة محضية.

(١) الصحاح (سبأ) واللسان (سبأ)

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٠١.

(٣) سورة الشعرا : آية : ١٩٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٠١.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ١ / ٣٥٦.

العطف على موضع الخبر

الأصل في العطف أن يكون على اللفظ^(١)، إلا أن النحاة قد أقرروا العطف على الموضع، فقد عقد له سيبويه باباً أسماء "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"^(٢) ونظر له^(٣): وذلك قوله: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك".

وشرط العطف على الموضع عند المحققين أن يمكن ظهور المعطوف في الفصيح، وأن يكون الموضع بحق الأصلية، وإن يوجد المحرّز أي: الطالب لذلك الحال^(٤).

ومن شواهد سيبويه في هذه القضية قوله^(٥): "وما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأستدي :

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلّ بالمعنى ، ولم يحتاج
إليها ، وكان نصباً - ألا ترى أفهم يقولون: حسبي هذا ، وبحسبي هذا ، فلم

(١) ينظر المغني: ص: ٦١٥.

٦٦ / ١ : الكتاب

(٣) السابق: ١ / ٦٦ .

(٤) المغني: ص : ٦١٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٦ .

(٦) من الوافر لعقبة أو عقبة الأسدية في الإنصال : ١ / ٣٣٢ ، والخزانة : ٢ / ٢٦٠ ، وسر الصناعة : ١ / ١٣١ - ٢٩٤ ، وبلا نسبة في الأشباء والنظائر : ٤ / ٣١٣ ، وأمالي ابن الحاجب : ص : ١٦ ، ورصف المبانى : ص : ١٢٢ - ١٤٨ ، والمغني : ص : ٦٢١ :

تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجرّاً قبل أن تدخل الباء ؛ لأن "بحسبك" في موضع ابتداء " .

أما الفراء فقد تناول هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى : « ولا مستأنسين » ^(١) ، فقد أجاز فيها الخفاض اتباعاً بقوله « ناظرين » ، كما تقول : كنت غير قائم ولا قاعد ، كما أجاز فيها النصب بفعل مضمر ، كأنه قال : ما دخلوا غير مستأنسين ، واستشهد للنصب .. بقول الشاعر :

**معاوي إننا بشرٌ فأسْجُحْ * * فلسنا بالجَبَلِ ولا الحَدِيدَا
قال (٢) : " وينشد " الحديدا " خفاضاً ونصباً ، واكثر ما سمعته بالخفاض " ، والشاهد في البيت في قوله " الحديدا " حيث عطفت على موضع " الجبال " وهو في الأصل خبر ليس منصوباً ^(٣) .**

وهذا موضع اتفاق بين سيبويه والفراء ، والمخтар عند سيبويه الجر ، قال ^(٤) : " والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين " وهو الأكثر سماعاً عند الفراء ، وكما اتفق الرجالان في الشاهد ، والوجه المختار فقد اتفقا في رواية البيت أيضاً .

وقد نسبه سيبويه لعقيبة الأسدى ، ولم ينسبة الفراء لأحد .

(١) سورة : الأحزاب آية : ٥٣ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٤٩ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ص : ٩٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ٦٧ .

قال الأعلم الشت默ري ^(١) : " وقد رد على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله :

أكلتم أرضنا فجرزتموها ** فهل من قائم أو من حميد

وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة، غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشأه رده إلى لغته، فقبله سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر" .

(١) الشت默ري : ص : ٩٣ .

حذف الفاء من جواب الشرط

جواب الشرط إما أن يكون فعلاً فيصلح لـإجابة الشرط، وإما أن يكون غير ذلك، فيجب فيه الاقتران بالفاء، قال سيبويه^(١): "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء ، فأما الجواب بالفعل، فتحو قوله: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضراب، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك". وقد حدد النحاة الموضع التي يجب اقتران الجواب فيها بالفاء، وهي سبعة مواضع.. قال ابن هشام^(٢): "وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسمية.. والطلبية .. والتي فعلها جامد.. أو مقرون بقد.. أو تنفيسيس.. أو لن.. أو ما".

ثم إن هذه الفاء قد تحذف ، وفي جواز حذفها أقوال^(٣) : أحدها: يجوز ضرورة واحتياراً ، نقله أبو حيان^(٤) عن بعض النحوين، وخرج عليه قوله تعالى: «وإن أطعتموهם إنكم لمشركون»^(٥). ثانية: المنع في الحالين ، وإليه ذهب المبرد .

ثالثها : يجوز عند الضرورة، ويمتنع في السعة، قال السيوطي^(٦): "وهو الأصح ،

(١) الكتاب : ٦٣ / ١ .

(٢) أوضح المسالك : ١٩ / ٤ - ٢٠ .

(٣) ينظر الارشاف ٩١ / ٢ والهمع : ٣٢٨ / ٤ .

(٤) الارشاف ٤٩١ / ٢ .

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٢١ .

(٦) الهمع : ٤ / ٣٢٨ .

ومذهب سيبويه هو الثالث من هذه الأقوال، قال^(١) : " وسألته عن قوله: إن تأني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر".

واستشهد على حذف الفاء اضطراراً ، بقول حسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات اللهم يشكّرها * * **والشر بالشر عند الله مثلان** ^(٢)

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره فالله يشكّرها ^(٣)

لأن الجواب جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الحالة، وخبر وهو الجملة الفعلية، وكان الأصل على ما ارتضاه جمهور النحاة أن تقترن هذه الجملة بالفاء، ولكن الشاعر ترك الفاء مضطراً لإقامة الوزن.

أما الفراء فقد فصل القول في حذف الفاء وإضمارها في الجواب، فقال^(٤) :

" والجزاء لأبد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء ، فإن كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف، وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء ، وإن كان فعلًا أوله الياء أو التاء أو كان على جهة فعلًا أو فعلوا لم يصح منه إضمار الفاء ؛ لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء، وصلاح فيما قد جزم

(١) الكتاب : ٦٤ / ١ .

(٢) البيت من البسيط وهو مضطرب النسبة فقد عزاه سيبويه لحسان رضي الله عنه ، وتبعه صاحب الدرر ٧٦/٢ والسيوطى ص ٦٥ بيد أن البيت ليس في ديوان حسان بن ثابت المطبوع . ونسبة أبو زيد الأنباري في النداء ص ٣١ لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ص ٦١ وتابع أبو زيد صاحب التصريح بعضمون التوضيح ٢٥٠/٢ والعيني في شواهده ٤٣٣/٤ وابن الشحرى في آماله ١/٢٩٠ ، ٣٧٠ وابن منظور في اللسان (نجل) . كما نسب لكتاب بن مالك من قبل صاحب الدوان ص ٢٨٨ ونسبة البغدادي إلى عبد الرحمن بن حسان أو كعب بن مالك على الشك في مواضع متفرقة من الخزانة ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٤/٤ . والشاهد بلا نسبة في كثير من كتب النحو واللغة .

(٣) الشتتمري : ص : ٤١ .

(٤) معان القرآن : ١ / ٤٧٦ .

قبل أن تكون الفاء^(١) لأنها إذا دخلت أو لم تدخل فما بعدها حزم كقولك للرجل: إن شئت قم .. ألا ترى أن "قم" مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء، لأنك إذا قلت: إن شئت قم جزمتها بالأمر ، فكذلك قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ الله يشكّرها * * والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان
ألا ترى أن قوله " الله يشكّرها " مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن ، فلذلك صلح إضمارها ."

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت ، ونسبة سيبويه إلى حسان بن ثابت ، ولم ينسبة الفراء لأحد .

وموضع الشاهد هو نفسه عند الرجلين ، إلا أن الفراء قد شرط في حذف الفاء ألا يغير حذفها شيئاً في الجواب ، ونص على ذلك بقوله: ألا ترى أن قوله " الله يشكّرها " مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن ، فكذلك صلح إضمارها". وقد روى أبو العباس المبرد^(٢) صدر البيت هكذا :

* من يفعل الخير فالرحمن يشكّرها *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي هو بهذه المنزلة من الفاء .

وقال الشنتمرى^(٣) : وزعم الأصمسي أن النحويين غيروه وأن الرواية :

* من يفعل الخير فالرحمن يشكّرها *

(١) يعني فعل الأمر لأنه مجزوم عند الكوفيين .

(٢) ينظر المقتضب ٢/٧٢ ، والشنتمرى ص ٤١ .

(٣) الشنتمرى : ص : ٤١ .

وعن الأخفش^(١) أن حذف الفاء واقع في الشر الصحيح ، وان منه قوله تعالى: « إن ترك خيراً الوصية للوالدين »^(٢). وقال ابن مالك^(٣): "يجوز في الشر نادراً، ومنه حديث اللقطة: "إِنْ جَاءَ صَاحْبَهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا" ^(٤).

(١) ينظر المغني : ص : ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٨٠ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٣٣ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب: هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق .

حذف خبر المبتدأ المدلول عليه

ما يجوز حذفه في لغة العرب المبتدأ أو الخبر إذا دل على أي منهما دليل، وذلك الحذف قد يكون واجباً أو جائزأ، فمثلاً حذف الخبر الجائز أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا.

ومن الشواهد الشعرية على حذف الخبر جوازاً قول قيس بن الخطيم :

نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عَنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

وقد أورد سيبويه هذا البيت مقوياً لما حاز من حذف المفعول الذي هو فصلة مستغنى عنها فقال^(٢): " وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم: ... " وأورد البيت.

والشاهد في البيت عند سيبويه حذف الخبر، وقد جاء به مقوياً لحذف المفعول الذي هو فصلة مستغنى عنها في قولهم: ضربت وضربني زيد لأنّه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه، لا يتم الكلام إلا به، وجاز هذا الحذف لأنّ خبر المبتدأ دال عليه، إذا كان معناه كمعناه، والتقدير: نحن راضون وأنّت راضٍ^(٣).

(١) من المنسرح لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص : ٢٣٩ وتخليص الشواهد ص : ٢٠٥ والدرر: ٣١٤ / ٥ ، والمقاصد النحوية: ٥٥٧ / ١ ، ولعمر بن امريء القيس الخزرجي في الدرر: ١٤٧ / ١ ، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصال: ٩٥ / ١ ، وبلا نسبة في الأشباء والنطائر: ٣ / ١٠٠ ، والمغني: ٦٢٢ / ٢ ، والهمع: ٢ / ١٠٩.

(٢) الكتاب: ١ / ٧٤ - ٧٥.

(٣) الشتمري: ص: ٩٧.

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء عند تعليقه على قوله تعالى: «**وَمَا أَمْوَالُكُمْ
وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي... الْآيَة**»^(١) فقال^(٢): «**لَوْ وَجَهْتَ "الَّتِي"** إِلَى الْأَمْوَالِ
وَأَكْتَفَيْتَ بِهَا مِنْ ذِكْرِ الْأَوْلَادِ صَلَحْ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ مَرَارُ الْأَسْدِيُّ :

نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * **عَنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ**
وقد اتفق مع سيبويه في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به، كما اتفق في
رواية البيت نصاً.

أما نسبة البيت فهما مختلفان فيها، فسيبوبيه نسبة لقيس بن الخطيم، أما
الفراء فنسبه إلى مرار الأسد، فأما سيبويه فقد تابعه كثيرون، وأما الفراء
فلم أقف على أحد وافقه في نسبة البيت لمرار الأسد.

كما أنسد سيبويه^(٣) في الباب قول ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحِلَهُ * **فَإِنِّي وَقِيَارًا بِهَا لِغَرِيبٍ^(٤)**
أراد: **فَإِنِّي بِهَا لِغَرِيبٍ**، وإن **قِيَارًا** كذلك لغريب على مذهبها، فحذف من
الأول اجتناء بالآخر ، لأن الخير عندهما واحد ، فهو بمنزلة : إنني وقياراً بها
لغريبان^(٥).

(١) سورة سباء: آية: ٣٧.

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٣٦٣ .

(٣) الكتاب: ١ / ٧٥ .

(٤) من الطويل لضابئ البرجمي في الأصميات ص: ١٨٤ ، والإنصاف ص: ٩٤ والدرر: ٦ / ١٨٢ ، وشرح المفصل: ٨ / ٨ ، واللسان "قير" ، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١ / ٣٥٨ ، وسر الصناعة ص: ٣٧٢ ، والهمم: ٢ / ١٤٤ .

(٥) الشنتمرى ص: ٩٧ .

أما الفراء فقد أورد البيت نفسه عند تعرضه لقوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ... » ^(١) فقال ^(٢) : فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين ، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصلبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب « إن » نصباً ضعيفاً ، وضعفه أنه يقع على الاسم ، ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين ، ولا استحب أن أقول : إن عبد الله وزيد قائمان لتبيين الإعراب في عبد الله ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف « إن » ، وقد أنشدنا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فمن يكْ أَمْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحِلَهُ * فِي وَقِيَارَاهَا لغريب

ولم يتعرض الفراء عند إيراده لهذا البيت لموضوع الحذف ، وإنما أورده في موضوع العطف على موضع اسم إن ، وعلل جواز رفع « الصابئون » في الآية ، بأنه معطوف على الذين ، والذين اسم مبني لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ، بالإضافة إلى ضعف نصب إن لكونها تنصب الاسم دون الخبر .. أما رفع « قيار » في البيت فهو جائز أيضاً ؛ لأن المعطوف عليه ضمير ، وما يقال فيه قيل في الاسم الموصول في الآية ، لكن الفراء لا يجيز إن عبد الله وزيد قائمان ؛ لأن المعطوف عليه تظهر عليه الحركة الإعرابية وهو الأمر الذي أحياه الكسائي .

(١) سورة المائدة : آية : ٦٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣١١ .

والخلاف بين سبيويه والفراء ناشيء عن الخلاف في رواية البيت، فسيبويه رواه على الأصل بالنصب فلم يتعرض للعطف، وإنما استشهد به على الحذف، والفراء رواه بالنصب والرفع فلم يتعرض للنصب وإنما تعرض للرفع ، وبالتالي استشهد به على جواز عطف المرفوع على المبني في موضع نصب .. والبيت منسوب لضابيء البرجمي عند سبيويه وبلا نسبة عند الفراء .

إعمال صيغة المبالغة (فعل) عمل الفعل

يصاغ للكثرة: فَعَالٌ، ومفعال، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعل فعيل، وإعمال فعل أكثر من إعمال فعل^(١).

قال سيبويه^(٢): "وقد جاء في فعل وليس في كثرة ذلك، قال: وهو عمرو بن أحمر:

أو مِسْحِلٌ شَنْجٌ عَضَادَةَ سَمْحَاجٍ * * بِسَرَاتِهِ نَدْبٌ هَا وَكُلُومٌ^(٣)
.... وَفَعْلٌ أَقْلَ من فَعِيلٍ بِكَثِيرٍ."

والشاهد إعمال صيغة المبالغة "شنج" في "عضادة" لأنه تكثير شانج، وشانج في معنى لازم وفعله: شنجته كلزمه على ما حكاه البصريون، وذلك في غير مشهور اللغة^(٤).

وقال الفراء^(٥): "ولو قلت": "هذا طَمَعٌ فيما قبلك كان جائزًا .. وقال لبيد:

(١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١١.

(٢) الكتاب: ١ / ١١٢.

(٣) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص : ١٢٥ ، الحزانة : ٨ / ١٦٩ ، وشرح المفصل: ٦ / ٧٢ ، واللسان (عضد) والملاصد النحوية : ٣ / ٥١٣ ، وبلا نسبة في شرح الأسموني : ٢ / ٣٤٢.

والمسمح : الطويلة على وجه الأرض ، والسراة : أعلى الظهر ووسطه ، والندب أثار الجراحات وأحدتها : ندبة ، والكلوم الجراحات وأحدتها : كلم ، والشاعر يصف ناقته .

(٤) الشستموري ص : ١١٤.

(٥) معاني القرآن : ٣ / ٢٢٨.

أو مسْحِلٌ عَمِلٌ عَصَادَةً سَمَحَجُ * * بِسَرَاهَا نَدْبَ لَهُ وَكَلْوَمْ
فَأَوْقَعَ "عَمِلٌ" عَلَى الْعَصَادَةِ، وَبِالْمَقَارَنَةِ بَيْنَ نَصِيِّ سَيِّبُويَّهِ وَالْفَرَاءِ يَتَبَيَّنُ لَنَا
مَا يَلِي :

١ - اتفق سَيِّبُويَّهُ وَالْفَرَاءُ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ وَوِجْهِ الْإِسْتَشَهَادِ بِهِ .

٢ - اخْتَلَفَا فِي رِوَايَةِ الْبَيْتِ فِي ثَلَاثَةِ مَوْضِعٍ :

الْأُولُّ: كَلْمَةُ (شَنْجٌ) عَنْدَ سَيِّبُويَّهِ، وَيَقَابِلُهَا "عَمِلٌ" عَنْدَ الْفَرَاءِ، وَمَعَ أَنَّ هَذِهِ
الْكَلْمَةُ هِيَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ وَفِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمَا فِي الرِّوَايَةِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ
تُؤْثِرْ عَلَى وِجْهِ الْإِسْتَشَهَادِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِعَمَلٍ صَيْغَة
الْمُبَالَغَةِ .

الثَّانِي : "بِسَرَاهَةٍ" عَنْدَ سَيِّبُويَّهِ وَيَقَابِلُهَا "بِسَرَاهَا" عَنْدَ الْفَرَاءِ .

الثَّالِثُ : "لَهَا" عَنْدَ سَيِّبُويَّهِ، وَيَقَابِلُهَا "لَهُ" عَنْدَ الْفَرَاءِ .

٣ - اخْتَلَفَ الرِّجَالُانِ فِي نَسْبَةِ الْبَيْتِ، فَسَيِّبُويَّهُ نَسْبَتُهُ إِلَى عُمَرَ بْنَ أَحْمَرَ، وَالْفَرَاءُ
نَسْبَتُهُ إِلَى لَبِيدِ ..

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ هُوَ الشَّائِعُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ كَمَا سُبِقَ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ
أَمَّا نَسْبَةُ سَيِّبُويَّهِ فَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهَا عَنْدَ أَحَدٍ .. هَذَا مَضَافٌ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ فِي
دِيَوَانِ عُمَرِ بْنِ أَحْمَرٍ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامَ هَارُونَ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ^(٢) : "نَسْبَتُهُ إِلَى عُمَرِ بْنِ
أَحْمَرَ خَطَأً، وَإِنَّمَا هُوَ لِلَّبِيدِ فِي دِيَوَانِهِ ص: ١٢٥ مِنْ قَصِيْدَةِ طَوِيلَةٍ".

(١) يَنْظَرُ إِلَى المَعْجمِ المُفْصَلِ فِي شَوَاهِدِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ : ٧ / ٢٢٤.

(٢) ١١٢ / ١.

وأقول: من المحتمل أن الخطأ في نسبة البيت لا يعزى إلى سيبويه، وإنما يعزى للمنشد، فربما أنسده ونسبه إلى عمرو بن الأحمر خطأ، ويمكن أن يكون البيت للشاعرين إلا أنه اشتهر للبيد رضي الله عنه - لأن شهرته أكثر من شهرة ابن الأحمر.

نصب الاسم على نية التنوين

من المعلوم أنه إذا استوى الذكر والمحذف في الدلالة على المعنى، فإن المحذف مقدم على الذكر انطلاقاً من القاعدة المعروفة "البلاغة الإيجاز" .. وهذا لا يعني أن المحذف مقدم على الذكر مطلقاً، فإن للذكر وقوعه أحياناً ولا غنى عنه في أحابين أخرى^(١).

ولعل التخفيف من أهم دواعي المحذف، مثل حذف أحد الساكنين إذا التقى وتعذر تحريك الأول منهمما، وما يحذف لغرض التخفيف التنوين والنون ، قال سيبويه^(٢) "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيئاً، وينحر المفعول لكت التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل الاسم معايناً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل".

ولذكر التنوين مواضع، ولحذفه أخرى، قال الفراء^(٣): "وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقيل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فاما المستقبل فقولك: أنا صائم يوم الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم خميس ماض قلت: أنا صائم يوم الخميس، فهذا وجه العمل، ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد، من ذلك قوله: ما هو بتاركٍ حقه، وهو غير تاركٍ حقه، لا يكادون يتركون التنوين".

(١) ينظر مبحث المحذف في دلائل الإعجاز ص : ١٤٦، وفيما بعدها .

(٢) الكتاب: ١ / ١٦٥ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

ومن شواهد سيبويه على حذف التنوين قوله^(١): "وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعبد * * ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً^(٢)
لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المحروم، ولكنه حذفه لالتقاء الساكدين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرار .

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكدين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة^(٣).

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال^(٤) : " وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"^(٥) .

فألفيته غير مستعبد * * ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً^(٦)

(١) الكتاب : ١ / ١٦٩ .

(٢) من المقارب لأبي الأسود في ديوانه ص: ٥٤ ، والأغاني: ٣١٥/١٢ ، والمقتضب " ٢ / ٢١٣ ، ٢١٣ / ٢" ، والمنصف: ٢ / ٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصال : ٢ / ٢٥٩ ، وسر الصناعة: ٢ / ٥٣٤ ، والمغني : ٢ / ٥٥٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٩ .

(٣) الشتتمري : ص: ١٤٠ .

(٤) معان القرآن: ٢٠٢/٢ .

(٥) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معان القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٢ ، و يعد هذا سهو منه .

(٦) من المقارب لأبي الأسود في ديوانه ص : ٥٤ ، والأغاني: ٣١٥/١٢ ، والمقتضب " ٢ / ٢١٣ ، ٢١٣ / ٢" ، والمنصف: ٢ / ٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصال: ٢ / ٢٥٩ ، وسر الصناعة: ٢ / ٥٣٤ ، والمغني : ٢ / ٥٥٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٩ .

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكن حذفه لالتقاء الساكين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرارٌ.

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة^(١).

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال^(٢): "وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"^(٣):

فألفيته غير مستعبد * * ولا ذاكر الله إلا قليلاً

فمن حذف النون ونصب قال "النية التنوين مع الجحد، ولكن أسقطت النون للساكن الذي لفيها، وأعملت معناتها، ومن خفض أضاف".

وهنا يتطرق سيبويه والفراء على موضع الشاهد ووجه الاستشهاد، فحذف التنوين لالتقاء الساكين بدليل نصب المفعول "لفظ الحالة"، ولو كان للتخفيف لأضيف إلى المفعول، إلا أن الفراء أجاز الوجهين، النصب والجر، وذلك اختياراً لا اضطراراً.. أما سيبويه، فقد اقتصر على وجه النصب ونص على أن ذلك اضطرار.

وأما الرواية فقد اتفق فيها الرجالان ، كما اتفقا على نسبة البيت لأبي الأسود.

(١) الشتتمري : ص : ١٤٠ .

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٢٠٢ .

(٣) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٠٢ ، ويعد هذا سهو منه .

قيام المفرد مقام الجمع

التعبير بلفظ الواحد، والمراد الجمع من سمات العربية، قال سيبويه^(١): "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جمِيعاً، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام". وما جاء في كتاب الله تعالى على ذلك النحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾^(٢) .. ومثله في الكلام : "قرنا عيناً" ، وإن شئت قلت : أعيناً وأنفساً .

وقال السيوطي^(٣) : "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع، كقولهم للجماعة: ضيف وعدو، قال تعالى : ﴿هُؤُلَاءِ ضَيْفٌ﴾^(٤) وقال تعالى ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طَفَلًا﴾^(٥) .. أما ابن حني فقد عقد هذه القضية بباباً في الخصائص^(٦) سماه: "وضع الواحد موضع الجمع" .

وقد استشهد سيبويه - رحمه الله - بهذه القضية بعدة شواهد، ومنها قوله^(٧) : وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع :

(١) الكتاب : ٢٠٩ / ١

(٢) سورة النساء : آية : ٤

(٣) المزهري : ٣٣٣ / ١

(٤) سورة الحجر : آية : ٦٨

(٥) سورة غافر : آية : ٦٧

(٦) ٤١٩ / ٢

(٧) السابق : ٢١٠ / ١

كلوا في بعض بطنكم تعفوا * * فإن زمائكم زمن خيص^(١)
وبالشاهد نفسه استشهد الفراء، عند تعرضه لقوله تعالى: «والسارق
والسارقة»^(٢) فقال^(٣): وقد يجوز أن تقول في الكلام: والسارق والسارقة
فاقتعوا بينهما؛ لأن المعنى، اليمين من كل واحد منهم.. كما قال الشاعر:

كلوا في نصف بطنكم تعيشوا * * فإن زمائكم زمن خيص
وموضع الشاهد في البيت هو قوله "بطنكم"، ووجه الاستدلال به
استعمال البطن بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم^(٤) لأنه اسم جنس ينوى واحد
عن جموعه، فأفرد احتجزاء بلفظ الواحد عن الجميع، لأنه لما أضاف البطن إلى ضمير
الجماعة ، علم أنه أراد الجمع.. إذ لا يكون للجماعة بطن واحدة^(٥).

وهذا من الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء إلا أن
الرواية مختلفة في بعض الكلمات، فرواية سيبويه: "كلوا" "في بعض"..."تعفوا"
ورواية الفراء: "كلوا" في "نصف" ... "تعيشوا".

ورواية سيبويه للبيت هي الشائعة عند النحويين، وهي الواردة في معظم
مصادر الشواهد .

(١) البيت من الواffer ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص: ٢٢٣ ، وتخليص شواهد سيبويه: ١ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل: ٥ / ٨ ، ٢١ / ٦ ، والمحتسب: ٢ / ٨٧ ، والمقتضب: ٢ / ١٧٢ ،
والجمع: ١ / ٥٠ .. ولم أقف على أحد - فيما اطلعت عليه - نسب هذا البيت لصاحبها.

(٢) سورة المائد़ة : آية : ٣٨ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٠٧ .

(٤) الشتتمري ص ١٧٠ .

(٥) شرح المفصل : ٦ / ٢٢ .

ولم ينسب كل من سيبويه والفراء البيت لأحد من الشعراء .
 ولكن بقيت قضية مهمة في تناول الشاهد من قبل سيبويه والفراء، فسيبوبيه جعل الاستعمال في الشعر أكثر من الكلام، بل ذهب إلى أن بعضهم قال في الشعر ما لا يستعمل في الكلام^(١) واستشهد بقول علقمة:
بها جيف الحسرى فأما عظامهما ** فيض وأما جلدتها فصلب
 وقال :

لا تنكروا القتل وقد سبينا * * في حلقكم عظم وقد شجينا
أما الفراء فقد توسع ، فجعل ذلك جائزًا في الكلام غير مختص بالشعر^(٢) .
هذا وقد شرط بعض النحويين أمن اللبس في قيام المفرد مقام الجمع^(٣) ،
 وعليه فإن قيام المفرد مقام الجمع يأخذ صورتين :
الأولى: التعبير بلفظ الجنس مثل " حلق " في قول الشاعر :
في حلقكم عظم وقد شجينا
والثانية: التعبير بلفظ المصدر مثل السمع في قوله تعالى: « ختم الله على قلوبهم
وعلى سمعهم »^(٤) .

(١) الكتاب : ١ / ٢٠٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٦ / ٢٢ .

(٤) سورة البقرة : آية : ٧ .

إثبات النون مع الإضافة إلى الضمير المتصل

إذا أريد إضافة اسم لآخر حذف من الاسم الأول "المضاف" ، ما فيه من تنوين ، ومن نون تلي علامة الإعراب^(١) ، وهي نون التثنية ، وما ألحق بها ، نحو: **«تبت يدا أبي هب»**^(٢) ، وهذا إنما زيد ، ونون جمع المذكر السالم وشببه نحو: **«ومقيمي الصلاة»**^(٣) ، ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو: بساتين زيد و **«شياطين الإنس»**^(٤) .

وقد أجمع النحويون على امتناع الجمع بين نوني المثنى وجمع السلامة المذكر والإضافة ، سواء كان المضاف إليه اسمًا ظاهراً أو ضميراً متصلة ، وعللوا امتناع ذلك بأن النون تؤذن بانفصال الاسم عن الآخر ، والإضافة تؤذن بالاتصال بين الاسمين .. لذلك تنافياً فلم يجتمع بينهما .

قال سيبويه^(٥) : "واعلم أن حذف النون والتثنين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلة بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتثنين في الاسم ، لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف . وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع :

هم القائلون الخير والأمرone * * إذا ما خشوا من حدث الأمر ^{معظماً}^(٦)

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٧٦ .

(٢) سورة المسد : آية : ١ .

(٣) سورة الحج : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١١٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بيت سيار في كتب النحو واللغة ، والعجيب أنه بيت لقيط لم يعز لقائل ، ينظر: الكامل للمرد: ١/٢١٤ ، ومحالس ثعلب ص: ١٥٠ ، والضرورة للقرزاز ص: ٩٨ =

وقد علل النحاة ذلك بأن النون والتثنين زائدان في آخر الاسم، والمضاف أيضاً زائد على المضاف إليه، فلا يجتمعان، فإذا وقع منه شيء في شعر فهو قليل جداً، ويحمل على الضرورة.. ذلك أن الشاعر لو قال "الأمرؤه" أو "الفاعلوه" على مقتضى القياس النحوي، لصارت عروض الطويل محنونة، وهذا غير جائز إلا في بيت مُصرّع؛ لأن العروض في الطويل مقبوسة أبداً.

وعلى النهج نفسه سار الفراء فقال^(١): "العرب لا تختر على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً بجامعة أو موحداً إلى اسم مكني عنه، فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاري، ويقولون للاثنين: أنتما ضاري، وللجمع: أنتم ضاري.. ولا يقولون للاثنين: أنتما ضارباني ولا للجمع: ضاربوني، وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل.. مثل ضربوني وضربي وضربني"، وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربوني، يتورّم أنه أراد هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة .. وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه * * إذا ما خشوا من محدث الأمر معظمما

ولم يقل: الفاعلوه، وهو وجه الكلام .

والشاهد عنده مثل سيبويه، وهو الجمع بين نون الجمع والإضافة إلى الضمير، وما متفقان في ذلك.

أما الرواية فهما مختلفان فيها في كلمة واحدة، وهي موطن الشاهد، فهي عند سيبويه "الأمرورنه"، وعند الفراء "الفاعلونه"، ومع أنهما مختلفان في إيراد موطن الشاهد إلا أنهما متفقان في تقريره ووجه الاستشهاد به، وهذا الاختلاف

= الموسوعة: ١٤٩، والخزانة: ٢/١٨٦، والمفصل ص: ٤٤، والهمج: ٢/١٥٧، واللسان

"حين" "طلع" "درها".

(١) معاني القرآن ٢/٣٣٧.

لا أثر له في وزن البيت؛ لأنه استبدال كلمة بأخرى مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولعله تصرف من الرواية.

أما نسبة البيت فقد أغفلها بيد أن سيبويه علق على البيت بقوله: وزعموا أنه مصنوع .

حذف عامل المصدر وجواباً

اتفق النحويون على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد للدليل مقالي أو حالياً، كقولنا: حجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً، وكقولك: بل جلوساً طويلاً من قال: ما جلست^(١) كما يحذف عامل المصدر وجوباً، إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو قولنا: قياماً لا قعوداً، أي: لا تقععد قعوداً، وكذلك يجب حذف عامل المصدر وجوباً إذا تقدمه استفهام يقصد به التوبيخ نحو قولك: أتوانياً وقد دنا الاختبار؟ ألهواً وقد جد الناس؟ ألهواً وقد علاك المشيب؟

قال سيبويه^(٢): وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب، فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود، وأجلوساً والناس يُعدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام.. وقال جرير :

أعبدأ حل في شعبي غريباً * * ئوماً لا أبالك واغتراباً^(٣)
 يقول: أتلؤم لؤماً وأتغترب اغتراباً؟ وحذفوا الفعلين في هذا الباب، لأنهم جعلوهما بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب.

(١) ينظر أوضح المسالك : ٢ / ١٩٠ ، والمجمع : ٢ / ١٠٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ١١٢ .

(٣) من الواهر جرير في ديوانه ص: ٦٥٠ ، وقد تبع سيبويه في نسبته جرير صاحب اصلاح المنطق ص: ٢٢١، والأغانى: ٨ / ٢١، والجمهرة: ص: ١١٨١، والخزانة: ٢ / ١٨٣، ومعجم ما استعجم ص: ٧٩٩، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية: ٣ / ٤٩ - ٥٠٦ .. وشرح ما يقع فيه التصحيف ص : ٣٥٧ .

والشاهد نصب "لؤماً" واغتراباً لوقوعهما موقع الفعل^(١)، وبالبيت نفسه استشهاد الفراء فقال^(٢): "والعرب تقول أثعلباً وتفر؟ كأفهم أرادوا: أترى ثعلباً وتفر، وقال بعض الشعراء :

أعبدًا حل في شعي غريًا * * لؤماً لا أبالك واغتراباً
يريد أنجتمع اللؤم والاغتراب .

وقد تبع اتفاق سيبويه والفراء في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به اتفاق في روایة البيت.

أما نسبة البيت، فهما مختلفان، فسيبويه نسب البيت لجرير، بينما قال الفراء "وقال بعض الشعراء" فأفهم^(٣).

(١) الشنتمري ص: ٢١٦ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٩٧ .

(٣) وتبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن هشام في أوضح المسالك : ٢٢١/٢، ورصف المعانى ص: ٥٢، والأشرفي: ١/٢١٢ .

علة النصب في المفعول لأجله

يشترط في المفعول لأجله ثلاثة شروط^(١):

- ١ - أن يكون مصدراً خلافاً ليونس بن حبيب.
- ٢ - أن يكون مفهماً علة.
- ٣ - اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

كما يشترط في المفعول لأجله أن يكون من أفعال الباطن وشرط أبو عمر الجرمي، والمبرد والرياشي تنكيره، وجوز الجمهور تعريفه وتنكيره، وشرط الأعلم وبعض متأخري النحوين مشاركته فعله في الوقت والفاعل^(٢).

وهو لا يخلو من أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، أو أن يكون ملبي بالألف واللام، أو أن يكون مضافاً .

إذا كان كذلك جاز فيه النصب، أو أن يجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تحرد من الألف واللام والإضافة النصب نحو: ضربت ابني تأديباً، ويجوز حره، فتقول: ضربت ابني لتأديب^(٣).

وعلة نصبه عند سيبويه أنه موقع له وتفسير لما قبله لم كان؟ .. قال^(٤): " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب، لأنه موقع له، وأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب

(١) شرح ابن عقيل: ٥٧٤/١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي: ١٩٣/١، وابن يعيش: ٥٤/٢، والممع: ١٩٤/١، والخزانة: ٣/٣

. ١١٤

(٣) شرح ابن عقيل: ١ / ٥٧٥ .

(٤) الكتاب: ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ .

الدرهم في قولك : عشرون درهماً ، وذلك قوله: فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، وادخار فلان.. وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي :

واغفر عوراء الكريم ادخاره * * واعرض عن شتم اللثيم تكرماً^(١)
فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال:
لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله.

وشاهد سيبويه في نصب "أدخاره" و "تكرماً" على المفعول لأجله، والتقدير:
لادخاره، وللتكرم، فحذف حرف الجر ووصل الفعل فنصب^(٢).

أما الفراء، فيرى أن المفعول لأجله منصوب بالفعل الذي قبله، سواء كان الفعل لازماً أو متعدياً، لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف، فكما حذف حرف الجر، يحذف هنا، وينتصب بالفعل اللازم، كما تنتصب الأحوال نحو: ذهب زيد ماشياً ، أو قام زيد خطيباً .

ولست أستحب ما ذهب إليه بعضهم أن الفراء لا يعترف بالمفعول لأجله ، و يجعله في مصاف المنصوبات على نزع الخاض، ذلك أن الفراء صرخ بأن المفعول لأجله ليس منصوباً بترع الخاض ، وإنما بالفعل الذي قبله ، قال^(٣): عند

(١) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص: ٢٤٢، والخزانة: ٣/١٢٢، وشرح المفصل: ٢/٥٤
واللسان (عور)، والهمج ص: ١٤١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص: ١٨٧ ، وشرح ابن عقيل: ١/٥٧٨ ، والمقتضب: ٢/٣٤٨ .

(٢) الشتمرري ص: ٢٢٧ .

(٣) معاني القرآن: ٥/٢ .

قوله تعالى: « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت »^(١) ، إلا ترى أن "من" تحسن في الحذر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء "من" كقول الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه * * واعرض عن ذات اللثيم تكرماً
وهذا نص في محل الخلاف .

وهو بهذا يتفق مع سيبويه في أن المفعول له منصوب بالفعل المتقدم، بيد أن الفراء يجعله قريباً من الظرف .

أما علة النصب عند سيبويه ، فهي كونه مفسراً لما قبله كالتمييز، فهو على ذلك كقولك: لم ضربت ابنك ؟ فتقول: تأدبياً .

أما روایة البيت ، فقد اختلف فيها الرجالان في موضوعين :

الأول: "ادخاره" عند سيبويه ، ويعايرها "اصطناعه" عند الفراء .

الثاني: "شتم اللثيم" عند سيبويه ، يقابلها : "ذات اللثيم" عند الفراء .

روایة سيبويه هي المشهورة في كتب النحو ، وبها اعتد صاحب الديوان .

أما نسبة البيت فقد نسبه سيبويه إلى حاتم الطائي ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة البقرة : آية : ١٩ .

جواز تعدد خبر المبتدأ

قال سيبويه^(١) "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قوله: هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب، عمن يوثق من العرب ، وزعم الخليل رحمه الله - أن رفعه يكون على وجهين : فالوجه الأول : أنك حين قلت هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق .. والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا.. قال: سمعنا من يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

من يك ذا بتّي فهذا بني * * مقيظ مصيف مشتى^(٢)
والشاهد في البيت رفع "مقيظ" وما بعده على الخبر بعد الخبر ، كما تقول:
هذا زيد منطلق مبتسם، ويجوز رفعه على البدل أيضاً أو على مبتدأ مضمر^(٣).
وقال الفراء^(٤) قوله: «وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم»^(٥) ذلكم في
موضع رفع بالظن وجعلت "أرداكم" في موضع نصب، كأنك قلت: ذلكم

(١) الكتاب: ٨٣ / ٢ .

(٢) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص: ١٨٩ ، والدرر: ٣٣ ، والمقاصد النحوية: ١ / ٥٦١ ، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢ / ٧٢٥ ، وشرح الأشموني: ١ / ٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ص: ١٣٢ ، وشرح المفصل: ١ / ٩٩ ، والمعنى: ١ / ١٠٨ ، ٦٧ / ٢ .

(٣) الشنتمري: ٢٧٢ .

(٤) معاني القرآن: ٣ / ١٦ .

(٥) سورة فصلت: آية: ٢٣ .

ظنكم مُرْدِيًّا لكم...، وفي قراءة عبد الله: **(أَللَّهُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شِيخٌ)**^(١)
وفي ق : **(هَذَا مَا لَدِي عَتِيدٌ)**^(٢).

كل هذا على الاستئناف، ولو نويت الأصل كان نصباً، قال: وأنشدي

بعضهم:

**مَقِيقٌ ظَمَرِيفٌ مَشْتَى
مِنْ يَكْ ذَابِتْ فَهَذَا بَتِي ***

جمعته من نعجات ست

والواقع أنه لا رأي صريح ينسب إلى سيبويه، وما ذكره سيبويه هو حكاية عن شيخه الخليل، لكن عدم تعقيبه على إعرابات شيخه يدل على موافقته، وبهذا يكون الفراء متفقاً مع ما حكاه سيبويه عن الخليل في موطن الشاهد، وهما متفقان في أن الأصل في المرفوع النصب على الحال.

كما اتفق الرجالان في رواية البيت ، ولم ينسب البيت لأحد الشعراء عند أي منهما .

(١) سورة هود : آية : ٧٢ .

(٢) سورة ق : آية : ٢٣ .

استعمال - من المؤولة نكرة موصوفة

من استعمالات "من" أنها تكون نكرة موصوفة^(١).

قال سيبويه^(٢): "وقال الخليل -رحمه الله-: إن شئت جعلت "من" بمترلة إنسان، وجعلت "ما" بمترلة شيء نكرين ، وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا * * حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّاً^(٣)

ومثل ذلك قول الفرزدق :

إني وإياك إذا حللت بأرحلنا * * كمن بوادييه بعد المُحل مطرور^(٤)

وقال الفراء^(٥): "وربما جعلوه اسمًا، وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما

بعدها الرفع على أنه صلة، والخض على اتباع الصلة لما قبلها ، كقول الشاعر:

(١) المغني ص : ٤٣٢ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) البيت من الأبيات التي اضطرب النسايون في عزوها ، فسيبوه نسبه للأنصاري هكذا دون تحديد ، ولعل شهرة كعب بن مالك الأنصاري بمكان مما جعل سيبويه يذكره منسوباً إليهم ، وأثبته صاحب الديوان لكتاب بن مالك الأنصاري ص : ٢٨٩ ، و فعل ذلك ابن السيرافي في شرحه أبيات سيبويه ص : ٣٧٩ ، وابن الشجري في أماله : ٢ / ١٦٩ ، والبغدادي في الخزانة: ٢ / ٤٥٤ ، ونسب لحسان بن ثابت في موضع آخر من أمالى ابن الشجري: ٢ / ١٣٢ ، تبعاً ل نسبة الفراء في معانيه: ١ / ٢١ ، ونسب لعبد الله بن رواحه في الدرر: ١ / ٧٠ ، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٣٠ ، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٥٢ ، والمجمع للسيوطى : ١ / ٩٢ .

(٤) البيت من البسيط ينظر : الأفعال لأبي علي : ١ / ٢٢٠ ، وأمالى ابن الشجري : ٢ / ٣١٢ ، والخزانة : ٢ / ٥٤٧ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا * حبُّ الْنَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّاهَا
وترفع "غير" إذا جعلت صلة بإضمار "هو" وتحفظ على الأتباع لـ"من".
وقال الفرزدق :

إِنْ وَإِيَّاكَ إِنْ بَلَغْنَ أَرْحَلَنَا * كَمْنَ بُوَادِيهِ بَعْدَ الْمُهْلَ مُطْوَرُ
والشاهد في البيت الأول حمل "غير" على "من" ، نعتاً لها ؛ لأنها نكرة
مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة ، والتقدير على قومٍ
غيرنا، ورفع "غير" جائز على أن تكون "من" موصولة ، ويحذف الراجع عليها
من الصلة، والتقدير: على من هو غيرنا ^(١).

أما بيت الفرزدق ، فالشاهد فيه جرى "مطور" على "من" نعتاً لها ، والقول
فيه كالقول في الذي قبله ^(٢).

وكلام الفراء يفصل بحمل كلام سيبويه ، ورأيهما في المسألة متفق .
أما نسبة البيت الأول ، فقد أجمل سيبويه ، فنسبه للأنصارى ، ولعل السبب
في ذلك هو الخلاف في نسبة البيت ، فقيل لحسان بن ثابت ، وقيل لكعب بن
مالك ، وقيل لعبد الله بن رواحة.. أما الفراء ، فلم ينسب البيت لأحد ، وهما
متفقان في رواية البيت.

أما البيت الثاني ، فهو منسوب للفرزدق عندهما ، إلا أن رواية البيت فيها
اختلاف في الشطر الأول ، فعند سيبويه .. إذ حللت بأرحلنا .. وعنده الفراء
.. إن بلغن أرحلنا .. ورواية الفراء هي المثبتة في ديوان الشاعر ^(٣).

(١) الاستمرى : ص : ٢٨٠ .

(٢) السابق : ص : ٢٨٠ .

(٣) ينظر ديوان الفرزدق: ص: ٢٦٣ .

تحول الصفة إلى حال

تبعد الصفة الموصوف في الأفراد والثنية والجمع والتذكرة والتأنيث والرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، إذا تقدم الموصوف وتأخرت الصفة، وذلك الشرط حدد فاصل بين بقائهما صفة، وتحولها إلى حال، ذلك أنها متقدمة على الموصوف، تحولت إلى حال، وذلك قولنا: هذا رجل قائم، فرجل خبر المبتدأ، وقائم صفة للرجل.. فإذا غيرنا ترتيب الجملة ، فقدمنا "قائم" على "رجل" تحولت من صفة إلى حال، وذلك إذا قلنا: هذا قائماً رجل، فقائماً حال من رجل^(١) وعنديك يكون صاحب الحال نكرة ، وهو مرفوع بالابتداء^(٢) ، وقد سوّغ بمحى الحال منه التقليل .

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول كثير:

لية موحشًا طلل

قال^(٤): وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام".

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٦٨.

(٢) المغني: ص ٨٦٥ .

(٣) تتمته : يلوح كأنه خلل وهو مجزوء الواقر لكثير عزة في ديوانه ص : ٥٠٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني: ١ / ٢٤٩ ، واللسان "وحش" وبلا نسبة في أوضاع المسالك: ٢ / ٣١٠ ، والخاصيّص: ٢ / ٤٩٢ ، وشرح الأئمّون: ١ / ٢٤٧ ، والقطّر: ص: ٢٣٦ ، والمغني: ص: ١١٨ - ٥٧١ - ٨٦٥ .

(٤) الكتاب: ٢ / ١٢٤ .

وبالبيت نفسه استشهد الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى:
(فسربوا منه إلا قليلاً منهم)^(١) قال^(٢) : " المعنى: لمية طلل موحش فصلح رفعه لأنه أتبع الطلل، فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله".

والشاهد في البيت تقدير "موحش" على "الطلل" ونصبه على الحال، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف ، فصارت حالاً^(٣) وهذا موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، كما أن الرواية بينهما موضع اتفاق أيضاً، إلا أن سيبويه أورد الشطر الأول فقط، وفيه موضع الشاهد .. أما الفراء، فقد أورد البيت كاملاً وتمته : "يلوح كأنه خلل".

وقد نسب سيبويه البيت لكثيرة عزة ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

ويبقى القول إن هذا الاستخدام كثير في الشعر، قليل في كلام العرب، كما نص على ذلك سيبويه.

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ١٦٨ .

(٣) الشتيري : ص : ٢٨٤ .

الحـاقـ الـهـاءـ بـالـنـادـيـ المـرـخـ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤثراً بالهاء أو لا، فإن كان مؤثراً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، أي سواء كان علماً كـ "فاطمة" أو غير علم كـ "جارية" زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثُل أو غير زائد على ثلاثة أحرف كـ "شاة"، فتقول: "يا فاطم، ويا حاري، ويا شا" بمحذف تاء التأنيث للترخييم^(١).

قال سيبويه^(٢): "وزعم الخليل - رحمه الله - أن قوله: يا طلحة أقبل، يشبه يا تيم تيم عدى من قبل أئمـمـ قد علموا أئمـمـ لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوـ الـهـاءـ تـرـكـواـ الـاسـمـ عـلـىـ حـالـهـ الـتـيـ كـانـ عـلـيـهاـ قـبـلـ أنـ يـلـحقـواـ الـهـاءـ ، وـقـالـ النـابـغـةـ الـذـيـانـيـ:ـ

كـلـيـنـيـ هـمـ يـاـ أـمـيـمـةـ نـاصـبـ * * * ولـيـلـ أـقـاسـيـهـ بـطـيـءـ الـكـوـاكـبـ^(٣)
والـشـاهـدـ عـنـدـ سـيـبـويـهـ،ـ إـقـحـامـ الـهـاءـ بـعـدـ حـذـفـهـ لـلـتـرـخيـمـ ضـرـورـةـ،ـ وـالـقـيـاسـ
الـبـنـاءـ عـلـىـ الضـمـ،ـ وـجـازـ الـحـذـفـ وـالـإـقـحـامـ،ـ لـأـنـ النـداءـ كـثـيرـ الـاستـعـمالـ مـحـتمـلـ
لـلـتـغـيـيرـ^(٤).

وقد أورد الفراء الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى: {يا أبـتـ } ... الآية^(٥).

(١) شرح ابن المفصل : ٢ / ٢٨٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) من الطويل للنابغة الذياني في ديوانه ص : ٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/٤٤٥ ، واللسان "نصب" ، والجمهرة ص : ٣٥٠ - ٩٨٢ ، وشرح الأشنوني: ٤٦٩/٢ ، وشرح المفصل: ١٠٧/٢.

(٤) الشنتمري : ص : ٣١٦ .

(٥) سورة يوسف : آية : ٤ .

فقال ^(١): "وقوله: يا أبى لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل.. ولو قيل: يا أبى لجائز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، ولم يجز من أخرى، فاما جواز الوقوف على الهاء، فإن يجعل الفتحة فيها من النداء وتنوي أن تصلها بـألف الندبة، فـكأنه كقول الشاعر:

..... * * كليني لهم يا أميمة ناصب

وهنا يتافق سيبويه والفراء في الشاهد ووجه الاستشهاد، كما يتفقان في روایة البيت، وإن كان الفراء اكتفى بإيراد الشطر الأول فقط الذي فيه موضع الشاهد .

وقد نسب سيبويه البيت للنابغة الذبياني ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) معانى القرآن : ٢ / ٣٢

تنوين المعطوف على اسم - لا -

اختصت "لا" من بين أدوات النفي أنها تكون عاملة عمل "إن"، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى - حينئذ - تبرئة^(١). وتحالف "لا" النافية للجنس "إن" من عدة وجوه منها: أن اسمها إذا لم يكن عاماً، فإنه يبني على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبني على الفتح في نحو : "لا رجل" ، وعلى الياء في نحو "لا رجالين" وعلى الكسرة في نحو "لا مسلمات"^(٢). ومع أن اسم "لا" المفرد مبني كما تقدم، فقد أحجاز النهاة في المعطوف على ذلك الاسم أن يكون منوناً، قال سيبويه^(٣) : "وقول: لا غلام وجارية فيها، لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسمًا واحدًا إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشرة، كذلك لم يستقم هذا، لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل ، قال الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه * * إذا هو بالجند ارتدى وتأزرا^(٤)

وقد ناقش الفراء هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى: «فلا رفت ولا فسوق ولا جدال»^(٥) قال^(٦) : "ولو نصب الفسوق والجدال بالنون^(٧) لجاز ذلك

(١) ينظر: المعنى: ص : ٣١٣.

(٢) المعنى ص: ٣١٣.

(٣) الكتاب: ٢٨٤ / ٢.

(٤) البيت من الطويل وفي نسبة اضطراب فقد نسب إلى الفرزدق في شرح شواهد الكشاف ص ١١٣ ونسب لكميت بن معروف وقبل الكمييت الأستدي .

(٥) سورة البقرة : آية ١٩٧.

(٦) معاني القرآن : ١ / ١٢٠.

(٧) يعني التنوين .

في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالترئة^(١) فنصبواها لم تنصب بنون^(٢)، فإن عطفوا عليها بـ "لا" كان فيها وجهان: إن شئت جعلت "لا" معلقة يجوز حذفها فنثبت على هذه النية بالنون، لأن "لا" في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون .. كما قال الآخر : **فلا أب وابنا مثل مروان وابنه *** إذا هو بالجدر ارتدى وتأزرا والشاهد في البيت عطف "ابن" مع تنوينه على اسم "لا" لأن المعطوف لا يجعل مع ما بعده بمثابة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا يجعل اسمًا واحداً^(٣) .

وقد اتفق سيبويه والفراء في موضع الشاهد، وعدم نسبة البيت لأحد الشعراء، كما اتفقا في رواية البيت، ولعلهما اتفقا في إهمال نسبة البيت نظراً للاضطراب الذي سبق ذكره في تخريج البيت .

(١) المقصود لا النافية للجنس .

(٢) أي أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به .

(٣) الشتمني : ص : ٣٤٥ .

العطف على موضع اسم - لا -

الأصل في العطف أن يتفق المعطوف والمعطوف عليه في الوجه الإعرابي، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً.

وما يخرج عن ذلك الأصل أن يعطف على مكان المعطوف عليه بعد أن تغير حركته الإعرابية، بدخول أحد العوامل عليه، ومن ذلك العطف على مكان اسم لا النافية للجنس، فالأصل فيه الرفع لأنه مبتدأ، فإذا دخلت عليه "لا" بين على ما ينصب به، فإذا عطف عليه اسم آخر جاز لك العطف على اللفظ أو الموضع. وقد عقد سيبويه لذلك باباً سماه "باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي"^(١).. واستشهد لذلك بقول رجل من مذحج: **هذا لعمركم الصغار بعينه * لا أم لي إن كان ذاك ولا أب**^(٢)

(١) ينظر الكتاب ص : ٢٩١ / ٢ .

(٢) البيت من الكامل وهو من أكثر الشواهد التحوية المختلف في قائلها.. فعلى الرغم من شهرته وسعت الاستدلال به إلا أنه لقيط لا أب له ينسب إليه، فقد اضطرر السابقون في النسبة أياً اضطراب ، والعجيب أن بعض النساين قد ينسبه لأكثر من شاعر في آن واحد ، وهذا يفسر لنا تعليم سيبويه في نسبته ، وإغفال الفراء عزوته.. فقد نسبة سيبويه لرجل من مذحج هكذا على وجه التعميم ، فحصره في شعاء هذه القبيلة، وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل: ١١٠/٢ .. ونسبة صاحب الخزانة : ١ / ٢٤٣ ، لضميرة بن جابر ، ونسبة العيني على جهة الشك إلى المهنئ بن أحمر أو زرافه الباهلي : ٢ / ٣٣٩ ، وهكذا فعل صاحب المؤتلف والمختلف ص : ٤٥ ، وصاحب اللسان في مادة "حيس" .. ونسبة ابن الشجري في حماسته : ١ / ٢٥٦ همام بن مرة ، ونسبة البحترى في حماسته ص : ٧٨ على الشك لعامر بن جوين الطائى أو منفذ بن مرة الكتانى .. ونسبة صاحب الدرر لكثير من الشعراء السابقين : ٢ / ١٩٨ ، وهكذا فعل السيوطي ص: ٣١١، وهو بلا نسبة في أصول ابن السراج: ١ / ٣٠٧ =

ثم قال^(١): "فزعم الخليل أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم. ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع، ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحد، ولا كزيد أحد، وإن شئت حملت الكلام على "لا" فتصب".

وقال الفراء^(٢): "إن شئت رفعت بعض التبرئة، ونصبت بعضاً" .. ومن شواهده في ذلك قول الشاعر:

ذاكم - وجدكم - الصغار بعينه * * لا أم لي إن كان ذاك ولا اب
والشاهد في البيت قوله: "ولا أب" فقد عطف "أب" على موضع "أم" المبني على الفتح لفظاً ومكانه قبل دخول لا الرفع، ولو نصب حملاً على اللفظ لجاز^(٣).
وقد اتفق موضع الشاهد عند سيبويه والفراء، ونسب سيبويه البيت لرجل من مذحج، بينما أغفله الفراء من النسبة.

أما روایة البيت فهي مختلفة في كلمتين، فقد روی سيبويه صدر البيت "هذا لعمركم"، بينما رواه الفراء "ذاكم وجدكم" وأثر هذا الخلاف عروضياً يتمثل في أن صدر البيت ذو تفعيلة صحيحة على روایة سيبويه ، بينما في روایة الفراء مضمرة.

= والموجز له: ص: ٥٣، والمحجة لأبي علي: ١/١٤١، والأغفال: ٢/٦٩٦، والإيضاح:

. ٢٤١، وبعض شرائح الألفية كشرح ابن عقيل: ١/٣٤١، وشرح الأثنوي: ٢/٩.

(١) الكتاب: ٢/٢٩٢ .

(٢) معان القرآن: ١/١٢١ .

(٣) الشتيري: ص: ٣٤٧ .

بناء - حين. على الفتح

حين من الظروف المهمة التي يجوز إضافتها إلى الجمل، فإذا أضيفت إلى الجمل، فإنها تكون مبنية جوازاً لا وجوباً^(١).

ومذهب البصريين أنها لا تضاف إلا إلى مبني من الأفعال، أما الكوفيون فيحوزون إضافتها إلى المعرف أيضاً^(٢).

قال سيبويه^(٣): "و زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع السرفع، فقال الخليل رحمه الله: - هذا كنصب يومئذ في كل موضع.. و كما قال النابغة^(٤):

على حين عاتبت المشيب على الصبا * * و قلت ألمًا أصحُّ والشيبُ وازع
كأنه جعل "حين" و "عاتبت" اسمًا واحدًا.

ومقصود سيبويه بقوله: "كنصب يومئذ في كل موضع" ، البناء، فقد عرف عن بعض القدماء استخدامهم لمصطلح "النصب بلا تنوين". يعنون به البناء على الفتح.

قال سيبويه^(٥): "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بلا تنوين".

(١) الهمع : ٣ / ٢٢٩ - ٤٣٢ .

(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن: ١ / ٢٣٤ ، والبحر : ٤ / ٦٧ ، والهمع : ٣ / ٢٢٩ .

(٣) الكتاب: ٢ / ٣٣٠ ، وقد تابع سيبويه في نسبته للنابغة صاحب.

(٤) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٣٢٠ ، الأضداد: ١٥١ ، والجمهرة ص: ١٣١ ، وسر الصناعة: ٢ / ٥٠٦ ، وشرح التصرير: ٤٢ / ٢ ، والإنصاف: ١ / ٢٥٢ ، والمقرب: ١ / ٢٩٠ - ٥١٦ ، والمنصف: ١ / ٥٨ ، والهمع : ١ / ٢١٨ .

(٥) الكتاب: ٢ / ٢٧٤ .

وقال الأخفش^(١): "وقال: ﴿لا ريب فيه هدى للمتقين﴾^(٢)، وقال: ﴿فلا إثم عليه﴾^(٣) فنصبهما بغير تنوين.
وقال المبرد^(٤): "اعلم أن "لا" إذا وقعت على نكرة نصبها بغير تنوين".
والشاهد عند سبيويه بناء حين على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن،
وإعرابها جائز على الأصل^(٥).

وقد أورد الفراء هذا الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾^(٦)، ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك في موضع الخفض... .
. ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخوض فافعل به ما فعلت في هذا ، كقول الشاعر^(٧):

على حين عاتبت المشيبَ على الصبا .. وقلت ألمًا تصحُّ والشيبُ وازغَ
وسبيويه والفراء متفقان في موضع الشاهد ووجه دلالته، كما أنهما متفقان
في روایة البيت، إلا أن سبيويه روی البيت بصيغة المتكلم، فجاء الفعل "أصح"،

(١) معاني القرآن: ١ / ١٧٤ .

(٢) سورة البقرة: آية : ٢ .

(٣) سورة البقرة: آية : ١٧٣ .

(٤) المقتضب: ٤ / ٣٥٧ .

(٥) الشنتمري ص : ٣٦٦ .

(٦) سورة المائدة: آية : ١١٩ .

(٧) المغني ص : ٤٣٢ .

والفراء رواه بصيغة الخطاب، فجاء الفعل "تصح"، وقد نسب سيبويه البيت للنابغة، ولم ينسبه الفراء لأحد.

الإبدال في الاستثناء المقطع

إذا كان الاستثناء بـالـأـلـا تاماً موجباً، فإما أن يكون متصلاً أو منقطعاً، فإن
كان متصلاً جاز في المستثنى أن يعرب إعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً
منه بدل بعض من كل، أو النصب على أصل الاستثناء.
وإن كان منقطعاً، فاللحجازيون يوجبون نصبه نحو: ما فيها أحد إلا حماراً،
والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب^(١).

قال سيبويه^(٢) رحمة الله: "وَمَا بْنُو ثَيْمَ فِي قَوْلُون: لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، أَرَادُوا لِيْسَ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ أَحَدًا تُوكِيدًا لِأَنَّ يَعْلَمُ أَنَّ لِيْسَ فِيهَا آدَمِيٌّ، ثُمَّ أَبْدَلَ فَكَاهَنَ قَالَ: لِيْسَ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، وَإِنْ شَاءَتْ جَعْلَتْهُ إِنْسَانًا^(٣).... وَعَلَى هَذَا أَنْشَدَ بْنُو ثَيْمَ قَوْلَ النَّابِغَةِ الْذِيَّانِ:

وأهل الحجاز ينصبون ، ومثل ذلك قوله :

(١) ينظر الكتاب: ٣١٩ / ٢، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٩٩، وأوضحت المسالك: ٢٢٦ / ٢، وشنور الذهب: ص: ٣٤٣.

٢) الكتاب : ٣١٩ - ٣٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) أي نزلته مترلة العاقل على سبيل المجاز .

(٤) الأبيات من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص: ١٤ ، والأغاني: ٢٧ / ١١ ، والمحتب: ١ / ٢٥١ ، واللسان "قصد" ، وبلا نسبة في أوضاع المسالك: ٤ / ٩٢ ، ورصف المباني ص: ٤٥٢ ، وشرح الأشموني: ٢ / ٤٩٣ ، وشرح التصریح: ١ / ١٤٠ .

وبلدة ليس فيها أنيسُ * * إلا اليـعـافـيرـ وـإـلاـ العـيـسـ^(١)

وقال الفراء^(٢): "إذا قلت: ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً، نسبت لأنها منقطعة مما قبل إلا، إذ لم تكن من جنسه .. وقد يجوز الرفع فيها، كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا كما قال الشاعر:

وبـلـدـ لـيـسـ بـهـ أـنـيـسـ * * إلاـ اليـعـافـيرـ وـإـلاـ العـيـسـ
.. وأنشد بيت النابغة :

* ... وما بالربع من أحد *

* إلا أوارى ما إن لا أبنيها *

جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجهد: لا، وإن، وما، والنصب في هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والاتباع من كلام تميم".
والمتأمل في النصين يجد التطابق بينهما كبيراً، فالشاهد في أبيات النابغة في قوله: "إلا أوارى" بالنصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير المستثنى منه، والرفع جائز على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالربع من أحد إلا الأوارى، على أن يجعل من جنس المستثنى اتساعاً ومحازاً^(٣).

(١) من الرجز بجران العود في ديوانه ص : ٩٧ ، والخزانة: ١٥ / ١٠ ، وشرح التصریح "٣٥٣ / ١" وشرح المفصل : ٢٧١ / ١ ، ٢٧١ / ٢ ، ٢٧١ / ٣ ، ٢٧١ / ٧ ، ٢٧١ / ٨ ، وبلا نسبة في الإنصال: ٢٧١ / ١ ، وأوضاع المسالك: ٢٦١ / ٢ ، والمقتضب: ٣١٩ / ٢ ، ٣٤٧ ، ١١٤ ، ٢٢٥ / ١ .

(٢) معاني القرآن : ٤٧٩ / ١ - ٤٨٠ .

(٣) الشتتمري : ص : ٣٥٨ .

أما بيت جران العود، فالشاهد فيه رفع "اليعاقير" و "العيس" بدلاً من الأنئس على الاتساع والمحاز^(١).

وبيت النابغة منسوب له من قبل سيبويه والفراء، أما الشاهد الآخر، فليس منسوباً لصاحبه عند أيٍّ منهما ، وهذه ظاهرة تطابق أيضاً .

أما الخلاف بينهما فيكمن في الرواية، فقد روى سيبويه بيت النابغة : "إلا وارى لأياً ما أبینها" .. بينما رواه الفراء : "إلا أوارى ما إن لا أبینها" ، وعلق على تتابع أحرف النفي فيه .. ورواية سيبويه هي المشهورة في كتب الشواهد ودوافين الأدب .

كما وقع الخلاف بينهما في رواية الشاهد الآخر، فرواه سيبويه "وبلدة ليس بها .." بينما رواه الفراء "وبلد ليس به .." ، فسيبويه بتأنيث البلدة، والفراء بالتدكير .

(١) السابق : ص : ٣٥٩ .

بناء - غير - على الفتح

الأصل في "غير" أن يوصف بها إما نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ صالحًا غير الذي كنا نعمل﴾^(١) أو معرفة نحو قوله تعالى: ﴿ غير المغضوب عليهم﴾^(٢)، فإن موصوفها "الذين" وهم جنس لا قوم بأعيافهم^(٣).

وقد تخرج "غير" عن الصفة ، وَتُضَمِّنُ معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، أما هي فتعرب بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام^(٤).

وبعض بياني أسد وقضاءع إذا كانت "غير" في معنى "إلا" يجعلونها منصوبة تم الكلام قبلها أم لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحد غيرك^(٥).

وقد تبني "غير" على الفتح وموقعها الرفع .. قال سيبويه^(٦) : "والحججة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً للKennanī :

لم يمنع الشّرّب منها غيرُ أن نطقت * * حامَةً في غصون ذاتِ أوْقالِ^(٧)

(١) سورة فاطر : آية : ٣٧ .

(٢) سورة الفاتحة : آية : ٧ .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٤٢ .

(٤) السابق : ٢ / ٢٤٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٨٣ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٢٩ .

(٧) من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص: ٨٥ ، ونسبته إليه مؤثقة من طريق صاحب الديوان ، والجمهرة ص: ١٣١٦ ، والخزانة: ٣ / ٤٠٦ – ٤٠٧ ، والدرر: ١٥٠ / ٢ ، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه: ٢ / ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني: ١ / ٤٥٨ ، =

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون ، هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل -رحمه الله-: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك "غير أن نطقت".

قال الشستموري ^(١): "الشاهد بناء" غير "على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت في موضع رفع ، وذلك أنَّ "أنْ" حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسمًا مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ، ونابت منابه في المعنى ، فلما أضيفت "غير" إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن .

وقد أورد الفراء الشاهد السابق عند حديثه عن قوله تعالى: «ما لكم من إله غيره» ^(٢) فقال ^(٣): "تجعل" غير "نعتاً للملائكة ، وقد ترفع تجعل تابعاً للتأنويل في إله ، ألا ترى أن الإله لو نزعته منه" من "كان رفعاً ، وقد قريء بالوجهين ، وبعض بني أسد وقضاءاعة ، إذا كانت "غير" في معنى "إلا" نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم ... وأنشدي المفضل :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت * * حامة من سحوق ذات أو قال وعلى هذا فسيويه والفراء متفقان على موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به وهو بناء "غير" على الفتح عند بعض العرب في كل الحالات ، إلا أن سبيويه أورد

= وشرح المفصل: ٨٠/٣ ، وللشمامخي في الأجاجي النحوية ص: ٦٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٨٧/١.

(١) تحصيل عين الذهب: ص: ٣٦٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٩ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٨٣ .

في الشاهد روایتین: الأولى على الأصل وهي الرفع .. والثانية: البناء على الفتح ، وهذا ما اتفق فيه الرجالن.

غير أنما مختلavan في تعليل البناء ، فسيبویه يذهب إلى أن "غير" في البيت مبنية على الفتح بسبب إضافتها إلى مبني ، والفراء يذهب إلى سبب آخر لبناء "غير" وهو تضمنها معنى الحرف ، حيث ضمنت "غير" معنى "إلا" ، وجعل ذلك في جميع أحوالها الاستثنائية ، ويضعف ما ذهب إليه الفراء بأنه لم يذكر شاهداً لذلك في "غير" إضافة إلى مبني كما ذكر في المثالين المتقدمين والبيت .

أما روایة البيت فقد اختلف فيها الرجالن ، وذلك في الموضع التالية :
الأول : سبق الحديث عنه وهو إيراد "غير" بالرفع والنصب ، وهذا له علاقة مباشرة بالشاهد .

والثاني : روایة سیبویه "غير أن نطقت" ، فهي في روایة الفراء "غير أن هتفت".
والثالث: روایة سیبویه " حمامہ في غصون " ، ويفاصلها في روایة الفراء "حمامہ من سحوق " .. وهذا الخلاف في الروایة غير قادح في الشاهد ولا مؤثر في وزن البيت ؛ لأنه وضع كلمة مكان أخرى مساوية لها في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

والموضعان الآخرين لا علاقة لهما بموضع الشاهد .

والبيت غير منسوب عند سیبویه والفراء ، إلا أن سیبویه خصه بالكتابي أي أحد شعراء بنى كنانة .

وقوع ضمير الخفض بعد لولا

من الموضع التي يجب فيها حذف الخبر، أن يقع المبتدأ بعد لولا^(١).

وهذا يعني أن لولا عندما تدخل على الاسم، فإنه يكون مرفوعاً سواء كان اسمياً ظاهراً نحو: لولا زيد لا كرمتك أو ضميراً نحو: لولا أنت لخرست.

وأما أنضمائر تنقسم إلى ضمائر رفع ونصب وجر، فإن الوضع الطبيعي أن تقع ضمائر الرفع بعد لولا، فالقياس في ذلك أن يقال : لولا أنت.. كما قال سبحانه وتعالى : «لولا أنتم لكننا مؤمنين»^(٢).

إلا أن بعض ضمائر الجر تقع بعد "لولا" فتكون في موقع جر رغم وقوعها بعد لولا ، وهي من حروف الابتداء^(٣).

ومن شواهد سيبويه^(٤) في ذلك قول يزيد بن الحكم :

وكم موطن لولي طحت كما هو * * بأجرامه من قلة النيق منهوى^(٥)
فالشاهد في بيت سيبويه هو الإتيان بضمير الخفض بعد "لولا" وهي من حروف الابتداء، ووجه ذلك أن المبتدأ بعد "لولا" لا يُذكر خبره، فأأشبه المحرر في انفراده، والأكثر : لولا أنت قياساً على الظاهر^(٦).

(١) شرح بن عقيل ٢٤٨/١.

(٢) سورة سباء : آية : ٣١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٣ .

(٤) السابق : ٢ / ٣٧٤ .

(٥) البيت من الطويل، وهو من شواهد المبرد في الكامل : ٢٠٩ / ٢ ، والأغاني : ١٢ / ٤٤٦١ ، والخزانة : ٢ / ٤٣٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٩ ، وشواهد العيني : ٣ / ٢٦٢ ، والأمثال الشجرية : ١ / ١٧٧ ، والدرر : ٢ / ٣٣ ، وبلا نسبة في المنصف : ١ / ٧٢ ، والإنصاف : ٣٦٦ .

(٦) الشتتمري : ص : ٣٧٩ .

وقد اعترض المبرد على رأي سيبويه بقوله^(١): "أما قوله لولاك فإن سيبويه يزعم أن "لولا" تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض .. والذى أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لو أنت".

أما الفراء، فرأيه في هذه المسألة يعتمد رأي سيبويه ، فقد ذكر لها شاهداً آخر، وقررها متبعاً سيبويه .. قال^(٢) : " وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر ، وكثير بها الكلام حتى استجازوا .. لولاك، ولو لاي .. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذا كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات .. قال الشاعر :

أطمئن فينا من أراق دماءنا * * ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسم
وقال الآخر :

ومنزلة لولاك طحت كما هو * * بأجرامه من قلة النيق منهوى
والشاهد عند الفراء، وقوع ضمير الجر المتصل بعد "لولا" نيابة عن ضمير الرفع لعدم ظهور الإعراب في الضمير .. وبهذا يلتقي مع سيبويه في موطن الشاهد وتقريره.

أما روایة البيت فقد اختلف فيها الرجالان ، فالشطر الأول عند سيبويه : "وكم موطن لولي..." ، وعند الفراء : "ومنزلة لولاك ...".

والبيت منسوب ليزيد بن الحكم عند سيبويه .. ودون نسبة عند الفراء .

(١) ينظر الكامل : ٨ / ٤٨ - ٤٩ ، والمقتضب : ٣ / ٧٣ ، والمعنى ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٨٥ .

استعمال - ذا - اسمًا موصولاً

اختصت (ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل "ما" في أنها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو جموعاً، فتقول: من ذا عندك؟ وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره^(١).

وقد شرط نحاة البصرة لاستعمالها اسمًا موصولاً أن تسبق بـ "ما" أو "من" الاستفهاميتين نحو: من ذا جاءك؟ ، وماذا فعلت؟ ، فمن اسم استفهام، وهو مبتدأ و "ذا" موصولة بمعنى الذي، وهو خير من، وجاءك صلة الموصول والتقدير: من الذي جاءك^(٢) وكذلك الحال مع العبارة الثانية، كما أجاز الكوفيون جواز مجئها موصولة دون استفهام^(٣).

قال سيبويه^(٤): "أما إجراؤهم" ذا "بمثلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: متاع حسن .. وقال الشاعر لبيد بن أبي ربيعة^(٥):

(١) ينظر شرح المفصل : ١٤٩ / ٣ ، وأوضاع المسالك ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٢ ، وأوضاع المسالك .

(٣) حاشية الصبان على الشموني : ١ / ١٦٠ .

(٤) الكتاب: ٢ / ٤١٧ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان لبيد ص: ٢٥٤ ، والأزهية ص: ٢٠ ، والجني الدانى ص: ٢٣٩ ، والخزانة: ٢ / ٢ - ٢٥٢ - ١٤٥ / ٦ ، ٢٥٣ - ١٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه: ٤٠ / ٢ ، وشرح التصريح: ١ / ١٣٩ ، واللسان (نحب) و (حول) ، والمغني ص: ٣٠٠ ، والناج (نحب) و (ما) ، وبلا نسبة في أوضاع المسالك: ١ / ١٥٩ ، وشرح الأشموني: ١ / ٧٣ ، وشرح المفصل: ٣ / ١٤٩ ، ٤ / ٢٣ ، ومحالس ثعلب ص: ٥٣٠ .

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أَنْجَبَ فِي قِضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
وَأَمَا إِجْرَاؤُهُمْ إِيَاهُ مَعَ "ما" بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَهُوَ قَوْلُكَ: مَاذَا رَأَيْتَ؟
فَتَقُولُ خَيْرًا، كَأَنَّكَ قَلْتَ: مَا رَأَيْتَ .

والشاهد في البيت رفع "نجب" وما بعده، وهو مردود على "ما" في قول
الشاعر: "ماذا"، فدل ذلك على أن "ذا" في معنى الذي، وما بعده صلة، فلا يعمل
في الذي قبله، و "ما" في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام
رداً عليه^(١) أي يعرب "نجب" وما بعده بدلاً من "ما".

وبالبيت نفسه استشهد الفراء عند تعرضه لقوله تعالى: « وَيَسْأَلُونَكَ
مَاذَا يَنْفَقُونَ »^(٢) فقال^(٣): "تجعل" ما" في موضع نصب وتوقع عليها "ينفقون"
... وإن شئت رفعت من وجهين:

أحدهما: أن تجعل "ذا" اسمًا يرفع "ما" كأنك قلت : ما الذي ينفقون ؟،
والعرب قد تذهب بهذا، وهذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في
معنى: من الذي يقول ذاك ... والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه
فعلاً بعده رفعاً؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمها قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي ،
إذ لم ي العمل فيه الفعل الذي يكون بعدها .

كما قال الشاعر :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أَنْجَبَ فِي قِضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

(١) الشنتمري: ص ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة: آية: ٢٠٥ .

(٣) معاني القرآن: ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .

رفع النصب، لأنه نوى أن يجعل "ما" في موضع رفع، ولو قال: أنجباً فيقضي؟ أم ضلالاً وباطلاً، كان أين في كلام العرب.
وبالتأمل في نصي سيبويه والفراء، نجد أن سيبويه قد جعل "ماذا" في البيت مبتدأ وخبر ورفع "نحب" على البدل من "ما" .. أما الفراء فقد جعل "ماذا" في البيت كلها اسم استفهام، ومع ذلك بقي الشاهد رفع "نحب" وما بعدها، وقد علل ذلك بقوله^(١): "والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلًا بعده رفعًا، لأن الفعل لا يجوز تقاديه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك ، فيكون الذي في موضع رفع بالأخر، فلا يقع الفعل الذي يليها عليها .

وعبرة الفراء الأخيرة تدل على اختياره النصب؛ لأنه كما يرى أنه أين في كلام العرب، ولعله في ذلك متأثر بسيبوبيه إذ إنه رأى النصب هو الوجه إذا كانت "ما" مع "ذا" اسمًا واحدًا فقال^(٢): "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذاً جعل ما و ذا اسمًا واحدًا، كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على رأيت، ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي: من رأيت؟ فيقول زيد، كأنه قال: أنا صالح، ومن رأيت زيد، والنصب في هذا هو الوجه ؛ لأنه الجواب على كلام المخاطب ، وهو أقرب إلى أن تأخذ به . وقد نسب سيبويه البيت إلى ليبد، بينما أغفله الفراء من النسبة .. أما رواية البيت، فهي نفسها عن الرجلين.

(١) معاني القرآن : ١ / ١٣٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤١٨ .

نصب المضارع بـأـنـ المضـمـرـة وجـوـيـاً بـعـد - أـوـ

من المواقع التي تضرر فيها "أن" وجواباً، وقوعها بعد "أو" التي تفسر بـ "إلا" أو "حتى" .. قال سيبويه^(١): "واعلم أن معنى ما انتصب بعد "أو" على "إلا" أن" كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لأنزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني، فالمعنى لأنزمنك إلا أن تقضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني، هذا معنى النصب .. قال أمرؤ القيس :

فـقـلـتـ لـهـ لـاـ تـبـكـ عـيـنـكـ إـغـاـ * * **نـخـاـوـلـ مـلـكـاـ أـوـ غـوـتـ فـعـذـرـاـ^(٢)**

والشاهد في البيت نصب "غوت" بـأـنـ المضـمـرـة ، لأنـهـ لمـ يـرـدـ العـطـفـ ، وإنـماـ أرادـ أنهـ يـحـاـولـ طـلـبـ الـمـلـكـ إـلـاـ أـنـ يـمـوتـ فـيـعـذـرـ^(٣).

ولمـ يـذـهـبـ الفـرـاءـ بـعـيـدـاـ عـنـ كـلـامـ سـيـبـويـهـ قـالـ^(٤) : "وـمـنـ الـعـرـبـ مـنـ يـنـصـبـ مـاـ بـعـدـ "أـوـ" لـيـؤـذـنـ نـصـبـهـ بـالـانـقـطـاعـ عـمـاـ قـبـلـهـ ...ـ وـمـثـلـهـ قولـ اـمـرـئـ الـقـيـسـ :

بـكـيـ صـاحـيـ لـاـ رـأـيـ الدـرـبـ دـونـهـ * * **وـأـيـقـنـ أـنـاـ لـاحـقـانـ بـقـيـصـراـ**
فـقـلـتـ لـهـ :ـ لـاـ تـبـكـ عـيـنـكـ إـغـاـ * * **نـخـاـوـلـ مـلـكـاـ أـوـ غـوـتـ فـعـذـرـاـ**

(١) الكتاب : ٤٧ / ٣ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص: ٦٦، وشرح أبيات سيبويه : ٥٩ / ٢، وشرح المفصل : ٧ / ٢٢ - ٣٣ ، والمقتضب : ٢ / ٢٨ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب : ١ / ٣١٣ والجني الداني ص : ٢٣١ ، والخصائص : ١ / ٢٦٣ ، والممعن ص : ٢١١ .

(٣) الشنتمري ص : ٤٠١ .

(٤) معان القرآن : ٧٠ / ٢ - ٧١ .

فنصب آخره، ورفع "نحاول" على معنى "إلا" أو "حتى" .. وكما اتفق الرجال في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، اتفقا في رواية البيت ونسبته، وذلك لذيوعه وشهرته.

حمل الفعل المعتل على الصحيح

المشهور في الاستخدام أن يجزم الفعل الصحيح بالسكون ما لم تتصل به ألف الاثنين أو و او الجماعة أو ياء المخاطبة ، والمعتل بحذف حرف العلة، والسكون هو علامة الجزم الأصلية، وحذف الحرف فرع عن ذلك الأصل وهو السكون، وهذا ما جرى عليه النحاة في تعريف القواعد بناء على استقراء النصوص العربية .

وقد أجاز النحاة الخروج عن تلك القاعدة ، فألحقو الفعل المعتل بالصحيح استناداً على لغة بعض العرب، وعليه يجزم الفعل المعتل بالسكون.

قال سيبويه ^(١): "أنشدنا من ثق بعربيته:

أَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءِ تَسْمِيْ * * بَما لَاقَتْ لَبُونَ بْنَ زِيَادَ ^(٢)
فجعله حين اضطر بجزوماً من الأصل " .

وقد تعرض الفراء لهذه القضية، عند تعليقه على قوله تعالى: «لا تخاف دركاً ولا تخشى» ^(٣) فقال ^(٤): «وقد قرأ حمزة ^(٥) "لا تخف دركاً" ، فجزم على الجزاء

(١) الكتاب : ٣١٦ / ٣ .

(٢) من الوافرقيس بن زهير في الأغاني : ١٧ / ١٣١ ، والخزانة : ٨ / ٣٥٩ - ٣٦١ - ٣٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه: ١ / ٣٤٠ ، وشرح شواهد المغني ص : ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، واللسان "أتي" ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٥ / ٢٨٠ ، والإنصاف: ١ / ٣٠ ، وأوضح المسالك: ٦ / ١ ، والجني الداني ص: ٥٠ ، والخصائص: ١ / ٣٣٣ - ٣٣٧ ، والمغني: ١ / ١٠٨ ، والمعنى: ١ / ٥٢ .

(٣) سورة طه آية: ٧٧ .

(٤) معانى القرآن : ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر البحر ٦ / ٢٧٥ .

... ولو نوى حمزة بقوله: "ولا تخشى "الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً كما قال الشاعر ... وقال الآخر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى * * ما لاقت لبون بني زياد

فأثبتت في "يأتيك" ياء، وهي موضع جزم لسكونها، فجاز ذلك .

والشاهد في البيت ثبوت حرف العلة في "يأتيك" في حال الجزم حملًا لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله^(١).

وذلك موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، ثم اختلفا في الحكم، فسيبوه حمل ذلك على الضرورة، بينما حمل الفراء ذلك على الجواز .

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت ، ولم ينسبة أحد منهما لأي من الشعراء ، وهو منسوب لقيس بن زهير في بعض المصادر ، كما أثبته في تخریج البيت في الحاشية.

(١) الشتمري ص : ٤٩٠ .

النَّصْبُ عَلَى الْبَدْلِ

البدل على أربعة أقسام^(١):

- ١- بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في الحكم نحو: مررت بأخيك زيد.
- ٢- بدل البعض من الكل نحو: صمت الشهر نصفه.
- ٣- بدل الاشتمال ، وهو الدال على معنى في متبعه نحو أعجبني زيد علمه .
- ٤- البدل المباین للمبدل منه نحو: أكلت حبزاً لحماً .

والبدل يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وفقاً للمبدل منه.. قال سيبويه^(٢): وما جاء في الرفع قوله تعالى: « ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة »^(٣) وما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ... وقال رجل من بحيرة أو خضم: ذريني إن أمرك لن يطاعا * * وما أفيتني حلمي مضاعاً^(٤) والشاهد في البيت حمل الحلم على الضمير المنصوب في "أفيتني" بدلاً منه لاشتمال المعنى عليه^(٥).

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ٢٤٩ / ٢.

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ١٥٤.

(٣) سورة الزمر : آية : ٦٠.

(٤) من الواقر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص: ٣٥، والخزانة: ٥ / ١٩١، والدرر: ٦ / ٦٥ وشرح أبيات سيبويه: ١٢٣ / ١، وبلا نسبة في شرح شذذر الذهب ص: ٥٧٣ ، وشرح ابن عقيل: ٢٤٧ / ٢ ، وشرح المفصل: ٣ / ٢٥، ٧٠ ، والممع: ٢ / ١٢٧.

(٥) الشتمرري : ص: ١٣٠.

أما الفراء فقال^(١) : معلقاً على قوله تعالى : « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد »^(٢) .. فلو خفض قارئ الأعمال فقال : « أعمالهم كرماد » كان جائزأً، ولم أسعه في القراءة ، وقد أنسدني بعضهم :
ما للجمال مشيهاً وئيداً * * أجدلاً يحملن أم حديداً
 أراد ما للجمال ما لمشيها وئيداً .. وقال الآخر :
ذرتي إن أمرك لن يطاعا * * وما أفيتني حلمي مضاعا
 فالحلم منصوب بالإلقاء على التكرير ، ولو رفعه كان صواباً .
 والشاهد عند الفراء نصب " حلمي " على التكرير ، والتكرير مضطلح كوفي يقابله عند البصريين البدل و " حلمي " عند الفراء بدل من ياء المتكلّم ، وهذا يتفق الفراء وسيويه في الرواية وموطن الشاهد وتقريره .

أما نسبة البيت فقد نسبه سيويه لرجل من بجالة أو خثعم ، أما الفراء فقد أورده مرتين هذه أولاهما ، ولم ينسب البيت فيها لأحد ، وأما الثانية^(٣) فقد نسب البيت فيها لعدي بن زيد .

أما قول الفراء في تعقيبه على البيت " أراد ما للجمال ما لمشيها " فهو تقدير معن لا تقدير صناعة ، إذ لو كان تقدير صناعة لوجب نصب " مشيها " بـ **نزل الخافض كما هو المشهور في مذهب الفراء في أن الخافض إذا ألقى انتصب الاسم بإلقائه** .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٧٣ .

(٢) سورة الرعد : آية : ١٨ .

(٣) وردت في معاني الفراء : ٢ / ٤٢٤ .

تأنيث ما حقه التذكير

سيأتي في هذا البحث أن المؤنث يجوز تذكيره وفق ضوابط معينة، وكما حاز ذلك، فإن العكس جائز أيضاً، فقد يؤنث المذكر إذا وجدت القرينة .
قال سيبويه^(١): "وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلات أنفس، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلات أعين، للعين من الناس، وكما قالوا: ثلات أشخاص في النساء، وقال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب :
وإن كلاباً هذه عشر أبطان * * وأنت بريء من قبائلها العشر^(٢)
فأنث أبطاناً ، إذ كان معناها القبائل".

وقال الفراء^(٣): "وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل، ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرة .. من ذلك قوله عز وجل: «وكذب به قومك وهو الحق»^(٤) ولم يقل

(١) الكتاب : ٥٦٥ / ٣

(٢) البيت من الطويل، للنواح الكلامي في شواهد العيني: ٤/٤٨٤، والمذكر والمؤنث للمبرد ص: ١٠٨، والدرر: ٦/١٩٦، والمقاصد النحوية: ٤/٤٨٤، ونبه السيوطي في الأشباه والناظائر إلى الأعور بن براء الكلامي: ٣/٥١، وبلا نسبة: ٢/٧٦٩، والخصائص: ٢/٤١٧، وشرح الأشموني: ٣/٦٢٠، والمقتضب: ٢/١٤٨، والهمم: ٥/٣٠٨ .. وهذا يفسر نسبة سيبويه لهذا البيت على هذا النحو من التعميم .

(٣) معاني القرآن : ١ / ١٢٦ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٦٦ .

كذبت، ولو قيلت لكان صواباً كما قال: «كذبت قوم نوح»^(١) و «كذبت قوم لوط»^(٢).

وذهب إلى تأنيث الأمة - ومثله من الكلام في الشعر كثير منه قول الشاعر:
فإن كلاباً هذه عشر أبطن *
 وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطن؛ لأن البطن ذكر، ولكن في هذا الموضع
 في معنى قبيلة، فأنت لتأنيث القبيلة .

والشاهد في البيت تأنيث البطن، وتذكر العدد قبلها بمحذف علامة التأنيث حملأً على أن البطن بمعنى القبيلة بقرينة ذكر القبائل^(٣).
 والشاهد نفسه عند الرجلين، غير أن الفراء وصف ذلك بالكثرة في الشعر.
 أما نسبة البيت، فنسبه سيبويه لرجل من بني كلاب دون تعين، بينما لم
 ينسبه الفراء لأحد.

ولا تختلف رواية البيت بين الرجلين إلا في الحرف الأول منه فهو " واو"
 عند سيبويه و "فاء" عند الفراء ، وهذا مسموح به في مطالع الأبيات المفردة ؛
 لأنها تعرب على حسب ما قبلها.

هذا والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك
 المعنى بقلة ، كما أن العبرة بالفرد لا الجموع، فيقال : ثلاثة سجلات ، وثلاثة
 دنانير^(٤) .

(١) سورة الشعرا : آية : ١٠٥ .

(٢) سورة الشعرا : آية : ١٦٠ .

(٣) الشستموري : ٥٢٩ .

(٤) ينظر المجمع : ٥ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

هذا وما يؤثر وحقه التذكير، تأنيث الفعل إذا كان فاعله مضافاً إلى مؤنث هو منه، قال سيبويه ^(١): "وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ، فيرفع ، ومثل قوله : ما جاءت حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث كقراءة بعض القراء: **(٢)** ثم لم تكن فستهم إلا أن قالوا **(٣)** و: **(يلتقشه بعض السيارة)** **(٤)**، وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنت البعض لأنه أضافه مؤنث، ولو لم يكن منه لم يؤثره ، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن .. ومن شواهده في ذلك قول جرير :

لَا أَتَى خَبْرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعَتْ * * سَوْرَةُ الْمَدِينَةِ وَالْجَبَلِ الْخَشِّعُ ^(٥)

(١) الكتاب : ١ / ٥١ .

(٢) سورة الأنعام : آية ٢٣ ، وهي قراءة جماعة من الأئمة ، كأبي عمرو بن العلاء إمام السبعة ، وأبي بكر بن عاصم ، وقراءة أهل المدينة ، ينظر الكشف : ١ / ٤٢٦ ، والنشر : ٣ / ٤٨ ، وتحبير التيسير : ١٠٦ ، والقرطبي : ٦ / ٤٠٣ .

(٣) لاكتساحها ذلك بالإضافة إلى مؤنث وهي قراءة منسوبة إلى جماعة من قراء العشر والشواذ كالحسن ومجاهد وقنادة ، ينظر البحر : ٥ / ٢٨٤ ، وفتح القدير : ٣ / ٨ ، وتفسير الرازي : ١٨ / ٩٦ ، ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى ابن كثير من السبعة:ص:٦٢. سورة يوسف: الآية ١٠.

(٤) من الآيات المضطربة النسبة ، فسيبويه عزاه جرير ، واثبته صاحب الديوان ص : ٩١٣ ، وتبعه أبو عبيدة في بحثه : ١ / ١٩٧ ، والمبرد في الكامل : ١ / ٣٢٤ ، وابن سيده في مختصته: ١٧ / ٧٧ ، والبغدادي في خزانته : ٢ / ١٦٦ ، وابن منظور في مادة متفرقة من اللسان " سور " و " أفق " و " أخت " ، والسيوطى في الأشباه والنظائر : ٣ / ١٠٨ .. ونسب للفرزدق في سط اللآلئ: ٢٣٩ ، ولم يتبعه أحد في ذلك ، ونسب لزيد الخليل في ملحق ديوانه ص: ١١٢ / ونسبه إليه القرطبي في الجامع: ١ / ٤٦٥ .. وقد ورد البيت بلا نسبة في المقتصب : ٤ / ١٩٧ ، والأضداد لابن الأباري : ٢٩٦ ، وشرح القصائد التسع: ٥١٢ ، والجمهرة : ٢ / ٣٣٨ =

والشاهد فيه تأنيث الفعل "تواضعـت" لأن فاعله "سور" مضاد إلى مؤنث

وهو المدينة ^(١).

وقال الفراء ^(٢) : "وذكروا" تلتقطه بالباء، وذلك أنه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض لـه قالوا فيه بالتأنيث والتذكير ... وأنشدي يونس البصري :

لـأـتـي خـبـر الـزـبـير تـهـدـمـت * * سورـالمـدـيـنـة وـالـجـبـالـالـخـشـعـ
وـهـو بـذـلـك مـوـاـفـق سـيـبـوـيـهـ في مـوـضـع الشـاهـد وـوـجـهـ الـاسـتـشـهـاد بـهـ.. أـمـا
الـرـوـاـيـة فـمـخـتـلـفـةـ في كـلـمـةـ وـاحـدـةـ وـهـيـ "ـتـواـضـعـتـ"ـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ ، وـعـنـدـ الفـراءـ "
ـتـهـدـمـتـ"ـ ، وـهـذـاـ الخـلـافـ لـأـثـرـ لـهـ فيـ الشـاهـدـ أوـ وـزـنـ الـبـيـتـ.
ـوـالـبـيـتـ مـنـسـوـبـ لـجـرـيـرـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ ، وـبـلـاـ نـسـبـةـ عـنـدـ الفـراءـ .

٣٣٩ = والخصائص : ٢ / ٤١٨ ، ومقاييس اللغة : ٢ / ١٨٣ ، وال Sahih : ٢٢٤

والضرورة للقرآن ص : ٧٠ ، والأصول : ٢ / ٧٣١ .

(١) الشتمري : ص : ٨١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٦ - ٣٧ .



الفصل الثاني

**ما اختلف فيه سببويه والفراء
على موضع الشاهد**



اقتصر المتعدي إلى مفعولين على المفعول الأول

من الأفعال المتعدية ما يطلب مفعولين، وذلك مثل أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشرأ الشياب الجياد، ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل: **(واختار موسى قومه سبعين رجلاً)**^(١)، وسيئته زيداً، وكنيت زيداً عبد الله، ودعوته زيداً، إذا أردت دعوته التي تحرى مجرى سميته^(٢). إلا أن هناك بعض الحالات يقتصر فيها ذلك الفعل المتعدى إلى مفعولين على مفعول واحد، قال سيبويه^(٣): "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول... وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر: استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَه * ربُّ العباد إِلَيْهِ الوجهُ وَالْعَمَلُ^(٤)" والشاهد في البيت تعدى الفعل "استغفر" إلى مفعول واحد؛ لأن الشاعر عنى الدعاء.

قال الشتمري^(٥): "أراد من ذنب ، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب.

(١) سورة الأعراف: آية : ١٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧ .

(٣) السابق: ١ / ٣٧ .

(٤) من البسيط، ولم يشر أحد من النحوين من استشهد بهذا البيت إلى قائله -فيما أعلم - وهو بيت ذائع في كتب النحو واللغة، ينظر أدب الكاتب ص: ٥٢٤، والأشباه والنظائر: ٤ / ١٦، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٨٣، وشرح شذور الذهب ص: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٧ / ٦٣ - ٨ / ٥١، والمقتبس: ٢ / ٣٢١ ، والهمع : ٢ / ٨٢ .

(٥) تحصيل عين الذهب : ص : ٧٣ .

وقد أورد الفراء البيت عند تعليقه على قوله تعالى: «**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهُهُ**»^(١) قال^(٢): **إِلَّا هُوَ**. وقال الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذُنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ * رَبُّ الْعَبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
أَيِّ إِلَيْهِ أُوجِّهُ عَمْلِي.

والبيت المذكور في ضوء نصي سيبويه والفراء يختلف فيه موضع الشاهد بين الرجلين، فسيبويه يورده شاهداً نحوياً على حذف المفعول الثاني، والفراء يورده استثنائاً على المعنى الذي يدعوه في الآية .. ومن ثم لا يلتقيان في حكم واحد، أما روایة البيت، فقد اتفقا فيها، كما أنّ البيت لم ينسب لأحد عندهما^(٣).

(١) سورة القصص : آية : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .

(٣) كذلك أغفل نسبته كثير من النحاة الذين أوردوه كالمبرد في مقتضبه: ٢ / ٣٢١، وابن السراج في أصوله: ١ / ١٢٦، والسيرافي في أبيات سيبويه: ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب للأعلم: ١ / ١٧، وصاحب الخزانة: ١ / ٤٧٦، والعيني في شواهد: ٣ / ٢٢٦، وصاحب الدرر: ٢ / ١٠٦ .

”ما“ بين التمييمية والججازية

من الحروف التي تعمل عمل ليس ”ما“ النافية ، وذلك على لغة أهل المجاز ، فهي عاملة عندهم عمل ”ليس“ لشبهها بها في أنها تنفي الحال عند الإطلاق ، فيرتفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر نحو : ما زيد قائماً^(١) .

أما بنو تميم ف ”ما“ لا تعمل عندهم شيئاً ، فتقول : ما زيد قائم ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وقائم خيره ، ولا عمل لـ ”ما“ في شيء منها ؛ لأن ”ما“ حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو : ما زيد قائم ، وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيد ، وما لا يختص فحقه ألا يعمل^(٢) وقد ورد في كتب النحو شواهد يمكن حمل ”ما“ فيها على اللغتين .

قال سيبويه^(٣) : فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التمييمية ، كما قلت : أما زيداً فأنا ضارب ، كأنك لم تذكر ”اما“ ، وكأنك لم تذكر ”ما“ .. وكأنك قلت : زيداً أنا ضارب .

قال مزاحم العقيلي :

وقالوا تعرفها المنازل من مني * * وما كلُّ من وافي مني أنا عارف

وقال بعضهم :

* وما كلُّ من وافي مني أنا عارف *

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٢ ، أوضح المسالك : ١ / ٢٤٦ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٢ .

(٣) الكتاب : ١ / ٧١ - ٧٢ .

لزم اللغة الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف".

أورد سيبويه الشاهد بروايتين :

الأولى : بمنصب "كل" على أن العامل فيها "ضارب" فتكون "ما" تقيمية اسمها "أنا" "خبرها" "عارف".

والثانية : برفع "كل" على أنها اسم "ما" والخبر الجملة التي بعدها .

قال الشتتمري^(١) : "استشهد به على رفع "كل" و "ما" إذ لم يمكنه الإضمار فيها؛ لأنها حرف، ولو أمكنه الإضمار في "ما" كما يمكن في "ليس" لمنصب "كل" بـ "عارف".

أما الفراء فقد أورد الشاهد برواية الرفع مستشهاداً به على أن "كل" ترفع إذا تأخر عنها الفعل الذي يقع عليها ، فهي بذلك تشبه الاستفهام، ولم يسمع برواية النصب، قال^(٢) : "وما يشبه الاستفهام ما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت، وذلك أن في "كل" مثل معنى : هل أحد إلا ضربت ... ، وأنشدني أبو ثروان :

وقالوا تعرّفها المنازل من مني ** وما كلُّ من يغشى مني أنا عارف
رفعاً، ولم أسمح أحداً نصب "كل".

وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء ، يتضح لنا ما يلي :

(١) تحصيل عين الذهب ص: ٩٦ .

(٢) معاني القرآن: ١٣٩ / ١٤٠ - .

- ١- أورد سيبويه في "كل" روایتین: الرفع والنصب، بينما أورد الفراء روایة الرفع، وذكر أنه لم يسمع روایة النصب من أحد، فكان ذلك منه إنكاراً لروایة النصب .. وكما يقال: من سمع حجة على من لم يسمع .
- ٢- استشهاد سيبويه بالبيت على نصب "كل" بضارب على أن "ما" تميمية، ونقل عن بعضهم رفع "كل" فيكون الشاهد رفعها على أنها اسم "ما" ، فتكون "ما" حجازية، أما الفراء فقد استشهاد به على أن "كل" تشبه الاستفهام في أنها إذا تأخر العامل فيها، رفعت .. وبهذا يختلف موطن الشاهد عندهما .
- ٣- تمسك الفراء بروایة الرفع ، وأنكر روایة النصب لعدم سماعه إياها ، فاختلت روایة البيت بين الرجلين في موضعين :
- الأول : في الكلمة "كل" كما سبق .
- والثاني : في الكلمة "واق" عند سيبويه ، فهي عند الفراء "يغشى" والكلمتان ليس بينهما فارق كبير في المعنى، أو اختلاف في الوزن الشعري.
- ٤ - نسب سيبويه البيت لزاحم العقيلي، و لم ينسبه الفراء لأحد .

رفع الاسم المستحق للنصب

عرف النحويون الاشتغال بأن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في

ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق^(١):

فمثال الأول: زيداً ضربته ، ومثال الثاني: زيداً ضربت غلامه.

ولا تخلو مسائل الاشتغال من أن تكون واحدة من خمس:

أحددها: ما يجب فيه النصب.. والثانية: ما يجب فيه الرفع.. والثالثة: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.. والرابعة ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.. والخامسة: ما يجوز فيها الأمران على السواء^(٢).

قال سيبويه^(٣): "إذا بنيت الفعل على الاسم قلت "زيد ضربته ، فلرمته الماء ... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: « وأما ثمود فهدبناهم »^(٤) .. وإنما حسن أن يبني الفعل إلى الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغله به ، ولو لا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء .

وقال^(٥): "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامه إضمار الأول، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي^(٦):

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٥١٧ .

(٢) السابق : ١ / ٥٢٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٨١ .

(٤) سورة فصلت : آية : ١٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ٨٥ .

(٦) تبع سيبويه في نسبة البيت لأبي النجم صاحب تخلص الشواهد : ٢٨١ ، والخزانة : ١ /

٣٥٩ ، والدرر: ٢ / ١٣ ، وشرح المفصل: ٦ / ٩٠ ، والمحتسب: ١ / ٢١١ ، والمغني: ١ / ٢٠١ .

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنباً كله لم أصنع
 فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت،
 ولا يخل به ترك إظهار الماء، وكأنه قال: كله غير مصنوع .
 والشاهد عند سيبويه رفع "كل" مع حذف الضمير من الفعل، وجعله في
 الجواز مثل: زيد ضربت، وقال : "هو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر
 الشعر" يريد أنه لو قال "كله لم أصنع" لأجرأه على ما ينبغي ، ولم يحتاج إلى
 الرفع مع حذف الضمير ^(١).

وقد أورد الفراء البيت في معانيه ^(٢) عند قوله تعالى: « وكل إنسان أ Zimmerman طائره » ^(٣) و « كل شيء أحصيناه » ^(٤) فقال : "والوجه في كلام العرب رفع "كل" في هذين الحرفين ، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن؛ لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين ، والله أعلم ... وأنشدي بعضهم ^(٥) :
 قد علقت أم الخيار تدعى * على ذنباً كله لم أصنع
 الوجه في كلام العرب رفع "كل" إذا بني عليها الفعل سواء ذكرت
 الإضمار أو لم تذكر، فموقع الشاهد مستوجب للنصب على الفصيح من كلام

(١) الشتمري : ص : ١٠٤ .

(٢) ٩٥ / ٢ .

(٣) سورة الإسراء : آية : ١٣ .

(٤) سورة يس : آية ١٢ ، وسورة النبأ آية : ٢٩ .

(٥) وقد تبع الفراء في عدم نسبة الشاهد، المبرد في مقتضيه: ٤/٢٥٢، ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠، والأصفهاني في الأغاني: ١٠/٣٦٢٣، والفراز في الضرورة ص: ٦٦، وابن جن في المخاصل: ٢/٦١، ٣٠٣ / ٣، وابن الشجري في أماليه: ١/٩٣، ٣٢٦ .

العرب عند سيبويه ، ومستوجب للرفع في كلام العرب عند الفراء ، ومرد ذلك إلى أن سيبويه جعل "كل" كغيرها من الأسماء، أما الفراء فقد أفردها بخصوصية الرفع عند العرب دون غيرها من الأسماء .

كما اختلف الرجالان في رواية البيت في كلمة واحدة ، وهي الفعل " أصبحت" عند سيبويه، فهي عند الفراء " علقت" ألا أن ذلك الخلاف لا أثر له على الخلاف في وجه الدلالة من الشاهد .

والبيت منسوب لأبي النجم العجلي عند سيبويه، وغير منسوب لأحد عند الفراء.

النصب بفعل مقدر

الأصل في العطف أن يشرك المعطوف عليه في حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً وجزماً .. ويجوز اعتماداً على المعنى - أن يخالفه ، وذلك على إضمار العامل وتقديره.

قال سيبويه ^(١): "وقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضرر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً أو ضارب عمرأ، وما جاء على المعنى قول جرير:

جئني بمثل بني بدر لقومهم * * أو مثل أسرة منظور بن سيار ^(٢)
وقال ^(٣) في موضع آخر: "لو قلت: مررت بعمرو وزيداً، لكن عربياً، فكيف هذا؟! لأنّه فعل، والمحرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه: أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المحرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى ، ثم ذكر البيت .

والشاهد في البيت نصب "مثل" لأن العامل فيه مقدر ، والنصب على المعنى، والعطف من قبيل عطف الجمل. وبالشاهد نفسه استشهد الفراء بعد تعليقه

(١) الكتاب: ١٦٩ / ١ - ١٧٠ .

(٢) من البسيط لجرير في ديوانه ص: ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه: ٦٦ / ١ ، والمقتبس: ٤ / ١٥٣ ، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٦ / ٦٩ ، والمحتسب : ٢ / ١٨ .

(٣) الكتاب: ٩٤ / ١ .

على قوله تعالى: «ومن وراء إسحاق يعقوب»^(١) فقال^(٢): "يعقوب هنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر":

جئني بمثل بنى بدر لقومهم * * أو مثل أسرة منظور بن سيار
أو عامر بن طفيل في مركبه * * أو حارثاً يوم نادى القوم : يا حار
وقد اختلف الفراء مع سيبويه في تقرير الشاهد ووجه إيراده والاستشهاد
به.. فسيبوه يرى أن المنصوب "مثل" معمول لفعل مقدر، تقديره : "جئني بمثل بنى
فلان أو هات مثل بنى فلان"، وعليه فالعطف من قبيل الجمل، وليس من قبيل
عطف مفرد على مفرد .

والفراء يرى "يعقوب" في الآية منصوباً، بمنزلة الخافض والأصل: "ومن وراء
إسحاق فبشرناها بيعقوب" ، فحذفت الباء، فنصب مجرورها، وعليه يحمل النصب
في البيت .

وقد قال في معانيه^(٣): "وكان حمزة ينوي به الخفظ، يريد: ومن وراء
إسحاق بيعقوب".

(١) سورة هود: آية ٧١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) السابق ٢ / ٢٢ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه، وإن كانا كلامتين إلا أنهما كالكلمة الواحدة، إذ لا قيمة لأحدهما دون الآخر، قال سيبويه^(١): "قيبح أن تفصل بين الجار والمحرور، لأن المحرور داخل في الجار، فصارا كأهلهما كلمة واحدة".

والرأي عند سيبويه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر. قال^(٢): "ولا يجوز" يا سارق الليلة أهل الدار" إلا في شعر كراهة أن يفصلوا بين الجار والمحرور.

وقال^(٣): "ويجوز في الشعر على هذا: مرت بخير وأفضل من ثم.. وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرّ به * * بين ذراعي وجبهة الأسد^(٤)

والشاهد في البيت عند سيبويه الفصل بين المضاف وهو "ذراعي" والمضاف إليه وهو "الأسد" بلفظ "جبهة"^(٥). أما الفراء فقد أورد البيت في معرض تعليقه على قوله تعالى: (الله الأمر من قبل ومن بعد)^(٦) فقال^(٧): "ولا تنكرن أن تصييف قبل وبعد وأشباهها وإن لم يظهر فقد قال :

(١) الكتاب : ٢/١٦٤ .

(٢) السابق : ١/١٧٦ .

(٣) السابق : ١/١٨٠ .

(٤) البيت من المنسرح للفرزدق في ديوانه ص: ٢١٥ ، طبعة الصاوي ط ، وقد تابع سيبويه في نسبته للفرزدق صاحب الخزانة: ٢/٣١٩ ، ٤/٤٠٤ ، ٥/٢٨٩ ، وشرح المفصل: ٣/٢١ ، والمقتضب: ٤/٢٢٩ .

(٥) الشتتمري : ص : ١٥٠ .

(٦) سورة الروم : آية : ٤ .

(٧) معاني القرآن: ٢ / ٣٢١ .

إلا بـأهـة أو عـالـة * * سـابـح هـدـجـزـارـه

وقال الآخر :

پا من يرى عارضاً أكفكه * * بين ذراعي وجبهة الأسد

والمفهوم من كلامه أن الشاهد في البيت حذف المضاف إليه، والتقدير بين ذراعي الأسد فحذف المضاف إليه لدلالة ما بعده، وهذه نقطة خلاف بينه وبين سيبويه الذي أورد البيت مستشهاداً به على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا الذي ذهب إليه الفراء في تخریج البيت نستشف منه مذهبة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهو لا يرى ذلك، ولذلك جأ إلى القول بحذف المضاف إليه، وذلك جائز متى توفرت القرينة الدالة على المخدوف، وقد وجدت بيد أن ادعاء مثل هذا في البيت حسن لو لا ما يترب عليه من وضع الظاهر موضع المضمر دونما غرض لأهل البيان في ذلك، ولاشك أن المعنى مع تقدير الحذف لا يخفي أيضاً حسنه، لأن ما بين جبهة الأسد صعب المنال مثلما هو الحال في المعطوف عليه. وإذا صرحت ما نستشفه من عدم ارتضاء الفراء الفصل بين المضاف إليه في الشعر ، فقد خالف شيخه الكسائي الذي يرى ذلك جائزاً في الاختيار، فقد حكى عن العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم قال: وقد قال بعض العرب "هذا غلام - والله - زيد"، وأجاز الفصل الأخفش أيضاً . أما رواية البيت فقد اختلفا فيها أيضاً وذلك في موضعين :

الأول : الفعل "أرى" عند سيبويه ، وعند الفراء "يرى".
 الثاني : "أسر به" عند سيبويه، يقابلها في رواية الفراء "أكفكفه" .. ولكن الخلاف في الرواية ليس له علاقة بالخلاف في وجه الاستشهاد عند كل منهما .
 بقى القول: إن البيت منسوب للفرزدق عند سيبويه، وغير منسوب عند الفراء^(١).

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت، صاحب الأشيه والنظائر: ١٠٠ / ١ ، والخصائص : ٤٧ / ٢ ، وسر الصناعة ص: ٢٩٧ ، والمغني: ٣٨٠ ، ٦٢١ .

نصب ما بعد الصفة المشبهة على نية التنوين

الصفة المشبهة من الأسماء التي تعمل عمل الفعل المضارع، وتحمل معناه، وذلك قوله: عجبت من ضربك زيداً، فمعناه: أن تضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضرب زيد بكرأً، ومن ضرب زيد عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أن يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيد^(١).

وتأتي الصفة المشبهة منونة كقول زهير :

هوى لها أسفُعُ الخدين مُطْرِقٌ * * ريشَ القوادم لم تنصبْ له الشُّبُكُ
ويجوز حذف التنوين والنية على بقائه، ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله:^(٢)
وقال النابغة :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عِيشٍ * * أَجَبَ الظَّهَرِ لِيُسْ لَهُ سَنَام^(٣)
والشاهد عند سيبويه نصب "الظهر" بـ "أجب" على نية التنوين فيه، ولو
كان غير منوي لأنجر ما بعده بالإضافة، وجر هو بالكسرة لإضافته إلى ما بعده،
لكنه جر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم يضف^(٤). أما الفراء فقد أورد
البيت مستشهاداً به على النصب على الصرف ، فقال^(٥) عند قوله تعالى: « وَيَعْفُ

(١) الكتاب : ١ / ١٨٩ .

(٢) السابق : ١ / ١٦٩ .

(٣) من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٦ ، وقد تبع سيبويه في نسبة للنابغة صاحب الأغانى : ٢٦/١١ ، والخزانة : ٥١١/٧ ، وشرح المفصل : ٦/٨٣ ، والمقادص النحوية ٣/٥٧٩.

(٤) الشتمرري : ص : ١٦٢ .

(٥) معان القرآن : ٣ / ٢٤ .

عن كثيـر) ^(١) "وعلم الذين" مردودة على الجزم ، إلا أنه صرف ، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب ، كقول الشاعر ^(٢) :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك * * ربيع الناس والبلد الحرام
ونمسك بعده بذناب عيش * * أجب الظهر ليس له سنام
والرفع جائز في المتصوب على الصرف".

فالشاهد عند الفراء نصب الفعل "نمسك" على الصرف ، ويجوز فيه الرفع على الاستئناف.

أما الرواية فمختلف فيها في الكلمة واحدة وهي الفعل "نأخذ" عند سيبويه ، ويقابلها "نمسك" عند الفراء ، ولا أثر لذلك على اختلافهما في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.

والبيت منسوب عند سيبويه إلى النابغة ، وليس له نسبة عند الفراء .

(١) الشورى الآية : ٣٤

(٢) تبع الفراء في عدم نسبة البيت صاحب أسرار العربية ص: ٢٠٠ ، والأشباه والنظائر: ٦ / ١١ ، والاشتقاق ص: ١٠٥ ، والإنصاف : ١ / ١٣٤ ، واللسان "جب" و "ذنب" ، والمقتضب :

١٧٩ / ٢

دخول "أَلْ" على المضاف والمضاف إليه

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو "الحسن"، أو مجردة عنهما نحو: "حسن"^(١) ... أما معمولها، فإما أن يكون بأَلْ، أو مضافاً لما فيه أَلْ، أو مضافاً إلى ضمير الموصوف، أو مجرداً من أَلْ دون الإضافة، أو مجرداً من أَلْ والإضافة، وعلى ذلك فإما أن يرفع أو ينصب أو يجر^(٢).

وقد اختصت الصفة المشبهة دون غيرها في العربية بجواز دخول الألف واللام على المضاف إلى المعرفة .. قال سيبويه^(٣): "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قوله : هذا الحسن الوجه".

وإنما تكون الإضافة مع أَلْ في حالة الإفراد، فإذا كانت الثنوية أو الجمع والتنون مثبتة تعين نصب معمول الصفة المشبهة، أما إذا حذفت التنون، فيجري المعمول سواء كان نكرة أو معرفاً بأَلْ .. قال سيبويه^(٤) : "إذا ثبتت أو جمعت ، فأثبتت التنون ، فليس إلا النصب، وذلك قوله: هم الطيبون الأخبار، وهما الحسانان الوجوه، ومن ذلك قوله تعالى: (قل هل نبيكم بالأحسرين أعملاً)^(٥) .

ومن شواهده في ذلك قوله^(٦) : "وقالت خرنق" :

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٢٢٣ ، والمجمع : ٥ / ٩٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٩٩ .

(٤) السابق : ١ / ٢٠١ .

(٥) سورة الكهف : آية : ١٠٣ .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

لا يُبْعَدُنَ قوميُّ الَّذِينَ هُمْ * سُمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الجَزْرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرَكٍ * وَالظَّيْبُونَ مَعَاقدَ الأَزْرِ^(١)
 ثم قال^(٢): فإن كفت النون، حررت كان المعول فيه نكرة أو فيه الألف
 واللام .

وشاهد سيبويه في قول الخرق هو نصب "معاقد" بـ "الظيبون"، وأن المثنى
 والمجموع من الصفة المقوونة بـ أـلـ يـحـبـ نـصـبـ ماـ بـعـدـ ماـ ثـبـتـ فـيـهـماـ النـوـنـ،ـ فـهـوـ
 كـقولـكـ:ـ الحـسـنـوـنـ أـوـجـهـ الـأـخـ^(٣)ـ .

وقد تناول الفراء^(٤) الشاهد السابق أثناء تعرضه لقوله تعالى: «ـ وـ الـ مـوـفـونـ
 بـعـهـدـهـ إـذـاـ عـاهـدـواـ ..ـ الـأـيـةـ»^(٥)ـ .ـ فـقـالـ:ـ وـالـعـرـبـ تـعـرـضـ مـنـ صـفـاتـ الـواـحـدـ،ـ
 إـذـاـ تـطاـولـتـ بـالـمـدـحـ أـوـ الـذـمـ،ـ فـيـرـفـعـونـ إـذـاـ كـانـ الـاسـمـ رـفـعاـ،ـ وـيـنـصـبـونـ بـعـضـ الـمـدـحـ،ـ
 فـكـافـهمـ يـنـوـونـ إـخـرـاجـ الـمـنـصـوبـ بـمـدـحـ بـمـحـرـدـ غـيرـ مـتـبعـ لـأـوـلـ الـكـلـامـ،ـ وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـ
 الشاعرـ :

لا يـبـعـدـنـ قـوـمـيـ الـذـيـنـ هـمـ * سـمـ الـعـدـاـةـ وـآفـةـ الـجـزـرـ
 النـازـلـونـ بـكـلـ مـعـتـرـكـ * وـالـظـيـبـوـنـ مـعـاـقـدـ الـأـزـرـ

(١) البيتان من الكامل للخرق في ديوانها ص : ٤٣ ، وقد تبع سيبويه في نسبة البيت للخرق
 صاحب الأشباه والنظائر: ٢٣١/٦ ، والإنصاف: ٤٦٨ / ٢ ، وأوضح المسالك: ٣١٤ / ٣ ،
 وشرح أبيات سيبويه: ٤٦ / ٢ ، وشرح التصریح: ١١٦ / ٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

(٣) الشتمري : ص : ١٦٧ .

(٤) معانی القرآن : ١ / ١٠٥ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٧٧ .

وعلى هذا فالشاهد عند الفراء نصب "النازلين" و "الطيبين" على المدح .

وبالمقارنة بين تناول الرجلين الشاهد، تتضح لنا الفروق التالية :

- ١- أورد سيبويه البيتين شاهداً على وجوب نصب معمول الصفة المشبهة بالواو والتون "الطيبون معاقد" .. بينما أورد الفراء البيتين شاهداً على جواز نصب "النازلين" و "الطيبين" في رواية النصب على المدح، وإن كان الأصل الرفع كما ذكر ، ولكنهم قطعواهما عن الرفع إلى النصب لغرض المدح .
- ٢- اختلف السرجلان في رواية البيت، فقد رواه سيبويه برفع "النازلون" و "الطيبون" .. بينما رواه الفراء بنصبهما.. وهذا الاختلاف في الرواية كان سبباً في اختلافهما في موطن الشاهد .. لكن هذا الخلاف لا أثر له في وزن البيت، ورواية الديوان تقوى رواية سيبويه .
- ٣- نسب سيبويه البيت لخنق، بينما أورده الفراء دون نسبة^(١).

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت ، صاحب رصف المباني ص : ٤١٦ ، والأشموني : ٣٩٩ / ٢ .

دخول الألف واللام على المضاف

إذا أضيف اسم آخر، حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر أو مقدر، كقولك في "ثوب" و"درهم" .. "ثوب زيد ودرامه" .. ومن نون تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وشبيها، ونون جمع المذكر السالم وشبيهه^(١).

قال سيبويه^(٢) : "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قوله : هذا الحسن الوجه أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فاما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين - وزعم أبو الخطاب - أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم :

فما قومي بشعيبة بن سعد * * ولا بفرازارة الشعري الرقابا^(٣)
فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن، ثم أعملته ، كما قال الضارب زيداً ،
وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه ، وهي عربية جيدة .

قال الشاعر :

فما قومي بشعيبة بن سعد * * ولا بفرازارة الشعر الرقابا

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٧٥ - ٧٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٠١ .

(٣) من الوافر في الأغاني: ١١٩/١١، والإنصاف ص: ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه: ١/٢٥٨ ، والمقاصد النحوية: ٣/٦٠٩ ، والمقتضب: ٤/١٦١ ، وبلا نسبة في الخزانة: ٧/٤٩٢ ، وشرح المفصل: ٦/٨٩ .

وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه على قوله هو الضارب الرجل.
وقال الفراء^(١): "وقوله: «جَنَّاتٌ عَدْنٌ مَفْتُحَةٌ لِهِمُ الْأَبْوَابُ»^(٢)، ترفع
"الأبواب" لأن المعنى: مفتاحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من
الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى، حسنة
عينه ، قبيح أنفه .. ولو قال: "مفتاحة لهم الأبواب على أن تجعل المفتاحة في اللفظ
للجنات ، وفي المعنى للأبواب ، فيكون مثل قول الشاعر :

وَمَا قَوْمٍ بِثَعْلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ * * لَا بِفِزَارَةِ الشِّعْرِ الرِّقَابَا.

والشاهد في البيت قوله "الرقابا" حيث نصبت بالشعرى، على حد قوله:
الحسن الوجه تشبيهاً بالمفعول به، ويجوز فيه الشعرى رقايا، كقولك: الحسن
وجهأً على التمييز^(٣)

وقد أورد سيبويه البيت بروايتين: الأولى: الشعرى رقايا، والثانية: الشعر
الرقابا .

أما الفراء: فقد أورده برواية ثم ذكر له رواية أخرى، ونسب سيبويه البيت
للحارث بن ظالم، ولم ينسبة الفراء لأحد .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ .

(٢) سورة ص : آية : ٥٠ .

(٣) الكتاب / ٢ . ٤٠٨

حذف - كان - وبقاء عملها

أنشأ سيبويه في كتابه باباً سماه "باب يضرم فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"^(١)، ذكر تحته قوله^(٢): "وذلك قولك : "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرًا فشر، والمرء مقتول بما قتل، إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفاً فسيف، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرًا فخنجر، وإن كان شرًا فشر".

ثم قال^(٣): "إذا أضمرت ، فإن تضرم الناصب أحسن..، وإن أضمرت الرافع، كما أضمرت الناصب ، فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خنجر فخنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر .. وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت هدبة بن خشرم :

فإن تك في أموالنا لا نضق بها ذراعاً وإن صبر فنصير للصبر^(٤)

والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإن وقع صبر أو إن كان فيينا صبر فإننا نصبر.

والشاهد في البيت حمل ما بعد "إن" على إضمار فعل مع جواز النصب والرفع فيه، وتقدير الرفع: إن وقع صبر، وتقدير النصب: إن كان الذي يقع ويجب صبراً^(٥).

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٢٥٨ .

(٢) السابق : ١ / ٢٥٨ .

(٣) السابق : ١ / ٢٥٩ .

(٤) من الطويل هدبة بن خشرم في ديوانه ص : ٩٨ ، وقد تبع سيبويه في نسبته هدبة صاحب شواهد المغني : ١ / ٢٧٦ .

(٥) الشستمري : ص : ١٨٢ .

وقال الفراء^(١) عند قوله تعالى : «وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِيْنَ اللَّهِ»^(٢) ، "ما" في معنى جزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما بكم من نعمة فمن الله، لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر:

إن العقل في أموالنا لا نصدق به * ذراعاً وإن صبراً فنعرف للصبر
أراد: "إن يكن" فأضمرها .

وهنا يخالف الفراء سيبويه في كل شيء ، وبيان ذلك كما يلي :

١- استشهاد سيبويه على رفع صير مع جواز النصب، بينما استشهد به الفراء على نصب "صبراً" .. والخلاف بين الرجلين يتمثل في حذف "كان" ، وبقاء عملها، فسيبويه يرجح أن كان المقدرة ناقصة، وأن ما بعدها ينصب على أنه خبر لها، وأجزاء مع ذلك أن تكون تامة، وما بعدها فاعل لها، ووصف الأمرين بأنهما عربيان جيدان . والفراء يرى أنها ناقصة و "صبراً" خبرها، وما ذكره الفراء إنما هو وصف لرواية البيت التي وصلت إليه .

٢- اختلف الرجالان في رواية البيت اختلافاً كثيراً، وإن كان المعنى واحداً، فالشطر الأول يختلف من حيث اللفظ عند سيبويه عنه عند الفراء.. وأما الشطر الثاني ، فالشاهد فيه مرفوع عند سيبويه، منصوب عند الفراء، كذلك الكلمة "نصر" عند سيبويه ، يقابلها "عرف" عند الفراء.

وقد روى ابن الشجري البيت في أماليه^(٣) على التحو التالي :
إن العقل في أموالنا لا نصدق به * ذراعاً وإن صبراً فنصر للصبر

٣- نسب سيبويه البيت لهدبة بن خشرم ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) ١٠٤ / ٢ .

(٢) سورة النحل : آية : ٥٣ .

(٣) أمالى ابن الشجري : ٢ / ٢٣٦ .

إعراب المصدر الواقع بدلاً من فعله

يتتصبب المصدر على إضمار الفعل الناصب له، من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً، وعجبأً، وأفعل ذلك كرامةً ومسرةً ونعمةً عين، وحباً ونعمان عين، ولا أفعل ذلك كيداً ولا هماً، ولأ فعلن ذاك رغمـاً وهوانـاً . وكل ذلك يتتصبب على إضمار الفعل والتقدير: أـحمد الله حـمـداً، وأـشـكـرـ اللهـ شـكـراً، وأـعـجـبـ عـجـباً، وأـكـرـمـكـ كـرـامـةـ، وأـسـرـكـ مـسـرـةـ، وـلـأـكـيـدـ كـيـدـاـ، وـلـأـهـمـ هـماـ، وـأـرـغـمـكـ رـغـمـاـ^(١).

والعلة في ذلك - كما ذكر سيبويه^(٢) - أنهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ الفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء، لأن قولك: حـمـداً في موضع أـحـمـدـ اللهـ، وـعـجـباًـ منهـ في موضع أـعـجـبـ منهـ وهـكـذاـ.

إلا أنه قد سمع من العرب بعض المصادر مرفوعة مع أنها تستحق النصب وفق ما قدمنا، قال سيبويه^(٣): "وقد جاء بعض هذا رفعاً يبدأ ثم يبني عليه.. وسمعنا بعض العرب الموثق بهم يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حـمـدـ اللهـ وـثـنـاءـ عـلـيـهـ، كـأـنـهـ يـحـمـلـهـ عـلـىـ مـضـمـرـ فـيـ نـبـتـهـ هوـ الـمـظـهـرـ، كـأـنـهـ يـقـولـ: وـشـأـنـيـ حـمـدـ اللهـ وـثـنـاءـ عـلـيـهـ.. ومـثـلـ ذـلـكـ قولـ الشـاعـرـ: يـشـكـوـ إـلـىـ جـمـلـيـ طـوـلـ السـرـىـ * * صـبـرـ جـمـيلـ فـكـلـاـنـاـ مـبـتـلـىـ^(٤)

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/١ .

(٢) السابق ٣١٩ / ١ .

(٣) السابق ٣١٩ / ١ .

(٤) من الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١ وللملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني صـ ٢٢٨ . وبـلاـ نـسـبـةـ فيـ أـمـالـيـ المـرـتضـىـ ١٠٧/١ـ وـشـرـحـ الأـشـمـونـيـ ١٠٦/١ـ والـلـسـانـ (ـشـكـاـ)ـ وـتـهـذـيـبـ الـلـغـةـ ٢٩٩/١ـ وـالتـاجـ (ـشـكـاـ)

"والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره"

والشاهد في البيت رفع (صبر جمیل) مع وضعه موضع الفعل، والوجه النصب؛ لأنَّه أمر لا يقع موقع الخبر، وتقدير سبويه في هذا أن يحمله على اضمار مبتدأ أو إضمار خبر، فكأنَّه قال: أمرك صبر جمیل، أو صبر جمیل أمثل^(١). أما الفرَّاء فقد أورد البيت على الأصل وهو النصب، فقال^(٢) معلقاً على قوله تعالى (فَصَبَرْ جمیل) الصبر الجميل مرفوع؛ لأنَّه عزَّى نفسه، وقال: ما هو إلا الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل كما قال الشاعر :

يشكوا إلى جملة طول السُّرُى * * صبراً جميلاً فكلانا مبتلى^(٣)
والشاهد عند القراء نصب(صبراً جميلاً) لوقوعه موقع الفعل؛ لأن فيه أمر
والتقدير: أصبر صبراً.

والخلاف في وجه الاستشهاد بين سيبويه والفراء قائم على الخلاف في رواية
البيت، فسيبوه روی البيت برفع "صیر جمیل" واستشهد به على رفع المصدر
الواقع موقع الفعل، أما الفراء فقد روی البيت بنصب "صیراً جمیلاً" واستشهد به
على نصب المصدر الواقع موقع الفعل، وذلك على الأصل .

أما نسبة البيت فقد أغفلت عند كلٍّ من الرجلين فلم ينسياه لأحدٍ من الشعراء .

١١) الشتيري ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) معانٰ القرآن / ۲ - ۵۳ - ۵۴ .

(٣) من الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١، وللملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ص ٢٢٨ . وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٠٧/١ وشرح الأشموني ١٠٦/١ واللسان (شكرا) وتمذيب اللغة ٢٩٩/١٠ والتابع (شكرا).

اختصاص الواو بعطف الصفات بعضها على بعض دون الفاء

من استعمالات الفاء والواو أهتما يأتيان للعطف، فاما الفاء فهي مُرتبة تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة نحو قوله: رأيت زيداً فعمراً^(١). وأما الواو فهي جامعة كقولك : قام زيد وعمرو ، يحتمل أن يقوم كل واحد منها قبل صاحبه ، ويحتمل أن يقوما معاً في وقت واحد^(٢). ومع أهتما يأتيان للعطف إلا أهتما مختلفان من حيث المعنى فالفاء من الحروف العوامل^(٣) ، والواو من الحروف الموامل^(٤). ولا يجوز أن يجعل أحدهما مكان الآخر ، قال سيبويه^(٥) : "إذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء ؛ لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ، ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنسد كثير من العرب والبيت لأمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نسوة عطلْ * * وشعث مراضيغ مثل السعالى^(٦)
ولو قلت : "فشعث قبح".

(١) معاني الحروف للرماني، ص ٤٣.

(٢) السابق، ص ٥٩.

(٣) السابق، ص ٤٣.

(٤) السابق، ص ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩٩/١

(٦) من المتقارب ، لأمية بن أبي عائذ الهندي ، وقد تبع سيبويه في نسبة البيت لأمية صاحب الخزانة ٤٢/٤ - ٤٣ وشرح أشعار الهنديين والتاج (سعل) ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤ وللهندي في شرح المفصل ١٨/٢ واللسان (رضع).

والشاهد عنده في حمل "شعث" على "عُطل" بالواو؛ لأنهما ثابتان معاً في الموصوف، فعطف أحدهما على الآخر بالواو، لأن معناهما الاجتماع، ولو عطفنا بالفاء لم يجز؛ لأن معنى الفاء التفرقة^(١).

وقد أورد الفراء هذا الشاهد في معانيه^(٢) عند تعرضه لقوله تعالى «وحوراً عيناً»^(٣) في قراءة أبي عبد الله^(٤)، فقال: "أنشدني بعضهم : ويأوي إلى نسوة عاطلات ** وشعثاً مراضي ع مثل السعالى وشاهد الفراء في البيت جواز نصب "شعثاً" على الاختصاص وإن كانت (شعثاً) - في حقيقة الأمر - نعتاً لمنصوب مذوق تقديره: ونساء شعثاً مراضي. وبالمقارنة بين نصي سيبويه والقراء يتبين التالي :

١- اختلف الرجالان في الاستشهاد بالبيت فتناوله سيبويه من حيث الفرق بين الفاء والواو العاطفتين وعدم صلاحية الفاء لما يصلح له الواو، بينما تناوله القراء من حيث جواز عطف المنصوب على المحروم .

٢- اختلف في رواية البيت في موضعين :

الأول : كلمة "عُطل" عند سيبويه ويقابلها "عاطلات" ولا أثر للخلاف في الرواية في هذا الموضع على الخلاف في الاستدلال بالشاهد. إلا أن أثره عروضاً واضح، فرواية القراء تأتي من الشكل الأول للمتقارب النام، وهو الشكل

(١) الشنتمري، ص ٢٣٤.

(٢) ٢١٦/٣

(٣) قراءة في قوله تعالى "وحور عيناً" وهي الآية ٢٢ من سورة الواقعة "حور عين".

(٤) نظر المحتسب ٣٠٩/٢ والبحر ٣٩٦/٨ .

الذى تأتى فيه العروض صحيحة "طلات". وأما رواية سيبويه فعروض
البيت فيها مخدوفة ، حيث صارت "فعو" بحذف "لن" .

الثانى : كلمة "شُعْثٌ" عند سيبويه و يقابلها "شعثًا" عند الفراء ، وهذه الكلمة هي
موطن الشاهد وقد رواه سيبويه باجر عطفاً على "عطل" بينما رواها
الفراء بالنصب ليدلل على جواز ذلك ، وقد ترتب على الخلاف بين
الرجلين في الرواية خلاف في وجه الاستدلال.

٣ - نسب سيبويه البيت لأمية بن أبي عائذ ولم ينسبه الفراء لأحد^(١).

(١) تبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن الحاجب في أماليه ٣٢٢/١ ورصف الباني ص ٤١٦
ومقارب ٢٢٥/١ والإغفال ٤٥٩ والمفصل ص: ٢٥ واللسان "رضع" والأشموني ٦٩/٣
وشرح التصريح ١١٧/٢.

نصب ما بعد لا على البدل

ناقشنا في مسألة سابقة حالات المستثنى بعد "إلا" فذكرنا أن من بين تلك الحالات إبدال المستثنى منه.

لكن الإبدال - كما ذكر سيبويه^(١) - قد يحمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل فيه الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قوله: ما أتاني من أحد إلا زيداً وما رأيت من أحد إلا زيداً، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف^{*} أن تقول ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال ما أتاني أحد إلا فلان، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد، ولكن "من" دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قوله: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعلاً.

ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله^(٢): "وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، والباء ه هنا بمثلكها فيما قال الشاعر :

يا ابْنَيْ لُبَيْنِي لستمَا بِيَدِِ إِلَّا يَدًا لَيْسَ لَهَا عَضْدٌ^(٣)

(١) الكتاب ٢: ٣١٦ .

(٢) السابق ٢/ ٣١٦ - ٣١٧ .

(٣) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢ ولظرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥١ وشرح المفصل ٩٠/٢ وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ص ٤٤١ والمقتضب ٤٢١ ونسبته إلى أوس بن حجر أقوى لوجود قصيدة تُعزى إليه ، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفة .

وقال الفراء^(١): "ورأيت الكسائي يجعل "إلا" مع الجحد والاستفهام بعترفة "غير" فينصب ما أشبه هنا على كلمة واحدة،.. يقول الله عز وجل: **«لو كان فيما آلهة إلا الله لفسدتا»**^(٢) فقال^(٣) لا أجد المعنى إلا: لو كان فيما آلهة غير الله لفسدتا ، واحتج بقول الشاعر يا ابنَيْ لَبِينِي لستما يَدِي * إِلَّا يَدًا لَيْسَ لَهَا عَضْدٌ^(٤) فقال: لو كان المعنى "إلا" كان الكلام فاسداً في هذا؛ لأنني لا أقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ههنا مذهبًا .

والشاهد في رواية سيبويه نصب ما بعد "إلا" على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يَدِي إِلَّا لَعَضْدٌ لَهَا وَلَا يَجُوزُ الْجَرُ عَلَى الْبَدْلِ من المحروم؛ لأن ما بعد "إلا" موجب، والباء مذكورة للنفي.^(٥)

أما الشاهد في رواية الفراء فهو بحسب "إلا" مع الجحد بعترفة "غير" على مذهب الكسائي والتقدير: لستم يَدِي غَيْرَ يَدٍ لَيْسَ لَهَا عَضْدٌ .

ولم ينسب كل من سيبويه والفراء البيت لأحد وهو مختلف في نسبته كما سبق في تحريره .

(١) معانٰ القرآن / ٢٠١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٣) يعني الكسائي .

(٤) من الكامل، لأوس بن حمر في ديوانه ص ٢١، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢، ولطبرة بن العبد في ملحق ديوانه ص: ١٥١، وشرح المفصل ٩٠/٢، وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ص ٤٤١ والمقتضب ٤٢١/٤، ونسبة إلى أوس بن حمر أقوى لوجود قصيدة تُعزى إليه ، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفة .

(٥) الشنتمرى ص : ٣٥٧ .

أما رواية البيت فمختلفة بين الرجلين في ثلاثة مواضع : فالموضع الأول عند سيبويه حرف النداء "ياء" وعند الفراء الهمزة والموضع الثاني : عند سيبويه لستما بضمير المثنى وعند الفراء لستم بضمير الجمع مع إشباع حركة الميم. والموضع الثالث وهو موضع الشاهد عند سيبويه "يداً" بالنصب وعند الفراء "يدٍ" بالجر .
 بقى أن نقول إن الشاهد واختلاف الرواية عند الفراء إنما هو محكم عن الكسائي . لكنَّ تبيِّنَ الفراء مذهبَ شيخه يمكن أن يؤخذ من نعته بالحسن والقوة عندما قال : "ذهب هنا مذهبًا" . أي مذهبًا حسناً أو قوياً ، ولا تفسير لرواية الجر سوى ما ذهب إليه الكسائي ؛ إذ لا يجوز الجر على البدلية من المحروم؛ لأن ما بعد "إلا" الاستثنائية مثبت، والباء حرف جر زائد لا يقع إلا بعد النفي ، والمبدل يقوم مقام البدل .

تذكير ما حقه التأنيث

إذا جاء الفاعل مؤنثاً ، فإما أن يكون مشتقاً من فعل في مذهب مصدر وإما أن يكون من الأسماء الموضوعة ، فإن كان الأول حاز تأنيث الفعل اعتماداً على اللفظ أو تذكيره اعتماداً على تذكير المصدر، وإن كان الثاني، فإن العرب لا تكاد تذكر فعل مؤنث إلا في الشعر لضرورته^(١).

ومن أمثلة ما يجوز فيه التذكير والتأنيث قوله تعالى: «زین للذین کفروا
الحیاة الدنیا»^(٢) وقوله تعالى «فمن جاءه موعظة من ربه»^(٣) وقوله تعالى: «قد
جاءکم بصائر من ربکم»^(٤) وقوله تعالى: «وأخذ الذین ظلموا الصیحة»^(٥)
فيجوز في غير القرآن "زینت" و "جائته" و "جاءکم" و "أخذت"^(٦).

أما في الشعر فهو أكثر من أن أحصيه لك كما قال سيبويه^(٧).
هذا كله إذا تقدم الفعل على المصدر المؤنث، أما إذا حدث العكس فتقدم
المصدر المؤنث على الفعل فلنلاحظ في ذلك رأى آخر .

قال سيبويه^(٨): " وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنه اكتفى بذكر
"ما" عن التاء، وقال الشاعر وهو الأعشى:

(١) الكتاب ٢/٤٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٢٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٢.

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٤) سورة الأنعام آية ١٠٤.

(٥) سورة هود آية ٦٧.

(٦) ينظر معاني القرآن ١/١٢٥.

(٧) ينظر الكتاب ٢/٤٥.

(٨) الكتاب ٢/٤٦.

فِإِنَّا رَأَيْنَاهُ لَمَّا تَرَى بُدَلَتْ * * فِإِنَّ الْحَوَادِثَ أُودِي بِهَا

وقال الفراء^(١) : " وإذا قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤلفة أبجوز تذكيره بعد الأسماء كما حاز قبله؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز وقبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكتئ من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرة قبله مؤنث ، والذين استجاذوا ذلك قالوا: يذهب إلى المعنى ، وهو في التقليد والتأنير سواء ، قال الشاعر :

فِإِنْ تَعْهِدْ لَامْرَئِ لَمَّةً * * فِإِنَّ الْحَوَادِثَ أَزْرِي بِهَا
ولم يقل أزرين بها، ولا أزرت بها، والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان".

والشاهد في البيت قوله: "أودى" عند سيبويه و "أزرى" عند الفراء ، فقد حذفت التاء من الفعل ضرورة ، ودعاه إلى حذفها إن القافية مردفة بالألف ، وسُوَّغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي وهي في معنى الحدثان . وقد أجاز سيبويه تأنيث الفعل المتأخر عن اسم مؤنث في الشعر اكتفاء بذكر المؤنث ، أما الفراء ، فقد أجاز ذلك إلا أنه نعته بالقبح ، معللاً ، ذلك بأن الفعل إذا تأخر عن الاسم كُنَّى فيه ضمير يعود على ذلك الاسم ، فمن القبيح أن يضمر مذكر قبله مؤنث.

وعليه فإن وجه الاستشهاد بالبيت عند سيبويه عدم إلحاق الفعل علامة تأنيث اكتفاء بتأنيث الفاعل ، وهذا مخصوص بالشعر غير جائز في الاختيار . أما عند الفراء فوجه الدلالة أن تذكير الفعل جاء على تضمين الحوادث معنى

(١) معاني القرآن ٢٨١٢٨

الحدثان، فهو اسم مؤنث ضُمِّنَ معنى اسم مذكر، وقد جعله الفراء من الضرائر الشعرية، المستقبحة، ووجه الضرورة أنَّ القصيدة مردفة بالألف فلو قال: أودتْ أو أودين بالباء أو التون لاختلف الردف، وهذا يعد عيباً عند العروضيين في قافية البيت.

وقد نسب سيبويه البيت للأعشى ولم ينسبه الفراء لأحد.

أما رواية البيت فالشطر الأول مختلف عند سيبويه عنه عند الفراء، والشطر الثاني مختلف في الكلمة واحدة وهي موطن الشاهد، فعند سيبويه "أودي" وعند الفراء "أزري" ولكن هذا الاختلاف لا أثر له في موطن الاستشهاد .

حذف الموصوف للدلالة صفتة عليه

وصف الجرجاني^(١): الحذف بأنه : "باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر" .. وقد تناول النحاة قضية الحذف في كثير من الأبواب النحوية، ولعل التخفيف هو أبرز مسوغات الحذف عند النحاة، ذلك أنه متى استوى الحذف والذكر في الدلالة اللغوية، فإن الحذف أولى من الذكر .

ومن الأبواب التي تناول فيها سيبويه قضية الحذف، حذف المستثنى ، فقد عقد له باباً في كتابه سماه^(٢) "باب يحذف المستثنى فيه استخفاها" .. وذلك قوله : "ليس غير" و "ليس إلا" كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واقتداء بعلم المخاطب ما يعني .

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول الشاعر:

لو قلت ما في قومها لم تَيْشِمْ * * يفضلُها في حَسَبٍ وَمِيَسِمٍ^(٣)
قال : "يريد ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما ي يريدون: لكن كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني .

ومن شواهده أيضاً قول الشاعر ، وهو ابن مقبل^(٤) :

(١) في دلائل الإعجاز ص : ١٤٦ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٤) من الطويل لتميم بن مقبل في ديوانه ص: ٢٤ ، والحيوان: ٣ / ٤٨ ، والخزانة: ٥ / ٥٥
وشرح شواهد الإيضاح ص: ٦٣٤ ، والعجيز السلوبي في سقط الآيء ص: ٢٠٥ ، وبلا
نسبة في المختسب: ١ / ١١٢ ، والمقتضب: ٢ / ١٣٨ ، والمجمع: ٢ / ١٢٠ .

وما الدهر إلا تارتان فمنهما * * أموت وأخرى أبتغي العيش أكدرح

قال ^(١): إنما يريد : منها تارة أموت ، و أخرى .. .

أما البيت الأول ، فالشاهد فيه قول الشاعر : "ما في قومها" ، فقد حذف منه الموصوف والتقدير : ما في قومها أحد للدلاله الصفة ، وهي جملة "يفضلها" ، عليه ^(٢) .

وقد أورد الفراء البيت الأول مستشهاداً به على أن "في" في البيت يعني "من" .. قال ^(٣) : وإنما جاز ذلك في "في" لأنك تجد معنى "من" أنه بعض ما أضيف ألا ترى أنك تقول : فينا صالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت : منا . وه هنا خلاف بين الرجلين في موضع الشاهد ، كما أن بينهما اختلافاً في الرواية .. فرواية سيبويه "تیشم" ، ورواية الفراء "تأثم" ، إلا أن الفراء قد أشار إلى الرواية الثانية فقال ^(٤) بعد أن أورد البيت : "ويروى أيضاً تیشم لغة" .

أما نسبة الشاهد فلم ينسبة أي منهما لأحد .

أما البيت الثاني ، فالشاهد فيه حذف الاسم للدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فمثها تارة أموت فيها .. ^(٥) .

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ .

(٢) الشتتمري : : ص : ٣٧٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٧١ .

(٤) السابق : ١ / ٢٧١ .

(٥) الشتتمري : ٣٧٢ .

وقد اتفق الفراء مع سيبويه حول الشاهد في البيت فقال ^(١) معلقاً على قوله تعالى: «ومن آياته منامكم بالليل والنهر» ^(٢)، «إذا حذفت أن» جعلت «من مؤدية عن اسم متزوك، يكون الفعل صلة له كقول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما * * أموت وأخرى أبغي العيش أكدرح
كأنه أراد : فمنها ساعة أموتها ، وساعة أعيشها .

كما اتفق الرجالان في رواية البيت .

أما نسبة الشاهد، فقد نسبه سيبويه لابن مقبل، ولم ينسبه الفراء لأحد ^(٣) .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) سورة الروم : آية : ٢٣ .

(٣) لم أورد هذه المسألة في الفصل الأول لأنها جاءت ملحقة بالشاهد السابق: "لو قلت ما في قومها لم تيتم والرجالان مختلفان فيه كما سبق ."

الرفع على القطع والاستئناف بعد الواو

سبق الحديث عن بعض أحكام فاء السبيبة، وتشترك معها الواو في محمل تلك الأحكام، قال سيبويه^(١): "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وألها قد تشرك بين الأول والآخر، كما تشرك الفاء، وألها يستتبع فيها أن تشرك بين الأول والآخر، كما استتبع ذلك مع الفاء، وألها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء".

أما من حيث المعنى فهما مختلفان ، قال سيبويه^(٢): "واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان".

وكما حاز الرفع في الفعل بعد الفاء، فإنه يجوز فيه الرفع بعد الواو على القطع عما قبله، والاستئناف ، قال سيبويه^(٣): "والرفع أيضاً جائز حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة :

فلا يدعني قومي صريحاً لحرة * * لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر^(٤)
والشاهد فيه رفع الفعل : "يسلم" على القطع والاستئناف، ولو نصب بإضمار "أن" "لحاز"؛ لأن ما قبله من الشرط غير واجب، وتقدير البيت: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصرىح النسب حُرّ الأم، وأراد عامر بن الطفيلي^(٥).

(١) الكتاب: ٤١/٣، وانظر شرح المفصل: ١٩/٧، فما بعدها ، وشرح الرضي: ٣/٢٣٣ فما بعدها

(٢) الكتاب : ٣ / ٤١ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٤٦ .

(٤) من الطويل وهو في الدرر: ٤ / ٨٩ ، والرد على النحة ص: ١٢٩ ، كما نسب لورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه: ٥ / ٢٠٤ ، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى: ١ / ٤٨٠ ، وتذكرة النحة ص: ٣٣ ، والهمج: ٢ / ١٦ .

(٥) الشتمرى: ص: ٤٠٠ .

أما الفراء فقد أورد البيت بعد حديثه عن اللام في قوله تعالى: **(ولقد علموا لَنْ اشترَاه.. الآية^(١))**، فقال^(٢): "إِنَّمَا هِيَ لَامُ اليمين ، كَانَ مَوْضِعُهَا فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، فَلَمَّا صَارَتْ فِي أُولَئِكَ الْأَيَّامِ كَالْيَمِينِ ، فَلَقِيتُ بِمَا يُلْقَى بِهِ الْيَمِينِ .. كَمَا قَالَ الْآخِرُ :

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمٌ صَرِيجًا لَحْرَة * * لَئِنْ كُنْتَ مَقْتُولًا وَيُسْلِمُ عَامِرُ
 فاللام في "لن" ملغاً ، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمترلة "إن" .
 والشاهد عند الفراء أن اللام في "لن" ملغاً ، وليس جواب قسم.. وقد
 اختلف مع سيبويه في موضع الشاهد في البيت كما سبق، فهو يذهب إلى ترجيح
 اعتبار الشرط على القسم، وإن لم يتقدم عليه مخبر عنه، ولذا اعتبر اللام الموظفة
 لجواب القسم في نحو "لن" ملغاً، بمعنى أن الجواب المذكور للشرط، وأن جواب
 القسم مخدوف ، وهو في الوقت ذاته يحيز في "يسلم" ما أجازه سيبويه من النصب
 بعد واو المعية، والرفع على الاستئناف، وإن كان لم ينص على ذلك ، لكن ضبط
 البيت يدل عليه .
 وقد نسب سيبويه البيت لقيس بن زهير بن جذيمة، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٦٧ .

نصب المضارع بأن المضمرة وجوياً بعد واو المعية

اختصت "أن" من بين نواصب المضارع، بأنها تنصب ظاهرة ومضمرة، ومن مواضع نصبها مضمرة أن تأتي بعد واو المعية، وذلك في خمسة مواضع سمعت عن العرب وهي ^(١):

١- النفي.. كقوله تعالى: **«ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين»** ^(٢).

٢- الأمر.. كقول الشاعر :

فقلت ادعى وادعو إن أندى * لصوت أن ينادي داعيَان

٣- النهي.. كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

٤- التمني.. كقوله تعالى: **«يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين»** ^(٣).

٥- الاستفهام.. كقول الخطيب :

ألم أك جاركم ويكون يبني * ويبنكم المودة والإخاء
 وتشترك فاء السبيبة مع واو المعية في أن "أن" تضم بعدها، فتنصب المضارع ألا أهما يختلفان من حيث المعنى ، قال سيبويه ^(٤): "واعلم أن الواو وإن حررت هذا الجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأخطل قال :

(١) شذور الذهب ص : ٤٠٠ فما بعدها .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٢٧ .

(٤) الكتاب : ٤٢ / ٣ .

لا تنه عن خلق وتأي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم^(١)
 فلو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمع النهي والإيتان فصار
 تأتي على إضمار أن .. إلخ .

والشاهد عند سيبويه نصب "تأي" بإضمار "أن" ، والمعنى لا يكن منك أن
 تنهى وتأي؛ لأنه أراد: لا تجتمع بين النهي والإيتان، ولو حزم على النهي لفسد

(١) لم يحظ شاهد في العربية - فيما قرأت - بالاضطراب والاختلاف في نسبته مثل هذا الشاهد
 على الرغم من سعة الاستشهاد به .. فسيبويه عزاه للأختلط ، وتبعد ابن مضاء القرطبي في الرد
 على السحابة ص : ٢٤٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل: ٧ / ٢٤ .. وكتب الأدب نسبة
 للمتوكل الليبي ، ينظر الأغاني : ١٢ / ٤٣٢٦ ، والعقد الفريد : ٣ / ٣١١ ، وحماسة
 البحيري ص : ١١٧ ، المؤتلف والمختلف : ٣ / ٣١١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٧٩ ..
 وصاحب الديوان جعله لأبي الأسود الدؤلي ، الديوان ص : ١٣٠ ، ومن عزاه لأبي الأسود
 الشیخ خالد في التصريح بمضمون التوضیح : ٢ / ٢٣٨ .. ونسبة ابن السیرافي لحسان بن
 ثابت - رضي الله عنه - ص : ٥٧٦ ، وعزاه الأعلم في حاشية الكتاب لأكثر من شاعر: ١/
 ٤٢٤ ، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة : ٣ / ٦١٧ ، والعینی في شواهد : ٤ / ٣٩٣
 وصاحب اللسان في مادة (عظم).. كما نسبة صاحب الفصول الخمسون لجریر الشاعر ص :
 ٢٧٥ ، وليس مثبتاً في دیوان جریر .. وقد نسب أيضاً للطراوح ، قال السیوطی "رأيته في
 تاریخ ابن عساکر للطراوح.. السیوطی: ١٩٤ .. والعندر لم أغفل نسبته كالفراء في معانیه،
 والمبرد في مقتضبه: ٢ / ٢٦ ، وابن السراج في موجزه ص: ٨٠ ، وابن خالویہ في حجته ص :
 ١١٢ ، ونفر من شراح الألفية کابن عقیل الأشمونی ، والسیوطی في همه : ٢ / ١٣ .. ولعل ما
 یرجح نسبته لأبي الأسود ثبوته في دیوانه، وکونه یحمل معانی إسلامیة مستشففة من القرآن .

المعنى لقطعه على أن لا ينفي البة عن شيء ويأتيه ، وإنما أراد: إذا نفيت عن شيء فلا تأتيه ، فذلك عار عليك^(١).

أما الفراء فقد تناول الشاهد السابق عند تعرضه لقوله تعالى: « ولا تلبسو الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون »^(٢)، فقال^(٣): إن شئت جعلت "وتكتموا" في موضع جزم، وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة باللواء نصباً على ما يقول النحويون من الصرف.. كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأيي مثله * * عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأيي مثله" ، فكذلك سمي صرفاً إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله.

وبالتأمل في نصي الرحلين يتضح الخلاف بينهما في تناول الشاهد.. فقد رأى سيبويه في نصب المضارع بأن المضمرة، بينما رأى الفراء في نصب المضارع على الصرف، أي أن الثاني مخالف للأول، فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب.

وهذا الخلاف ناشيء عن الخلاف بين البصريين والkovفيين في هذه المسألة ، فالبصريون يرون نصب المضارع بأن المضمرة ، والkovفيون يرونها بالصرف^(٤) .

(١) الشتمري : ص : ٣٩٨ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٤ .

(٤) ينظر الإنصاف : ٢ / ٥٥٥ .

والمقصود بالصرف مخالفة المتأخر للمتقدم ، وقد عرفه الفراء بقوله^(١) : "فإن
قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا
 تستقيم بإعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف".
 أما روایة البيت فقد اتفق فيها الرجالان إلا أن سيبويه قد نسب البيت
 للأخطل، بينما أورد الفراء دون نسبة .

ومن شواهد سيبويه^(٢) في هذا الباب قول الأعشى :

فقلت أدعى وأدعوا إن أندى * * لصوت أن ينادي داعيـان
والشاهد فيه: نصب: أدعـو ياضمارـ أنـ، أيـ: ليـكن دعـاءـ منـكـ وـدـعـاءـ منـيـ^(٣).
 كماـ أـورـدـ الفـراءـ الـبـيـتـ عـنـدـ تـعـلـيقـهـ عـلـىـ قـولـهـ تـعـالـيـ:ـ (ـ اـتـبـعـواـ سـبـيلـنـاـ
وـلـنـحـمـلـ)^(٤)ـ فـقـالـ^(٥)ـ:ـ هـوـ أـمـرـ فـيـهـ تـأـوـيـلـ جـزـاءـ،ـ وـأـنـ قـولـهـ:ـ (ـ اـدـخـلـواـ مـسـاكـنـكـمـ
لـاـ يـحـطـمـنـكـمـ)^(٦)ـ نـهـيـ فـيـهـ تـأـوـيـلـ جـزـاءـ،ـ وـهـوـ كـثـيرـ فـيـ كـلـامـ الـعـربـ .
 قالـ الشـاعـرـ :

فقلت أدعى ولادع فإنـ أـنـدىـ * * لـصـوتـ أنـ يـنـادـيـ دـاعـيـانـ
أـرـادـ:ـ أـدـعـيـ وـلـادـعـ فـإـنـ أـنـدىـ ،ـ فـكـأـنـهـ قـالـ:ـ إـنـ دـعـوتـ دـعـوتـ .

(١) معاني القرآن : ١ / ٣٤ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٤٥ .

(٣) الشستمرى : ص : ٣٩٩ .

(٤) سورة العنكبوت : آية : ١٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .

(٦) سورة النمل : آية : ١٨ .

وهنا يخالف الفراء سيبويه في الاستشهاد حيث استشهد بـ "أدع" على تأويل الجزاء والتقدير إن دعوت ادع، وهذه المخالفة قائمة على الاختلاف في الرواية، وذلك في موضع الشاهد، فقد وردت كلمة "أدعو" بالنصب عند سيبويه، بينما جاءت بجزومة عند الفراء، ورواية النصب هي الشائعة في كتب النحو .

بيد أن هذا الخلاف في الرواية لا يترتب عليه خلاف في بحر البيت أو وزنه، فهو من الواffer، إلا أنه في رواية سيبويه معصوب الأجزاء جميعاً، وفي رواية الفراء تأتي التفعيلة الواقعة قبل عروض البيت صححية "مفاعلتن" .

والبيت منسوب للأعشى عند سيبويه دون نسبة عند الفراء^(١) .

ومن ثم فإن أصحاب اللغة والأدب لا يتفقون مع سيبويه في هذه النسبة ، فضلاً عن متاخري النحوين .

(١) البيت مضطرب أيضاً من حيث نسبة .. فقد عزاه سيبويه للأعشى ، ولم يثبته صاحب الديوان في شعر الأعشى ، ومن تبع سيبويه في نسبة للأعشى، ابن مضاء في الرد على النحاة ص: ١٤٩ ، والعييني في شواهد: ٤ / ٣٩٣ ، وصاحب الدرر: ٢ / ٩ .. ونسبة كتب الأدب واللغة لدثار بن شيبان : ينظر الأغاني : ٢ / ٦٠٨ ، ومحاترات ابن الشجري : ٣ / ٦ ، واللسان مادة "ندي" ، وصاحب السمعط ص: ٧٢٦ .. وعزاه الزمخشري في المفصل لريبيعة ابن حشم ص: ١٣١ ، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٣٣ ، كما نسبة أبو علي في أماليه للفرزدق : ٢ / ٩٢ .. وتردد الأعلم في نسبة فقال : هو للأعشى أو الحطيئة : ١ / ٤٢٦ .. ومن هنا يعذر الفراء في عدم نسبة ، وتبعه تلميذه ثعلب في مجالسه ص: ٥٢٤ ، وأبو علي الفارسي في الإغفال : ١ / ٣٩ ، وأبو البركات الأنباري في الإنفاق ص: ٢٧٦ ، والقالي في المقصور والممدود ص: ٧٤ ، والقراز في الضرورة ص: ٩٥ ، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص: ٣١١ ، وابن منظور في اللسان مادة "لوم" ، والسيوطى في الهمع : ٢ / ١٣ ، وابن عقيل في شرح الألفية : ٣ / ٨١ ، والأثيونى : ٣ / ٧٠٣ .

فإذا صحت نسبة سيبويه للأعشى ، فيمكن تفسير عدم إثباته في شعره في الديوان المطبوع بأنه سقط من مدون الديوان أو لم يطلع على نسخة كان فيها هذا البيت..أو أن سيبويه أخذ النسبة من أفواه الرواة، والعهدة عليهم لا على سيبويه .

الرفع على القطع والاستئناف بعد - أو -

سبق الحديث عن جواز الرفع في الفعل الواقع بعد الفاء والواو على القطع عمما قبله، والاستئناف ، وكما جاز ذلك ، فإنه يجوز الرفع بعد " أو" .. قال سيبويه^(١) : .. ولو رفعت لكان عربياً جائزأ على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول .

وقال ذو الرمة :

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدأ قفراً^(٢)**
فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها ، أو على الابداء .

والشاهد في البيت رفع (نرمي) على القطع، ويجوز حمله على العطف على "تنفك" ، والتقدير ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر^(٣) .

أما الفراء، فقد استشهد بالبيت بعد تعليقه على قوله تعالى : «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والشريكين منافقين .. الآية»^(٤) فقال^(٥) : قد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون على الانفكاك الذي تعرفه، فإذا كانت على جهة يزال، فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها حجد، فتقول، ما انفككت

(١) الكتاب : ٤٨ / ٣ .

(٢) من الطويل ، الذي الرمة في ديوانه ص : ٤١٩ ، واللسان (فلك) ، والمحتب : ٣٢٩ / ١ ، والهمم : ١ / ١٢٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص : ١٤٢ ، والإنصاف : ١ / ١٥٦ ، والجني الداني ص : ٥٢١ ، والمغني : ١ / ٧٣ .

(٣) الشنتمري : ص : ٤٠١ .

(٤) سورة البينة : آية : ١ .

(٥) معان القرآن : ٣ / ٢٨١ .

أذكريك، تريد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى يزال، قلت: قد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء بلا جهد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة :

قلاتص لا تنفك إلا مناخة * * على الخسف أو نرمي بها بليداً ففرا
فلم يدخل فيها إلا " إلا " وهو ينوي بها التمام، وخلاف يزال ، لأنك لا
تقول: ما زلت إلا قائماً.

والخلاف بين سيبويه والفراء في تناول الشاهد واضح ، فسيبوبيه تناول الفعل
"نرمي" ليدللك على جواز الرفع على القطع والاستئناف ، والفراء رکز على الفعل
"تنفك" ، فهما مختلفان في الاستدلال تبعاً لخلافهما في موطن الشاهد .
أما الرواية فقد اختلفا فيها أيضاً في صدر البيت ، وذلك في كلمة
"حراجيج" عند سيبويه ، فقد أوردها الفراء برواية : "قلاتص" إلا أن الخلاف في
الرواية لم يكن له أثر في خلافهما في الشاهد .

أما الاتفاق بين الرجلين ، فقد انحصر في نسبة البيت ، فقد نسبه كل منهما
لذى الرمة.

- لا جرم - بمعنى حق أو حقاً -

معنى "لا جرم" أي لابد ولا محالة، وقيل: معناها حقاً^(١) .. وقال الفراء^(٢): "كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثير استعمالهم إياها حتى صارت بمثابة حقاً، ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق، واصلها من جرمت، أي كسبت الذنب وجرمته".

ومن استعمالها لا جرم، ولا ذا جرم، ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم، ولا جر، حذفوا الميم لكثره الاستعمال، كما قالوا: حاش لله، وهو في الأصل حاشي، وكما قالوا إيش، وإنما هو أي شيء؟^(٣) وقال ابن الأعرابي^(٤): لا جرم لقد كان كذا وكذا أي حقاً، ولذا جر، ولا ذا جرم، والعرب تصل كلامها بـ"ذى" وبـ"ذو"، وبذو ، فتكون حشوأ ، ولا يعتد بها .

وزعم الخليل أن "لا جرم" إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا ، فتقول: لا جرم أفهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا^(٥) .

(١) اللسان تعدد أراء اللغويين في معنى "لا جرم" حتى زادت عن عشرة معاني. ينظر اللسان (جرائم) .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٨ .

(٣) اللسان (جرم) .

(٤) السابق (جرم) .

(٥) الكتاب : ٣ / ١٣٨ .

وقال سيبويه^(١): "وأما قوله عز وجل: «لا جرم أن لهم النار»^(٢). فإن جرم عملت فيها؛ لأنها فعل، ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار، وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النار، بذلك أنها بمحنة هذا الفعل إذا مُثلت، فجرم بعد عملت في "أن" عملها في قول الفزارى :

ولقد طعنت أبا عينية طعنة * * جرمت فزاره بعدها أن يغضبوا^(٣)
أي: أحقت فزاره .

والشاهد في قوله: "جرمت فزاره" ومعناها على مذهب سيبويه حقتها للغضب، لأن فسر قوله لا جرم أنه سيفعل على معنى حق أنه سيفعل، و"لا" عنده زائدة إلا أنها لزمت جرم لأنها كالمثل^(٤).

أما الفراء، فقد رد قول سيبويه واستشهاده فقال: معتبراً^(٥): "ليس قول من قال: إن جرمت كقولك: حقت أو حَقُّت بشيء^(٦) .. وإنما ليس على قائله قول الشاعر :

(١) الكتاب : ١٣٨ / ٣ .

(٢) سورة النحل : آية : ٦٢ .

(٣) من الكامل لأبي أسماء بن الضربة في اللسان (جرم) ، وله أو لعطية بن عفيف في الخزانة : ١٠ / ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٣٦ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص : ٦٢ ، والاشتقاق ص : ١٩ ، والجمهرة ص : ٤٦٥ ، وجواهر الأدب ص : ٣٥٢ ، والمقتضب : ٢ / ٢ .

(٤) الشتمري : ص : ٤٣٧ .

(٥) معاني القرآن : ٩ / ٢ .

(٦) هذا الكلام من الفراء ، يشهد بوقوفه على كتاب سيبويه والإفادة منه ، ويصحح الخير القائل أن الفراء مات ، وقد عثر على أوراق من كتاب سيبويه تحت رأسه .

ولقد طعنتُ أبا عينةً طعنةً * * جَرَّمْت فِزَارَةً بَعْدَهَا أَنْ تَغْضِبَا
 فَرَفَعُوا "فِزَارَةً" قَالُوا : بِنَجْعَلِ الْفَعْل لِفِزَارَةِ كَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَقٍّ لَهُ أَنْ
 تَغْضِبَ .. وَفِزَارَةٌ مَنْصُوبَةٌ فِي قَوْلِ الْفَرَاءِ أَيْ جَرْمَتْهُمُ الطَّعْنَةُ أَنْ يَغْضِبُوا ، وَالْمَتَّأْمَلُ
 فِي كَلَامِ الْفَرَاءِ يَجِدُ أَنْ "لَا جَرْمٌ" كَلْمَةُ هِيَ - فِي الْأَصْلِ - بِمَنْزِلَةِ "لَا حَالَةٌ" وَ "
 لَابِدٌ" ، فَجَرَّتْ عَلَى ذَلِكَ وَكَثُرَتْ حَتَّى تَحَوَّلَتْ إِلَى مَعْنَى الْقَسْمِ ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ
 حَقًا ، وَيَشْهُدُ لِاستِعْمَالِهِ فِي الْقَسْمِ قَوْلَهُ "لَا جَرْمٌ لَآتِينِكَ" بِنُونِ التَّوْكِيدِ .
 وَمَوْضِعُ الْخَلَافِ بَيْنَ الرِّجْلَيْنِ يَتَمَثَّلُ فِي أَنْ سَيِّبُوْيَهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فَتْحُ هَمْزَةِ "أَنْ"
 "بَعْدَ" "لَا جَرْمٌ" ، وَهَذَا فَسْرُ جَرْمٍ بِفَعْلٍ .. وَالْفَرَاءُ يَجُوزُ الْكَسْرَ ، وَهَذَا فَسْرُهَا
 بِمَصْدَرِهِ "حَقًا" وَجَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ ، وَمَعْرُوفٌ أَنْ جَوَابَ الْقَسْمِ إِذَا وَقَعَتْ
 "إِنْ" فِي صَدْرِهِ كَسَرَتْ .. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ) ^(١) .
 وَمَرْدَ اعْتَرَاضِ الْفَرَاءِ عَلَى سَيِّبُوْيَهُ الرَّوَايَةُ ، فَكَلْمَةُ "فِزَارَةً" فِي رَوَايَةِ سَيِّبُوْيَهِ
 مَرْفُوعَةٌ ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ ، وَهِيَ فِي رَوَايَةِ الْفَرَاءِ مَنْصُوبَةٌ .
 وَمِنْ اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ بَيْنَ الرِّجْلَيْنِ ، قَافِيَّةُ الْبَيْتِ ، فَهِيَ عِنْدَ سَيِّبُوْيَهِ "أَنْ
 يَغْضِبُوا" وَعِنْدَ الْفَرَاءِ "أَنْ تَغْضِبَا" .

وَهَذَا الاختِلَافُ لَا أَثْرُ لَهُ فِي وَزْنِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِبْدَالُ سَاكِنَ بِسَاكِنٍ ، وَإِنَّمَا
 الْخَلَافَ يَكُونُ فِي حَرْكَةِ حَرْفِ الرَّوْيِ الَّتِي تُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْعَرْوَضِ بِالْمَحْرَى،
 وَالْبَيْتُ مِنَ الْكَاملِ التَّامِ صَحِيحُ الْعَرْوَضِ وَمَضْمُرُ الضَّرْبِ صَحِيحٌ .

(١) سُورَةُ الْعَصْرِ : آيَةُ ١ - ٢ .

أما نسبة البيت، فقد نسبه سيبويه للفزاري، يعني رجلاً من فزاره ، ولم ينسبه الفراء لأحد، وبهذا لم يكن صاحب معجم شواهد النحو الشعرية دقيقاً، حيث قال في تعليقه على البيت: ١٦٣ "وهو بلا نسبة في سيبويه والشتمري".

الفصل بين - آن - وعموليها

"آن" بفتح الممزة وسكون النون، تكون عاملة وغير عاملة^(١)، فأما العاملة فستكون مع الفعل في تأويل المصدر، وذلك قوله: يعجبني أن تقوم، والمعنى: يعجبني قيامك، وأما غير العاملة فعلى ضررين: أحدهما: أن تكون مفسرة لقولك: أشرت إليه أن أفعل . والثاني: أن تكون زائدة ومن مواضع زيادتها: بعد لما نحو قوله تعالى: «فَلِمَا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرَ»^(٢) و «إِنْ»: بكسرة الممزة، وسكون النون كذلك، تكون عاملة وغير عاملة، فالعاملة تكون شرطاً، وذلك قوله: إن تقوم أقم معك، تجزم الشرط والجزاء جميعاً، وأما التي لا تعمل، فالتأفية، وذلك نحو قوله: إن زيد إلا قائم^(٣) .

وهناك شواهد نحوية اختلف النحاة في تخريجها على الفتح تارة، والكسر تارة أخرى ومن ذلك قول سيبويه^(٤): "وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أتفضّب إِنْ أَذْنَا قُتْيَةً حُرَّتَا * * جهاراً وَلَمْ تَفْضُبْ لَقْتَلَابْنَ خَازَمَ^(٥)

(١) معانى الحروف للروماني: ص: ٧١ - ٧٣.

(٢) سورة يوسف : آية: ٩٦.

(٣) معانى الحروف للروماني: ص: ٧٤ - ٧٥.

(٤) الكتاب: ١٦٢/٣ - ١٦١.

(٥) من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٢/٢١١، والأزهية : ٧٣ ، ومراتب النحوين ص: ٣٦، وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب: ١ / ٢١٨ ، والجنى الواقي ص : ٢٢٤ ، والمعنى: ١/٢٦.

قال: لأنه قيبح أن تفصل بين "أن" ، والفعل كما قيبح أن تفصل بين "كـي" والفعل، فلما قيبح ذلك ولم يجيز حـمل على "إن" لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

والشاهد عند سيبويه كسر "إن" وحملها على معنى الشرط، لتقسم الاسم على الفعل الماضي ، ولو مع "أن" لم يحسن، لأنها موصولة بالفعل، فيقبح فيها الفصل^(١) .

أما الفراء فقد أجاز الفتح والكسر فقال^(٢) : " أنت تقول في الكلام: أ أسبـك أن حرمـتي ؟ تـريد إـذ حرمـتي، وتكـسر إـذا أردـت: أـسبـك إـن حرمـتي، ومـثلـه: «ـولا يـحرـمـنـكـمـ شـئـانـ قـومـ أـنـ صـدـوـكـمـ»^(٣) ، تـكسر "ـإنـ" وتفـتح ، والعـربـ تـنشـدـ قولـ الفـرـزـدـقـ :

أـتـبـرـعـ إـنـ أـذـنـاـ قـتـيـةـ حـزـنـاـ * * جـهـارـاـ ، وـلمـ تـبـرـعـ لـقـتـلـ اـبـنـ حـازـمـ ؟
وـأـنـشـدـيـ :

أـتـبـرـعـ أـنـ بـاـنـ الـخـلـيـطـ الـمـوـدـعـ * * وـحـبـ الـصـفـاـ مـنـ عـزـةـ الـمـقـطـعـ ؟
وـفـيـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـبـيـتـيـنـ مـاـ فـيـ صـاحـبـهـ مـنـ الـكـسـرـ وـالـفـتـحـ " .

والخلاف بين سيبويه والفراء واضح، فالكسر اختيار سيبويه، متبعاً شيخه الخليل، للعلة التي ذكرها، وهي تجنب الفصل بين أن والفعل بالاسم، لذا منع الفتح.. والفراء يجيز الكسر كما أجازه سيبويه إلا أنه يجيز الفتح أيضاً، ويمكن أن يتخرج حواز الفتح عنده على أن "أن" ليست مصدرية، لأنه فسرها بإذ

(١) الشتمري : ص: ٤٤٤.

(٢) معاني القرآن: ٣/٢٧ - ٢٨.

(٣) سورة المائدة : آية : ٢.

التعليلية، و"أن" المصدرية لا تفيد التعليل .. ومرد هذا الخلاف، الرواية، فسيويه حين قصر البيت على كسر إن، لم يجز -ضمناً- روايته بالفتح.. أما الفراء فقد نسب إلى العرب أنها تنشد البيت بالفتح والكسر، ومن خلافهما في الرواية "أبغضب" "لم تغصب" عند سبيويه ، ويعاينها "أبغزع" "ولم تجزع" عند الفراء .. ومع اختلافهما في الشاهد والرواية ، اتفقا على نسبة البيت للفرزدق.

إعمال اسم الفاعل فيما بعده

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مجرداً من ألل أو معرفاً بها، فإن كان مجرداً عمل عمل فعله، من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو: هذا ضارب زيداً الآن أو غداً، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فلا تقول: هذا ضارب زيداً أمس، بل يجب إضافته فتقول: هذا ضارب زيد أمس^(١)، ولا يعمل اسم الفاعل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو وقع صفة أو حالاً أو خبراً أو منادى^(٢).

ويجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونسبة له، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وضارب زيداً^(٣).

فإذا ثبّتَتْي اسم الفاعل أو جمع ثبّتَتْ نون التثنية والجمع عند الإعمال، وحذفتا عند الإضافة .. قال سيبويه^(٤): "إذا ثبّتَتْ أو جمعتْ ، فأثبتتْ النون، قلتْ هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غير هذا؛ لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله تعالى: **(والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)**^(٥).

وقال ابن مقبل^(٦):

يا عينَ بَكَى حنيفاً رأسَ حِيَّهُمْ * * الكاسرين القنا في عورة الدُّبُرِ

(١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٦ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم : ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٣) السابق: ٢ / ١١٨ .

(٤) الكتاب: ٣ / ١٨٣ .

(٥) سورة النساء: آية : ١٦٢ .

(٦) ديوان ابن مقبل: ص: ٩٢ ، وانظر السيرافي: ص : ١٥٩ ، واللسان (دبر) .

فإذا كففت النون حررت، وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون..

وذلك قوله: هما الضاربَا زيداً، والضاربُو عمرو، وقال الفرزدق :

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ هَارِاً * * مِنَ التَّلْقَطِي قَرَدَ الْقَمَامِ^(١)

والشاهد إضافة "التلقطي" إلى "القرد" مع الألف واللام، لأنه جمع ثبت نونه مع الألف واللام، ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فجارت إضافته كما ثبتت نونه^(٢).

أما الفراء فله رأي آخر قال^(٣): "وقوله تعالى: « والمقيمي الصلاة »^(٤)،

خفضت "الصلاحة" لما حذفت النون، وهي في قراءة عبد الله (ومقيمين الصلاة)،

ولو نصبت "الصلاحة" وقد حذفت النون كان صواباً ، أنشدنا بعضهم^(٥) :

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ هَارِاً * * مِنَ التَّلْقَطِي قَرَدَ الْقَمَامِ

وقد، وإنما جاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقه، فينسبون الحق، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجمع على الواحد، فنسبوا بحذف النون، والوجه في الاثنين، والجمع الخفظ، لأن نونهما قد تظاهر إذا شئت، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نسبوا . والشاهد عند الفراء نصب "قرد" مع حذف النون من

(١) من الوافر للفرزدق في ديوانه: ٢٩٠ / ٢ ، تبع سيبويه في نسبة البيت صاحب شرح أبيات سيبويه : ١ / ١٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص : ٤٨٩ ، واللسان (قرد)

(٢) الشتتمري : ص : ١٥٤ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) سبق تخرجيها، ص ٤١ .

(٥) تبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن جنى في الخصائص : ١ / ١٥٦ .

"المتلقطي" ، وذلك عكس الشاهد عند سيبويه ، ولعل مرد ذلك الرواية ، حيث رویت كلمة "قرد" بالجر فقط عند سيبويه فهي مضارف إليه مجرور . أما الفراء ، فقد أورد فيها روایتين : النصب على إعمال المتلقطي فيها ، والجر على الإضافة ، وقد علل النصب مع حذف النون ، بأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب . والبيت منسوب إلى الفرزدق عند سيبويه ، ودون نسبة عند الفراء .

تصغير الملحق بجمع المذكر السالم من أسماء الأجناس

قال سيبويه^(١): "هذا باب تحبير ما لم يكسر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحبيره كتحبير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنَّه مترتبة إلَّا أنه يُعنى به الجميع، وذلك في قوم: قُوَيْم ، وفي رجل رُجَيْل ، وكذلك النفر ، والرهط ، والنسوة، وإنْ عُنِيَّ بهذا أدنى العدد، وإذا جمع شيء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حَقَرَتْ ذلك البناء كما تُحَقِّرْ إذا كان بناء لما يقع على الواحد". وقال :

قد شربتْ إلَّا دُهِيدْ هينا * قُلَيْصَاتِ وأيِّكَريـنا^(٢)

والدهاده: حاشية الإبل، فكانه حَقَرَ دُهاده، فرده إلى الواحد، وهو دِهاده، وأدخل الياء والنون كما تدخل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير، و"أما أيِّكَريـنا" فإنه جمع الأبكر .

والشاهد في "دَهِيدِهِـينا" حيث صغر الدُّهاده، فردها إلى الدِّهاده المفرد، فقال: دُهِيدْ ثم جمع السلامة، لثلا يتغير بناء التصغير وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنين، وكذلك "أيِّكَريـنا" حَقَرَ فيه أَبْكُرْ، جمع أَبْكَر عنِّيْكَر ثم جمعه بالياء والنون^(٣).

(١) الكتاب : ٤٩٤ / ٣ .

(٢) من الرجز بلا نسبة في اللسان: بكر "و" يمن" و "دهده" و "علا" ، والجمهرة ص: ١٣٣٤ والخزانة: ٣٢/٨ ، والتابع "بكـر" ، ومقاييس اللغة: ١١٥/٤ ، وحمل اللغة: ٢٥٦/٢ ، والمخصص: ٦١/٧ - ١٣٧ ، وتمذيب اللغة: ٣٥٧ / ٥ - ١٨٨ / ٣ ، وشرح شواهد الشافية ص: ١٠ .

(٣) الشتتمري : ص: ٥١٣ .

وقال الفراء^(١) : "يقول القائل: كيف جمعت "علیون" بالتون؟، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناء من واحد وأثنين، فقالواه في المؤنث والمذكر بالتون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا اثناء .. قال الشاعر :

قد رويت إلا الدهيدَ هينا * * بها الإعصارُ بعد الوابلينا
فجمع التون؛ لأنه أراد : العدد الذي لا يُحَدُّ.

وموضع الشاهد بين الرجلين واحد ، أما وجه الاستشهاد ففيه اختلاف، فسيبويه استشهد به على أن تصغير اسم الجنس يكون مثل تصغير المفرد، ثم يجمع بالواو والتون جمع سلامة، أما الفراء، فاستشهد به على لحاق الواو والتون جمع غير العاقل، وخلافهما لا يعدو الموضع الذي ورد فيه الشاهد، فهو عند سيبويه التصغير ، وعند الفراء الملحق بجمع المذكر .

أما فيما يتعلق بالرواية فالرجلان لا يكادان يلتقيان إلا في موضع الشاهد وهو "دھیدهينا" "بغير" "أَل" "عند سيبويه" ، وبـ "أَل" "عند الفراء" .. أما بقية البيت فهما مختلفان، فسيبويه أورد : رويت .. قليصات وأبكرينا .. والفراء أورڈ : شربت .. بها الإعصار بعد الوابلينا .

والبيت غير منسوب لأحد عن الرجلين .

(١) معاني القرآن : ٣ / ٢٤٧ .

حذف اللام من الكلمة

عقد سيبويه في كتابه ^(١) بباباً أسماء : "هذا باب ما ذهبت لامه" قال فيه:
فمن ذلك دمٌ: تقول دمي، بذلك دماء على أنه من الياء أو من الواو.. ومن ذلك:
*** في حسب يخ وعزع أفعسا ***

فرده إلى أصله حيث اضطرر كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله حين
اضطرر .. قال :

*** وهي تنوش الحوض نوشًا من علا *** ^(٢).

والشاهد فيه في "علا" ووجه الاستدلال به على أن قوله: "من علٍ مخدوف
اللام، فإذا صغر اسمًا لرجل رُدَّتْ لامُه، فقيل : عُليٌّ؛ لأنَّ أصله من العلو، كما
أن علا منه" ^(٣).

أما الفراء فقد أورد الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى : ﴿وَأَنَّى لَهُمُ
التَّاوِش﴾ ^(٤)، فقال ^(٥) : "قرأ الأعمش وحمزة والكسائي بالهمز يجعلونه من الشيء
البطيء من نأشت من التئيش وقد ترك همزها أهلُ الحجاز وغيرهم. قال الشاعر :

. ٤٥١ / ٣ (١)

(٢) من الرجل لأبي نجم العجلي في اللسان (علا)، ولغيلان بن حرب في الخزانة : ٩ / ٤٣٧ ،
واللسان "نوش"، والتنبيه على الإيضاح: ٢ / ٣٢٧، والتاج "نوش" ، وديوان الأدب: ٤ / ٢٢ ،
وبلا نسبة في أدب الكاتب: ص: ٥٠٣ ، وأسرار العربية: ص: ١٠٣ ، و المنصف: ١ / ١٢٤ .

(٣) الشتمري : ص: ٥٠٦ .

(٤) سورة سباء : آية : ٥٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٦٥ .

وهي تتوش الحوض نوشًا من علا
نوشاً به تقطع أحواز الفلا

وتناوش القوم في القتال إذا تناول بعضهم بعضاً، ولم يتذانوا كل التداني.
والشاهد عند الفراء في الفعل "تنوش" ووجه الاستدلال به بجيء الفعل
مهمازاً عند بعض العرب، وبدون همز عند أهل الحجاز .
وسبيويه والفراء مختلفان في الشاهد ، متفقان في رواية البيت وعدم نسبته .

حذف النون للتخفيف

مذهب سيبويه أنه إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين^(١) وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع "نون النسوة"^(٢)، ومن شواهده في ذلك قول عمرو بن معد يكرب :

تراه كالشمام يَعْلُ مِسْكَأْ * * يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلِينِي^(٣)

يريد : فليني .

والشاهد حذف إحدى النونين في فليني ، وهي نون النسوة عند سيبويه ؛ لأن نون الوقاية أتي بها لصون الفعل، ومثل المذوق نون الوقاية؛ لأن نون النسوة ضمير .

أما الفراء فقد أورد البيت مستشهاداً به على أن النون كانت مشددة، ثم خففت، والنية على تثقيلها، قال^(٤): "وقوله: «فِيمْ تَبْشِرُونَ» .. النون منصوبة؛ لأنه فعل لهم لم يذكر له مفعول ، وهو حائز في الكلام، وقد كسر أهل المدينة،

(١) الكتاب : ٥١٩/٣.

(٢) السابق : ٥١٩/٣ .

(٣) من الواهر لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص: ١٨٠ ، والحزانة : ٥ / ٣٧١ ، والدرر : ١ / ٢١٣ ، واللسان " فلا " ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٨٥ / ١ ، والجمهرة ص: ٤٥٩ وشرح المفصل: ٣ / ٩١ ، والمغني: ٢ / ٦٢١ ، والمنصف: ٢ / ٣٣٧ ، والهمع: ١ / ٦٥ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٨٩ - ٩٠ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها، وكأنهم شدّدوا النون فقالوا: ﴿فِيمْ تَبَشَّرُونَ قَالُوا﴾، ثم خففوها، والنية على تقليلها كقول عمرو بن معد يكرب :

رأته كالثغام يُعَلِّمُ مسْنَكَ * * يُسْوِي الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلِينِي
فَأَقْسَمْ لَوْ جَعَلْتُ عَلَيْ نَذْرًا * * بَطْعَنَةِ فَارِسٍ لَقَضَيْتُ دِينِي

وقد خفت العرب النون من "أن" الناصبة، ثم أنفدوها لها نصبها وهي أشد من ذا.

ولم ينص الفراء على حذف إحدى النونين في "فليني" ولكن في ضوء حديثه عن الآيتين يمكن أن يستشف مذهبه المتمثل في جواز حذف إحدى النونين .

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت، ما عدا مطلعه، فهو عند سيبويه "تراه"، وعند الفراء "رأته" ولا أثر لذلك الاختلاف على موضع الشاهد .

كما اتفقا على نسبة البيت إلى معد يكرب .

الخاتمة

يمثل الشاهد الشعري أصلًاً من أصول النحو واللغة، فقد استقى منه علماء العربية بالإضافة إلى الشواهد النثرية قواعدهم ومقاييسهم، وبنوا عليه مذاهبهم وأحكامهم حسبما توفر لهم من الشواهد وفق معايير خاصة في الاستشهاد عند كل صاحب مذهب نحوى.

والبحث هذا قد حفل بكثير من تلك الشواهد الشعرية التي اتفق إبرادها عند عالمين كبار في اللغة والنحو يُعد كلُّ منهما إمام مدرسته النحوية، وهما سيبويه رائد النحو العربي في سفره الفريد الكتاب، والفراء ثانٍ اثنين إذ هما بالكوفة في كتابه السجل الحقيقى للمذهب الكوفي "معان القرآن"، وقد كان حصيلة هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

أولاً : أن الرجلين لم يهتما كثيراً بنسبة الأبيات إلى قائلها، فسيبوويه اكتفى برواية الثقات من مشائخه، وما سمعه من أفواه العرب حتى قيل إن سيبويه لم ينسب بيتاً في كتابه إلى قائله، وإنما ما وقع في الكتاب من نسبة فهو من صنيع أبي عمر الجرمي الذي قال: تصفحت كتاب سيبويه فألفيت ألفاً من الشواهد عرفت قائلها، وخمسين لم أعرف نسبتها، وأما الفراء فعل قرب العهد بالسائل قد جعله يغفل النسبة، أو أن رواته لم ينسبوه لسائل معين.

ثانياً : أن بعض الأبيات الواردة في الكتابين قد وقع فيها اختلاف في الرواية، وهو خلاف قد يمس الشاهد أحياناً، وقد لا يكون له صلة بالشاهد التحوي.

ثالثاً : أن ما اتفقا عليه من الرواية والشاهد يعد أكثر مما اختلفا فيه، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن قضايا الخلاف بين البصريين والковيين لا تمثل إلا

قدراً يسيراً بالقياس على ما اتفقا عليه، وهي في غالب الأمر قضايا فرعية لا تمس الأصول النحوية كرفع الفاعل أو نصب الفضلات أو نحو هذا.

رابعاً: أن شواهد الفراء الشعرية أكثر فقد يورد أكثر من شاهد على حكم واحد بينما يكتفي سيبويه بشاهد واحد أحياناً، وهذا يشهد لصحة المقوله بأن نحاة الكوفة أعنى بالشعر وأوسع من نحاة البصرة.

خامساً: أن الفراء أحياناً يورد سابقاً أو لاحقاً لبيت الشاهد بينما يكتفي غالباً بأبيات مفردة في الاستشهاد.

سادساً: أنه في ضوء الدراسة للشواهد المشتركة بين سيبويه والفراء يمكننا القول بأن الفراء قد وقف على بعض من شواهد سيبويه وتفسيره لها، فقد اعترض عليه في بعضها، ووصف قوله بأنه على خلاف الصواب في شيء منها.

سابعاً: كثيراً ما تتعدد روایة الشاهد عند الفراء، ومع ذلك فقد يعتد بسماعه، ويسلط سلطانه على الشعر العربي فينكر روایة لم تصل إليه، فقد أنكر روایة سيبويه في بعض الأبيات معللاً بعدم سماعه وهذا شيء غير مقبول من أبي زكريا؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع، ودليل الإثبات مقدم على دليل النفي كما قال العلماء.

بالإضافة إلى أن البحث ضم بين دفتيره كثيراً من قضايا النحو والتصريف التي تمثل جوهر مذهب نحاة البصرة والكوفة، وقد عُني بدراستها والتقليل لها، وبسط القول فيها بقدر استطاعة الباحث وما توفر له من مراجع.

والله الموفق ،،،

مصادر البحث

أ

- ١ - أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨٢ م.
- ٢ - ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسى، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الحانجى، ط ١، ١٩٨٨ م.
- ٣ - الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد العين الملوحي، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١ م.
- ٤ - أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ط ١، ١٩٥٧ م.
- ٥ - الأشباه والنظائر، للسيوطى، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.
- ٦ - الاشتقاد، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت، ط ١٩٧٩ م.
- ٧ - اصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٩٨٧ م.
- ٨ - الأصميات، للأصماعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥، د.ت
- ٩ - الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- ١٠ - الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ط ١٩٦٠ م.

- ١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: هارون غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م.
- ١٢- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف:لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣ م.
- ١٣- أمالى ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قداره، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٨٩ م.
- ١٤- أمالى ابن الشجري، طبعة حيدر أباد الدكشن ١٣٤٩ هـ .
- ١٥- أمالى المرتضى، للشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧ م.
- ١٦- إملاء ما من به الرحمن، للعكربى، دار الحديث القاهرة، د.ت.
- ١٧- الانتصار لسيبوه على المبرد، تحقيق: عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٦٦ م.
- ١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام / تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، د.ت.
- ٢٠- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦ هـ.

ت

- ٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شبرى، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤ م.

- ٢٢ - تجيز التيسير، لابن الجوزي، تحقيق: أحمد محمد القضاة، دار الفرقان للنشر، الأردن، ط١، م٢٠٠٠ .
- ٢٣ - تحصيل عين الذهب عن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشتتمري، تحقيق: د. زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، م١٩٩٤ .
- ٢٤ - تخلص الشوادر وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، م١٩٨٦ .
- ٢٥ - تذكرة النحاة، لأبي حبان، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، م١٩٨٦ .
- ٢٦ - التنبيه على الإيضاح عما وقع في الصلاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وغيره، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .

ج

- ٢٧ - الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، م١٩٩٣ .
- ٢٨ - جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، ط١، ه١٣٤٥ .
- ٢٩ - الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، م١٩٧٦ .
- ٣٠ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين الأربيلي، صنعة أميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، م١٩٩١ .
- ٣١ - حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

ح

- ٣٢- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦ م.
- ٣٣- حماسة ابن الشجري (الحماسة الشجورية) لهبة الله بن علي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي وغيره، منشورات وزارة الثقافة العربية السورية، دمشق، ط١، ١٩٧٠ م.
- ٣٤- حماسة البحترى، الوليد بن عبيد، اعنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، د.ت.
- ٣٥- الحيوان، للجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
- ٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٩ م.
- ٣٧- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط.
- د
- ٣٨- الدرر اللوامع على همع الموامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دارا لبحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١ م.
- ٣٩- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٩ م.
- ٤٠- ديوان : امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ٤١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عَزَّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢ م.
- ٤٢- ديوان جران العود التميري، تحقيق حمودي القيسي، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

- ٤٣ - ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، د.ت.
- ٤٤ - ديوان حاتم الطائي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠ م.
- ٤٥ - ديوان حسان بن ثابت الأنباري، تحقيق: سعد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.
- ٤٦ - ديوان الحرنق بنت بدر، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٠ م.
- ٤٧ - ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية بغداد، سلسلة كتب التراث، ط٢. د.ت.
- ٤٨ - ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت — د.ت.
- ٤٩ - ديوان كثير عزّة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١ م.
- ٥٠ - ديوان كعب بن مالك الأنباري، تحقيق: مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط٦، ١٩٦٦ م.
- ٥١ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤ م.
- ٥٢ - ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.
- ٥٣ - ديوان هدبة بن الخشrum، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ٦ ١٩٨٦ م.

و

٥٤- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ، د.ط ، ١٩٨٢ م .

٥٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للماقلي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ م .

س

٥٦- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق: حسن هنداوي ، دارا لقلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

٥٧- سبط اللآلئ في شرح أمالى القالى ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق: عبد العزيز الميميني ، دارا لحديث ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤ م .

ش

٥٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل: تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة الكبرى التجارية مصر ، ط٤ ، ١٩٦٤ م .

٥٩- شرح أبيات سيبويه ، للسيروي ، دارا للأمانة للتراث ، دمشق ، د.ط ، د.ت.

٦٠- شرح أشعار المذلين ، صنعة أبي الحسن السكري ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، د.ط ، د.ت .

٦١- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد وغيره ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

٦٢- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د.ط ، د.ت.

٦٣- شرح الشافية ، للرضي الاستراباذى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ط ، ١٩٨٢ م .

- ٦٤- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، د.ط، د.ت.
- ٦٥- شرح شواهد المغنى للسيوطى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.
- ٦٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٧م
- ٦٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي ،دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م .
- ٦٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦م .
- ٦٩- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبد الحسن المبارك، عالم الكتب بيروت . ١٩٩٠م.

ص

- ٧٠- الصاجي في فقه اللغة وسنت العربية في كلامها، لابن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، ط١ ، ١٩٦٣م.
- ٧١- صحيح البخاري، للبخاري، مراجعة الشيخ: محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١ ، ١٩٧٧م .
- ٧٢- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

ع

- ٧٣- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وغيره، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، ١٩٨٣ .

ف

-٧٤- فتح القدير، للشوكياني ، تحقيق: سيد إبراهيم صادق، دار الحديث ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٣ م .

-٧٥- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني، المكتب العربي ، ١٩٨٧ م .

ك

-٧٦- الكافية في النحو بشرح الرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت

-٧٧- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت .

-٧٨- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨ م .

-٧٩- الكشاف، لجبار الله الزمخشري، رتبه وضيّقه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥ م .

ل

-٨٠- لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر، بيروت، ط٣ ، ١٩٩٤ م .

م

-٨١- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للفراز، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، ١٩٧١ م .

-٨٢- بحاجز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سركيس، القاهرة ١٩٥٤ م .

-٨٣- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، ط٥ ، ١٩٨٧ م .

-٨٤- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي ناصف وغيره، دار سركيس للطباعة والنشر، ط٢ ، ١٩٨٦ م .

-٨٥- مختصر النحو، عبد الهادي الفصلي، دار الشروق، جدة، ط١ ، ١٩٨٦ م .

- ٨٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى ، تحقيق محمد عبد المولى وآخرين، دار الفكر ، القاهرة ، د.ت .
- ٨٧- المخصص، لابن سيدة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت
- ٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث واحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٢ م.
- ٨٩- معانى الحروف للرمائى، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ١٩٨٤ م.
- ٩٠- معانى القرآن، للفراء، تحقيق:أحمد يوسف، محمد علي النجار، دار السرور، د.ت.
- ٩١- معانى القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٨ م.
- ٩٢- المعاير النقدية، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، للدكتور:بريكان الشلوى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٩٣- المعجم المفصل في شواهد العربية، إعداد: د.أميل يعقوب، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦ م.
- ٩٤- معنى الليب عن كتب الأغاريب، لابن هشام، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- ٩٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، دار صادر، بيروت، د.ت
- ٩٦- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البافى الخليفى وأولاده بمصر ت ١٩٧١ م .

- ٩٧ - المقتصب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣ م.
- ٩٨ - المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق: محمد عبد الستار الجودي ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٧١ م.
- ٩٩ - المنصف لابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وغيره ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٩٥٤ م.
- ١٠٠ - الموشح ، للمرزباني ، تحقيق: علي محمد بجاوي القاهرة ، ١٩٦٥ م.

ن

١٠١ - النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٥ ، ١٩٧٥ م.

١٠٢ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي ، دار الكتب ، بيروت ، د ت.

هـ

١٠٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢ م.

فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبٍ عَلَيْهِمْ﴾	٧	الفاتحة	٦٧
﴿لَا رِيبٌ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	البقرة	٦٢
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْوَهُمْ وَعَلَىٰ سَمْعَهُمْ﴾	٧	البقرة	٤٠
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرُ الْمَوْتِ﴾	١٩	البقرة	٤٨
﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَكُونُوا نَّاسًا﴾	٣٥	البقرة	١٦
﴿وَلَا تُلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتُكْمِلُوهُمْ بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	البقرة	١٢٦-١٦
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا مِنْ اشْتِرَاهُ﴾	١٠٢	البقرة	١٢٣
﴿فَلَا إِيمَانَ عَلَيْهِ﴾	١٧٣	البقرة	٦٢
﴿وَالْمُؤْفَنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾	١٧٧	البقرة	١٠٢
﴿إِنْ تَرَكْ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدِينَ﴾	١٨٠	البقرة	٢٧
﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا حِدَالٌ﴾	١٩٧	البقرة	٥٧
﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفَقُونَ﴾	٢٠٥	البقرة	٧٣
﴿زِينٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	٢١٢	البقرة	١١٦
﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾	٢٤٩	البقرة	٥٤
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ﴾	٢٧٥	البقرة	١١٦
﴿وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	آل عمران	١٢٤
﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	٤	النساء	٣٨
﴿وَالْمُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾	١٦٢	النساء	١٤٠-١٣٩-٤١
﴿وَلَا يَجِدُنَّكُمْ شَيْئًا قَوْمًا﴾	٢	المائدة	١٣٧
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾	٣٨	المائدة	٣٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ﴾	٦٩	المائدة	٣٠
﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾	١١٩	المائدة	٦٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَسْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٢٣	الأنعام	٨٣
﴿يَا لَيْتَنَا نَرَدْ وَلَا نَكذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾	٢٧	الأنعام	١٢٤
﴿وَكَذَّبُوا بِهِ قَوْمَهُ وَهُوَ الْحَقُّ﴾	٦٦	الأنعام	٨١
﴿قَدْ جَاءَكُمْ بِصَوَافِيرَ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	١٠٤	الأنعام	١١٦
﴿شَيَاطِينُ الْإِنْسَانِ﴾	١١٢	الأنعام	٤١
﴿وَإِنْ أَطْعَمْتُمُوهُمْ إِنْ كُمْ لَمْ شُرِّكُونَ﴾	١٢١	الأنعام	٢٤
﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾	٥٩	الأعراف	٦٨
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	الأعراف	٨٧
﴿وَأَخْذَ الدِّينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصِّيَحَةَ﴾	٦٧	هود	١١٦-٨٦
﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾	٧١	هود	٩٦
﴿أَلَّدْ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾	٧٢	هود	٥٠
﴿يَا أَبَتِ﴾	٤	يوسف	٥٥
﴿تَلْقَطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾	١٩	يوسف	٨٣
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرَ﴾	٩٦	يوسف	١٣٦
﴿مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرِمَادٌ﴾	١٨	الرعد	٨٠
﴿فِيمْ تَبْشِّرونَ﴾	٥٤	الحجر	١٤٧-١٤٦
﴿هُولَاءِ ضَيْفِي﴾	٦٨	الحجر	٣٨
﴿وَمَا بَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ﴾	٥٣	النحل	١٠٧
﴿لَا حُرْمَةُ أَنْ هُمُ النَّارُ﴾	٦٢	النحل	١٣٣
﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَنَاهُ طَائِرَهُ﴾	١٣	الإسراء	٩٣
﴿قُلْ هَلْ نَبَغِّلُكُمْ بِالْأَحْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	١٠٣	الكهف	١٠١
﴿لَا تَخَافْ دَرَكًا وَلَا تَخْشِي﴾	٧٧	طه	٧٧
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	الأنبياء	١١٤

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٤١	الحج	٣٥	﴿ والمقيمي الصلاة ﴾
٨٢	الشعراء	١٠٥	﴿ كذبت قوم نوح ﴾
٨٢	الشعراء	١٦٠	﴿ كذبت قوم لوط ﴾
٢٠	الشعراء	١٩٧	﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾
١٢٧	النمل	١٨	﴿ ادخلوا مساكنكم لا يحطمكم ﴾
٨٨	القصص	٨٨	﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾
١٢٧	العنكبوت	١٢	﴿ اتبعوا سبيلنا ولنحمل ﴾
٩٧	الروم	٤	﴿ الله الأ默 من قبل ومن بعد ﴾
١٢١	الروم	٢٣	﴿ ومن آياته مناكم بالليل والنهر ﴾
٤٩	فُصّلت	٢٣	﴿ وذلکم ظنکم الذي ظنتم بربکم ﴾
٢٢	الأحزاب	٥٣	﴿ ولا مستأنسين ﴾
٧٠	سبأ	٣١	﴿ لو لا أنتم لكننا مؤمنين ﴾
٢٩	سبأ	٣٧	﴿ وما أموالکم ولا أولادکم باليتی ﴾
١٤٤	سبأ	٥٢	﴿ وأن لهم التناوش ﴾
٦٧	فاطر	٣٧	﴿ صالحًا غير الذي كنا نعمل ﴾
٩٢	يس	١٢	﴿ وكل شيء أحصيناهم ﴾
١٠٥	ص	٥٠	﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾
٧٩	الزمر	٦٠	﴿ يوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾
٣٨	غافر	٦٧	﴿ ثم يخرجكم طفلاً ﴾
٩٢	فصلت	١٧	﴿ وأما ثور فهديناهم ﴾
١٠٠-٩٩	الشورى	٣٤	﴿ ويعرف عن كثير ﴾
٥٠	ق	٢٣	﴿ هذا ما لدى عنيد ﴾
١١١	الواقعة	٢٢	﴿ وحور عين ﴾

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٩	الإنسان	٥	﴿ يشربون من كأس كان مزاجها كافورا ﴾
٩٢	النبا	٢٩	﴿ وكل شيء أحصيَناه ﴾
١٣٠	البينة	١	﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾
١٣٤	العصر	١	﴿ والعصر﴾
١٣٤	العصر	٢	﴿ إن الإنسان لفي خسر﴾
٤١	المد	١	﴿ تبت يدا أبي طه﴾

فهرس الأبيات

رقم الصفحة

اليت

١٢٤	وَبِنْكُمُ الْمَوْدَةُ وَالْإِخْرَاءُ	أَلْمَكْ جَارِكُمْ وَيَكُونُ يَبْنِي
١٩	يَكُونُ مَزاجَهَا عَسْلٌ وَمَاءُ	كَانَ سَبَيْثَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ
٦٠-٥٩	لَا أَمْ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبْ	هَذَا لِعَمْرَكَ الصَّفَارِ بَعْنَهُ
٤٥-٤٤	أَلْؤُمَّا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا	أَعْبَدًا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا
١٠٥-١٠٤	وَلَا بِفَزَارَةِ الشِّعْرِ الرَّقَابَا	فَمَا قَوْمِي بِشَعْلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ
٥٦-٥٥	وَلِيلَ أَقَاسِيهِ بَطْرِيَّ الْكَوَاكِبِ	كَلِينِي هَمِ يَا أَمَمِيَّةَ نَاصِبِ
٣٠-٢٩	فَلَيْ وَقِيَارَا بِهَا لِغَرِيبِ	فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ
٤٠	فَبِيَضِ وَأَمَا جَلَدَهَا فَصَلِيبِ	هَا جِيفِ الْحَسْرِيِّ فَأَمَا عَظَامَهَا
١٣٤-١٣٣	جَرَمَتْ فَزَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضِبُوا	وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً
١٢١-١٢٠	أَمْوَاتٍ وَأَخْرَى ابْتَغَى الْعِيشَ أَكْدَحِ	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارِتَانَ فَمِنْهُمَا
٢٢-٢١	فَلَسْنَا بِالْجَبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا	مَعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَنْسَجْجَحْ
٨٠	أَجَنْدَلَا يَحْمَلُنَّ أَمْ حَدِيدَاً	مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَئِيدَاً
٦٤	أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ	يَا دَارِ مِيَّةَ بِالْعُلَيَّاءِ فَالسَّنَدِ
٦٤	عَيْتْ جَوَابَاً وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدِ	وَقَفَتْ هَا أَصْيَالَانَا أَسَائِلَهَا
٩٧-٩٦	بَيْنَ ذَرَاعِي وَجَبَهَةَ الْأَسَدِ	يَا مَنْ يَرِي عَارِضَاً أَكْفَكَهِ
١١٤-١١٣	إِلَّا يَدَا لِيَسْتَ هَا عَضْدِ	يَا ابْنِي لَبَيْنِي لَسْتَمَا يَيْدِ
٦٤	وَالنُّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ	إِلَّا أَوَارِيُّ لَأِيَّ مَا أَيْدَنَهَا
٧٨-٧٧	بِمَا لَاقَتْ لَبُونَ بِنِي زِيَادَ	أَلْمِ يَسْتِيكَ وَالْأَنْبَاءِ تَسْمِي
٢٣	فَهَلْ مِنْ قَانِمَ أَوْ مِنْ حَصِيدَ	أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُوهَا
٧٥	نَحَاوِلَ مَلِكًا أَوْ نَحُوتَ فَسَعْدَرَا	فَقَلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنَكَ إِنَّا
١٣١-١٣٠	عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي هَا بِلَدًا قَفْرَا	حَرَاجِجَ لَا تَنْفَكَ إِلَّا مَسَاخَةً

اليـتـ

رقم الصفحة

- | | |
|--|--|
| <p>فلا أب وابناً مثل مروان وابه
إذا هو بالجدر ارتدى وتأزرا</p> <p>بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه
وأيقن أنا لاحقان بقيصرا</p> <p>قلائص لا تنفك إلا مناخة
على الخسف أو نرمي بما بلداً قفرا</p> <p>يا عين بگي حنيفاً رأس حيهم
الكاـسـرـينـ القـنـاـ فيـ عـورـةـ الـدـبـرـ</p> <p>إن القـلـ فيـ أـمـوالـناـ لاـ نـضـقـ بـهـ
ذـراعـاـ وـإـنـ صـبرـاـ فـعـرـفـ لـلـصـبـرـ</p> <p>الـنـازـلـونـ بـكـلـ مـعـتـركـ
والـطـيـبـونـ مـعـاقـدـ الأـزـرـ</p> <p>لا يـتـبعـدـ قـوـمـيـ الـذـيـنـ هـمـ
سـمـ العـدـاـ وـآـفـةـ الجـزـرـ</p> <p>وـإـنـ كـلـابـاـ هـذـهـ عـشـرـ أـبـطـنـ
وـأـنـتـ بـرـيءـ مـنـ قـبـائـلـهـ الـعـشـرـ</p> <p>فـلـاـ يـدـعـنـ قـوـمـيـ صـرـيـحـاـ حـرـةـ
لـئـنـ كـنـتـ مـقـتـلـاـ وـيـسـلـمـ عـامـرـ</p> <p>أـوـ عـامـرـ بـنـ طـفـيلـ فـيـ مـرـكـبـهـ
أـوـ حـارـثـاـ يـوـمـ نـادـىـ الـقـوـمـ :ـ يـاـ حـارـ</p> <p>أـيـ وـإـيـاكـ إـذـاـ حـلـتـ بـأـرـحـلـنـاـ
كـمـنـ بـوـادـيـهـ بـعـدـ الـخـلـ مـطـورـ</p> <p>جـئـنـيـ بـعـثـلـ بـنـيـ بـلـدـ لـقـوـمـهـمـ
أـوـ مـثـلـ أـسـرـةـ مـنـظـورـ بـنـ سـيـارـ</p> <p>وـبـلـدـةـ لـيـسـ فـيـهـ آـيـسـ
إـلـاـ يـعـافـيـرـ إـلـاـ يـعـيـسـ</p> <p>كـلـواـ فـيـ بـعـضـ بـطـنـكـمـ تـعـفـواـ
فـيـانـ زـمـائـكـ زـمـنـ خـيـصـ</p> <p>ذـريـنـيـ إـنـ أـمـرـكـ لـنـ يـطـاعـاـ
وـمـاـ الـفـيـتـنـيـ حـلـمـيـ مـضـاعـاـ</p> <p>عـلـىـ حـيـنـ عـاتـبـتـ الـشـيـبـ عـلـىـ الصـباـ
وـقـلـتـ أـلـمـ أـصـحـ وـالـشـيـبـ وـازـعـ</p> <p>لـأـتـىـ خـبـرـ الزـبـرـ تـواـضـعـتـ
سـوـرـ الـمـدـيـنـةـ وـالـجـبـالـ الـخـشـعـ</p> <p>أـتـجـزـعـ أـنـ بـانـ الـخـلـيـطـ المـوـدـعـ
وـحـبـلـ الصـفـاـ مـنـ عـزـةـ الـمـنـقـطـعـ؟ـ</p> <p>قـدـ أـصـبـحـتـ أـمـ الـخـيـارـ تـدـعـىـ
عـلـىـ ذـنـبـاـ كـلـهـ لـمـ أـصـنـعـ</p> <p>وـقـالـواـ تـعـرـفـهـاـ الـمـنـازـلـ مـنـ مـنـ
وـمـاـ كـلـ مـنـ وـافـ مـنـ أـنـاـ عـارـفـ</p> <p>نـحـنـ بـمـاـ عـنـدـنـاـ وـأـنـتـ بـمـاـ
عـنـدـكـ رـاضـيـ وـالـرـأـيـ مـخـتـلـفـ</p> <p>أـلـ تـسـأـلـ الـرـبـعـ الـقـوـاءـ فـيـنـطـقـ
وـهـلـ تـخـبـرـلـكـ الـيـوـمـ بـيـدـاءـ سـمـلـقـ</p> | <p>٥٨-٥٧</p> <p>٧٥</p> <p>١٢٨</p> <p>١٣٩</p> <p>١٠٧-١٠٦</p> <p>١٠٢</p> <p>١٠٢</p> <p>٨٢-٨١</p> <p>١٢٣-١٢٢</p> <p>٩٥</p> <p>٥٢-٥١</p> <p>٩٦-٩٥</p> <p>٦٥</p> <p>٣٩</p> <p>٨٠-٧٩</p> <p>٦٢-٦١</p> <p>٨٤-٨٣</p> <p>١٣٧</p> <p>٩٣</p> <p>٩٠-٨٩</p> <p>٢٩-٢٨</p> <p>١٦-١٥</p> |
|--|--|

رقم الصفحة

البِلَادُ

- | | | |
|---------|---|--|
| ٩٩ | رِيشَ الْقَوَادِمْ لَمْ تُنَصَّبْ لِهِ الشَّيْكُ | هُوَ لَا أَسْفَعُ الْخَدِينْ مُطْرِقً |
| ٣٧-٣٦ | وَلَا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا | فَالْفَيْتَهُ غَيْرُ مُسَتَّعِبٍ |
| ٧٣ | أَخْبَرَ فِي قَضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ | أَلَا تَسْأَلُنَ الْمُرِءَ مَاذَا يَحْاولُ |
| ٦٨-٦٧ | حَامِمَةٌ فِي غَصُونَ ذَاتٍ أَوْ قَالَ | لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ |
| ٨٨-٨٧ | رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ | اسْتَغْفِرُ اللَّهِ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ |
| ٤٢-٤١ | إِذَا مَا خَشِوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا | هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرُ وَالْأَمْرُ وَنَحْنُ |
| ٤٨-٤٧ | وَاعْرَضُ عَنْ شَتمِ الْلَّئِيمِ تَكْرَمًا | وَاغْفِرْ عُورَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ |
| ١٣٧-١٣٦ | جَهَارًا وَلَمْ تَغْضِبْ لِقْلُلِ ابْنِ خَازِمٍ | أَنْفَضْبَ إِنْ أَذْنَا قَتِيبَةَ حَزَنًا |
| ٧١ | وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرُضْ لِأَحْسَابِنَا حَسْمٌ | أَنْطَمَعَ فِيَنَا مِنْ أَرَاقِ دَمَائِنَا |
| ١١٩ | يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمِيسَمٍ | لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيَشِّمْ |
| ١٠٠ | رِيعُ النَّاسِ وَالْبَلْدُ الْحَرَامُ | فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ |
| ١٤٠ | مِنْ الْمُتَلَفِّطِي قَرَادَ الْقُمَامِ | أَسِيدُّ ذُو خَرَيْطَةِ هَارَا |
| ١٠٠-٩٩ | أَجَبَ الظَّهَرِ لِرِيسِ لَهِ سَنَامٍ | وَنَاخْدِ بَعْدَهُ بَذَنَابِ عِيشِ |
| ٣٣-٣٢ | بَسِرَاتِهِ نَدْبَهَا وَكَلُومٍ | أَوْ مِسْحَلِ شَنْجَ عَضَادَةَ سَمَحَجٍ |
| ١٢٦-١٢٥ | عَارِ عَلَيْكِ إِذَا فَلَتْ عَظِيمٍ | لَا تَنْهَهُ عَنْ خَلْقِ وَتَأْتِيَ مَثَلَهُ |
| ٤٠ | فِي حَلْقَكُمْ عَظِيمٌ وَقَدْ شَجَيْنَا | لَا تَنْكِروا الْقَتْلَ وَقَدْ سَبَبَنَا |
| ١٤٢ | فَلَيْصَاتٌ وَأَيْكِيرِنَا | قَدْ شَرَبَتْ إِلَّا ذَهَيْدٌ هَيْنَا |
| ١٤٣ | بَهَا الإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِيَنَا | قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدَّهَيْدَ هَيْنَا |
| ٥٢-٥١ | حَبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدَ إِيَانَا | فَكَفَى بَنَا فَضْلًا عَلَى مِنْ غَيْرِنَا |
| ٢٦-٢٥ | وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عَنْدَ اللَّهِ مَثْلَانِ | مِنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا |
| ١٢٧-١٢٤ | لَصَوْتِ أَنْ يَنْادِي دَاعِيَانَا | فَقَلَتْ ادْعَى وَادْعُو إِنْ أَنْدَى |
| ٩٨ | سَابِحٌ هَنْدَ الْجَزَارِهِ | إِلَّا بِدَاهَةٍ أَوْ عَلَاهَةٍ |

رقم الصفحة

البيت

١١٧	فإن الحوادث أزرى بها نوشًا به تقطع أجواز الفلا	فإما ترى لتي بذلت وهي تنوش الحوض نوشًا من علا
١٤٦	صبر جيل فكلانا مبتلى مقيّظ مصيّف مشتّى	يشكوا إلى جلي طول السُّرى من يك ذابت فهذا بني
٥٠-٤٩	باجرامه من قلة البق منهوى باجرامه من قلة البق منهوى	وكم موطن لولي طحت كما هوى ومنزلة لولاك طحت كما هوى
٧٠	وشعاً مراضيع مثل السعالى بطعنة فارسٍ لقضيت دينى	ويأوي إلى نسوة عاطلات فأقسم لو جعلت على نذرًا
٧١	رأته كالثغام يُعَلِّمُ مسناً يسوء الفاليات إذا فليلى	رأته كالثغام يُعَلِّمُ مسناً يسوء الفاليات إذا فليلى
١١١-١١٠		
١٤٥		
١٤٧-١٤٦		

فهرس أنساف الأبيات

رقم الصفحة

نصف البيت

٦٥	... وما بالربع من أحد
٨٨	وما كل من واف مني أنا عارف
٥٣	لية موحشًا طلل
٦٥	إلا أو اري ما إن لا أينها

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
١٣	الفصل الأول: ما اتفق فيه سبيوبيه والفراء في موضع الشاهد
١٥	الرفع على القطع والإستئناف بعد الفاء
١٨	تكرير اسم كان وتعريف خبرها
٢١	العطف على موضع الخبر
٢٤	حذف الفاء من جواب الشرط
٢٨	حذف خبر المبتدأ المدلول عليه
٣٢	إعمال صيغة المبالغة عمل الفعل
٣٥	نصب الاسم على نية التسوين
٣٨	قيام المفرد مقام الجمع
٤١	اثبات النون مع الاضافة إلى الضمير المتصل
٤٤	حذف عامل المصدر وجوباً
٤٦	علة النصب في المفعول لاجله
٤٩	جواز تعدد خبر المبتدأ
٥١	استعمال من الموصولة نكرة موصوفة
٥٣	تحول الصفة إلى حال
٥٥	إلحاق الهماء بالنادي المرخّم
٥٧	تنوين المعطوف على اسم " لا "
٥٩	العطف على موضع اسم " لا "
٦١	بناء " حين " على الفتح
٦٤	الإبدال في الاستثناء المنقطع
٦٧	بناء " غير " على الفتح

رقم الصفحة	الموضوع
٧٠	وقوع ضمير الخفض بعد لولا
٧٢	استعمال " ذا " اسمًا موصولاً
٧٥	نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد أو
٧٧	حمل الفعل المعتل على الصحيح
٧٩	النصب على البدل
٨١	تأنيث ما حقه التذكير
٨٥	الفصل الثاني ما اختلف سببويه والفراء على موضع الشاهد
٨٧	اقتصر المعني إلى مفعولين على المفعول الأول
٨٩	" ما " بين التمييمية والمحاجزية
٩٢	رفع الاسم المستحق للنصب
٩٥	النصب بفعل مقدر
٩٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٩٩	نصب ما بعد الصفة المشبهة على نية التسوين
١٠١	دخول " أل " على المضاف والمضاف إليه
١٠٤	دخول الألف واللام على المضاف
١٠٦	حذف كان وبقاء عملها
١٠٨	إعراب المصدر الواقع بدلاً من فعله
١١٠	إختصاص الواو بعطف الصفات بعضها على بعض دون الفاء
١١٣	نصب ما بعد " لا " على البدل
١١٦	تذكير ما حقه التأنيث
١١٩	حذف الموصوف لدلالة صفتة عليه
١٢٢	الرفع على القطع والاستئناف بعد الواو
١٢٤	نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية

الموضوع	رقم الصفحة
الرفع على القطع والاستئثار بعد "أو"	١٣٠
لا جرم يعنى حقاً أو حقاً	١٣٢
الفصل بين أن وعمولها	١٣٦
إعمال اسم الفعل فيما بعده	١٣٩
تصغير الملحق بجمع المذكر السالم من أسماء الأجناس	١٤٢
حذف اللام من الكلمة	١٤٤
حذف النون للتخفيف	١٤٦
الخاتمة	١٤٩
مصادر البحث	١٥١
فهرس الآيات	١٦١
فهرس الأبيات الشعرية	١٦٥
فهرس الموضوعات	١٦٩

